"تاريخ قوة بوليس السودان
١٨٩٨ ـ ١٩٥٦"

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ

اعداد : عمر صالح أبوبكر
شعبة التاريخ ـ كلية الاداب
جامعة الخرطوم

ابريل ١٩٨٦

المحتويـــات

الفصل الثالث

" قوة البوليس بين المركزية واللامركزية "

الفصل الرابع

" اضراب البوليس فى عام ١٩٥١ "

الفصل الخامس

" قوة البوليس قبل الاستقلال "

خاتمة

اختصـــارات

CIVSEC:	Civil Secretary
G.G.R.:	Governor General Report
N.R.O.:	National Records Office

تصـــديـــر

جاءت فكرة هذا البحث بعنوانه الحالى ، بعد مناقشات طويلة مع أستاذنا الدكتور عمر عبد الرازق النقر ، ليشمل البحث فى شتى جوانبه بالدراسة والتحليل نشأة وتكوين قوة بوليس السودان منذ الفتح الانجليزى المصرى عام ١٨٩٨ وحتى استقلال السودان فى عام ١٩٥٦ .

لقد قصد من هذه الدراسة تبيان وتتبع جهاز حفظ الأمن فى السودان وتطوره بعد قيام دولة الحكم الثنائى . ولا جدال فى أن هذه الفترة ، تعتبر من أهم فترات تاريخ السودان الحديث . فهى قد عاصرت أحداثا جساما وتغييرات كبرى على المستويين الاقليمى والدولى . وشهدت تأثر السودان من حيث مؤسسات الحكم فى الدولة بجيرانه ، اذ أن ذلك لم يكن ممكنا فى فترة المهدية .

ولعل مما شجع كثيرا فى طرقى هذا الباب للدراسة والبحث ، هو ندرة ما كتب فى مجال الأمن والبوليس لهذه الحقبة طوال سنوات حكم دولة الحكم الثنائى . فالدراسات التى تمت لم تكن مفصلة ، كما وان معظمها لم يكن علميا وأكاديميا فى منهاجه الشئ الذى جعل من هذه الدراسة فى بدايتها

ضربا من المستحيل ،وذلك فيما يتعلق بالحصول على المادة المكتوبة ، وثائق كانت أم بحوثا ، لما تنطوى عليه تلك المعلومات والحقائق من سرية وحظر •

بعد أن نال السودان استقلاله فى عام ١٩٥٦ ، برز جهاز البوليس ضمن تلك المؤسسات التى صنعها الاستعمار وسخّرها لخدمة أغراضه ،لكـــن تعاظم دورها بعد قيام أول حكومة وطنية ولعب جهاز البوليس دورا مختلفـا عمّـــــا خطط له ، مما جعل منه مثلا يحتذى لكثير من الدول المجـاورة والتى كانت ترزح وقتها تحت نير الاستعمار ، خاصة والسودان يُعد من طلائع الدول التى نالت استقلالها فى جنوب الصحراء من دول القارة • وهذا الدور المختلف لجهاز البوليس لم تطاله بعد جهود الدارسين ولم يؤرخ له بعـــد من قبل الباحثين •

تضمن البحث خمسة فصول ،وخاتمة • وقد جاء الفصل الاول خاصـــا بالمحاولات الأولى التى بذلت ــ بعد استعادة السودان وقيام دولة الحكـم الثنائى ــ لانشاء جهاز أمن جديد يحفظ للدولة هيبتها وكيانها وسلطانهـا ، كذلك شملت تلك المحاولات بعض الجهود التى شملت محاولات لتقنين القوة والاستعانة بخبراء أجانب ،مختصين فى هذا المجال،لتطوير القوة واعـمالهـا بفعالية •

في الفصل الثاني تعرضت بشيء من التفصيل الى قانون البوليس الصادر في عام ١٩٢٨. وقد شرحت في صدر الفصل الثاني خلفيات ومسببات صدور القانون مع ذكر ماسبقها من تشريعات قانونية لتنظيم عمل قوة البوليس واجهزته . ثم فصلت في هذا الفصل ، أهم مواد القانون ولوائحه وبنوده والقواعد الملحقة به والتي تنظم عمل قوة بوليس السودان في كل أقسامها وبكافة أنواعها الادارية والعقابية والفنية .

شمل الفصل الثالث ، دراسة قوة البوليس ـ ومنذ نشأتها ـ من وضع اداراتها بين المركزية واللامركزية . وقد تتبعت علاقة القوة داخل المديرية الواحدة وكيفيتها ، ثم العلاقة التي تربط كل مديرية وقواتها مع الحكومة المركزية في الخرطوم . وكذلك أوضحت في هذا الفصل محاسن ومساوئ كل من النظامين المركزي واللامركزي لقوة البوليس وآثارهما السلبية والايجابية على أداء القوة ، وما أفرزته التجارب المتعددة من نتائج تركت بصماتها على قوة البوليس الى مابعد الاستقلال .

أما الفصل الرابع فقد اختص بدراسة اضراب البوليس لعام ١٩٥١ . وقد سردت في بداية الفصل ماسبق الاضراب من تمهيد وترتيب داخل قوات البوليس ، وظهور بعض التنظيمات السرية داخل قوة البوليس ، ثم نتائج مذكرة البوليس

المقدمة

يقع السودان فى شمال شرق القارة الافريقية ضمن الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء . وقد تضافرت عدة عوامل هى الطقس والتربة والأمطار على تقسيم السودان الى صحارى فى الشمال ومساحات السافنا اليابسة وأراضى مروية بين النيلين الازرق والأبيض. وتقل فيه المرتفعات عدا جبل مرة وجبال النوبة ومرتفعات البحر الاحمر فى شرق السودان .

يعتبر نهر النيل شريان الحياة للسكان . وهو يجرى من الجنوب الى الشمال فى مسافة طولها ١٤٠٠ ميل تقريبا . بينما تشكل أرض الجزيرة الواقعة بين النيلين الأبيض والأزرق قلب البلاد النابض لخصوبة أراضيها وتوفر مصادر المياه فيها . ومنذ القدم كانت هذه البقاع المتاخمة للنيل مهدا للممالك والسلطنات القديمة كما كانت تشكل مراكز للتجارة ومعاقل المدنية .

فى شمال شرق البلاد تمتد مناطق شبه صحراوية يسكنها البدو من رعاة الابل كالبشاريين والهدندوة ،بينما فى الغرب تمتد مناطق البادية الصحراوية الجافة ويقطنها بعض الرعاة بابلهم كالكبابيش وتعقبها غربا مناطق سكن الفور والجوامعة . والى الجنوب من هذه المناطق تقع أراضى المرعى

التى يسكنها رعاة الماشية من بقارة وقبائل نيلية أخرى • (١)

وفى أقصى الجنوب يحتوى السودان على حزام من منطقة الغابات الاستوائية التى يعيش سكانها على الصيد وزراعة السافنا فى المساحات الخالية من الغابات •

سكان السودان خليط تماما كجغرافيته وتعد فترة دخول العرب السودان من أهم الفترات التى شكلت سكان البلاد مستقبلا • وكانت ثمة صلات متواجده بين السودان والجزيرة العربية سابقة لظهور الاسلام• وقد سلك العرب فى هجرتهم الى السودان طرقا ثلاث هى : (٢)

١ـ من الجزيرة العربية عبر سيناء ومصر •

٢ـ من جنوب الجزيرة العربية عبر باب المندب •

٣ـ مباشرة عبر البحر الأحمر •

وباستقرار المهاجرين ،سكن على ضفاف النيل خليط من السكان تحللوا من الروابط القبلية وأصلهم عربى امتزج بالدم النوبى والزنجى الحامى • ونجد من هؤلاء الجعليين والشايقية والدناقلة والمحس وتجمع جل هؤلاء الثقافة العربية الاسلامية • وفى المنطقة الوسطى جنوب الخرطوم سكن خليط

---

(١) M.Barrier, Republic Of Sudan, (london 1961), P.73

(٢) Y.F.Hassan, The Arabs And The Sudan, (Endurburgh 1967),

من العرب وبعض القبائل الزنجية الذين غالبا ما استعربوا رغم احتفاظ بعضهم بلغاتهم الأصلية وثقافتهم المميزة .(٣) الا انه فى الجنوب لانجد للثقافة العربية الاسلامية أثرا عميقا . فالزنوج يشكلون غالبية السكان والثقافة الزنجية هى السائدة فى هذه المناطق . ومن القبائل النيلية نذكر الدينكا والشلك .

نشأت فى السودان الشمالى عدة ممالك ودويلات منذ عهد الفراعنة ،وقد اضمحل بعضها وبقيت آثاره وشواهده ،ومن أهم تلك الممالك مملكتى نبتة ومروى . وفيما بين القرن السادس والخامس عشر الميلادى تعاقبت على بلاد النوبة فى الشمال عدة ممالك مسيحية عقدت تحالفات مع مملكتى المقرة وعلوة ،وبفعل افواج المهاجرين العرب والمسلمين سقطت تلك الممالك وظهرت دولة الفونج على أرض الجزيرة وحاضرتها سنار . كذلك أسس هؤلاء الغزاة المهاجرون مملكة الفور .(٤)

مفهوم حفظ الامن فى دولتى الفونج والتركية السابقة :

ومنذ أقدم العصور عرفت المجتمعات البشرية فى تطورها البعيد، نوعا من الاجهزة غايته فرض النظام وتنظيم العلاقة بين الناس. وبظهور

---

(٣) H.A.Macmichael, Ahistory Of Arabs In The Sudan, (London1922), Vol.1, P.95

(٤) A.J.Arkel, Sudan History To 1821, (London1961), P.40

فكرة الدولة عرف التاريخ "وظيفة الشرطة" فمع انتقال المجتمعات من طور البداوة الى طور الحضر والتمدن نشأت الدول ومعها وجدت الشرطة • وبذا أصبحت الشرطة جزء أساسي من مقومات سلطة الدولة تعينها فى تنفيذ مهامها وتعمل على صون الأمن واقرار النظام وتنفيذ القوانين •

بالأصل فى كلمة "شرطة" لغة ،الالتزام • وقد أطلقت فى صدر الاسلام على رجال الأمن بما كان يميزهم من شرط أو أشراط أى علامات ظاهرة تمييزا لهم عن غيرهم من الناس• وقد أسماها العرب "العسس" لأن الجريمة تنشط فى جنح الليل ويتربص الجناة بضحاياهم اذا عسعس الليل • "فالعسس" هم فرسان الليل • ومن كل ذلك يتضح أن كلمة شرطة عربية الأصل• وقد كان العرب يختارون أفراد الشرطة من خيرة الرجال•(٥)

أما كلمة بوليس POLICE فهى أجنبية ومشتقة من الكلمة اليونانية Politea وتعنى الدولة أو المدينة • وكان قدماء الاغريق قد خصصوا فئة من الرجال "بوليس" عهد اليهم بحفظ الأمن والنظام فى المدينة •

---

(٥) د • عمر بلال صديق ، نظرة تاريخية لتطور نظام الشرطة فى المجتمع العربى ،مقال ،مجلة المركز العربى للدراسات الأمنية الرياض ، ١٩٨١ ،ص ٤٤ •

ربوع السودان حتى الغزو المصرى التركى فى عهد محمد على باشا والى مصر فى عام ١٨٢١ .

لقد بدأ الفتح التركى ــ المصرى للسودان بحملة اسماعيل ابن محمد على باشا . ومنذ الوهلة الاولى ،بدأ مفهوم حفظ الامن يقلق الحكام الجدد . ففى دنقلا رفض الشايقية تسليم خيولهم وسلاحهم لاسماعيل باشا بالرغم من استجابتهم لطلباته الأخرى وهى : دفع الجزية وفلاحة الارض.(٧) وعلى اثر ذلك الرفض وقعت معركة كورتى الشهيرة حيث انجلى القتال بين جيش اسماعيل باشا وقوات الشايقية التى اتحدت تحت جيش واحد ، عن حوالى ستمائة مصاب من بين قتيل وجريح ووقع كثيرون فى الأسر . بينما تلى ذلك عدة معارك صغيرة انتهت بتسليم الشايقية فى مايو ١٨٢١ ،بعد أن قبل اسماعيل باشا طلب ملكهم شاوس الا يجردهم من سلاحهم وخيولهم اذ أنهم

---

(٦) رائد محجوب ناصر ،الخلفية النفسية والاجتماعية للجيش السودانى ، المجلة العسكرية،الخرطوم ، العدد ٢٩ ، ١٩٨١ ،ص٩٨.

(٧) د . عوض عبد الهادى ،الشايقية تاريخهم وثقافتهم حتى العهد التركى ، مجلة الدراسات السودانية ،العدد ٢ ،ابريل ١٩٧١ ،ص٢٥.

التركى وكان لها دور بارز فى معارك اسماعيل باشا والتى خاضها فى كل من كسلا وسنار • كما استقرت مجموعات كبيرة بعد تسليم الشايقية فى مديرية الخرطوم ،كالسواراب فى حجر العسل ،وظلوا يناصرون الاتراك حتى أصبحوا من العناصر التى يعتمد عليها فى المحافظة على الأمن ،اضافة الى ذلك فقد استخدموا فى جمع الضرائب • (٨) وكان راتب الفارس منهم ستون قرشا شهريا كما منحوا علفا مجانا لخيولهم ووافق الخديوى محمد على باشا على منحهم علاوة مقدارها خمسة عشرة قرشا لشراء ورعاية الجياد • (٩)

وبعد استكمال الفتح قسمت البلاد اداريا الى ست مديريات هى : دنقلا ،بربر ،سنار ، فازوغلى ، كردفان والخرطوم • وعين لكل مديرية مدير مختص بشئون ادارتها وتمركزت فى يديه كل السلطات • ولما كان أغلبية المديرين من الجيش فقد أوكلت مهمة حفظ الأمن الى الجيش ،مما دفع

---

(٨) H.A.Macmichael, A The Arabs In The Sudan, P.218

(٩) بروفسير/حسن أحمدابراهيم ، الى أى حد نجح محمد على فى تحقيق أغراضه بفتح السودان عام ١٨٢١ ، رسالة ماجستير ،الخرطوم ١٩٦٥ ص ١٨١ •

مصر ليتم تدريبهم ومن ثمّ ارسالهم الى الحجاز وارجاء الامبراطورية الأخرى لتوطيد حكم محمد على باشا • ولكن لاسباب صحية بفعلها مات أكثرهم أُعيدوا الى السودان ليشرفوا على مهام حفظ الأمن •

وعلى عهد الخديوى سعيد (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) أعيد ترتيب الجنود لكل مديرية ،واختصرت اختصاصاتهم على حفظ الأمن وحراسة مباني الحكومة • كما كونت أول قوة خيالية " سوارى" من عرب كردفان للمساهمة فى حفظ الأمن أثناء الليل • (١٠)

ويمكن القول بأن المحاولات الجادة لخلق جهاز مقتدر لحفظ الامن فى السودان التركى ـ المصرى ، لم تكن مواكبة للتطورات التى حدثت فى مصر فى ذلك المجال • فالتطور الحديث لجهاز الشرطة فى مصر وخاصة

---

(١٠) د • شوقى الجمل ،تاريخ سودان وادى النيل ،الجزء الثانى ،(القاهرة) ص ٧٥ •

(١) ديوان الوالى : والذى كانت مهمته الاشراف على أمن المدينة،

(٢) ديوان الخديوى: وكان النواة لوزارة الداخلية ،

(٣) ديوان المحافظة: والذى انيطت به شئون العاصمة ،

(٤) الضبطية : والتى كان يرأسها ضابط لقيادة شرطة العاصمة وتتبع للضبطية فرقة الحريق وقلم التذاكر والمعنى باستخراج جوازات السفر ٠

(٥) الاشلان والقره قولات وهى معسكرات أعدت خصيصا لسكن الجنود ٠

ولقد أراد التنظيم الجديد لحفظ الأمن فى مصر اشراك الجمهور فى تلك المهمة ،فخلقت وظيفة "شيخ الثمن" و "شيخ الحارة" ويشغلها المدنيون لمساعدة أجهزة الأمن الاخرى فى مهمتها ٠

وفى عام ١٨٦٣ حصل بعض الجنود النظاميين على تدريبات عملية ونظرية لنظم الشرطة الأوربية الحديثة ٠ وأطلق على هؤلاء الجند اسم

---

(١١) عقيد د٠ فوزى عبد الفتاح ، الموسوعة الشرطية القانونية ،(القاهرة ١٩٧٧) ص ١٢٣٠

" البوليس" (١٢) وكان ذلك أول العهد بتلك التسمية الأفرنجية • وغلب هذا اللفظ على الأصل العربى •

أدى عدم خلق جهاز شرطى مستقل ومماثل فى السودان التركى ـ المصرى ،الى تدهور الحالة الامنية وخاصة فى السنوات الاخيرة من حكم الاتراك ،اذ أن قوات الجهادية والباشبوزق وفرق العبيد والمولدين، كانت تؤدى خدمات كبيرة ومختلفة ،اضافة الى الاعباء العسكرية ،وفى مقابل ذلك كانت مرتباتهم ضئيلة وشحيحة اذا ما قورنت مع مرتبات الجند المصريين، كما وكانت معاملة الاتراك لهم سيئة للغاية ، مما جعل الفارق اللونى أو العرقى والقبلى والاجتماعى دافع كبير وكاف للتذمر والسخط • فقد تمرد الجنود السود فى مدنى بالجزيرة بعد الفتح بقليل ،وكذلك تمردت أورطة الجهادية فى كسلا عام ١٨٦٥• (١٣) وقد نتج من هذا التمرد الاخير تسريح بعض الجند واعدام آخرين •

لقد كانت الامبراطورية المصرية هى أول من حقق الوحدة للسودان الحديث على عهد الباشا محمد على ،واقام النظام فى جميع أرجائه حتى بحيرة فكتوريا جنوبا وذلك فى القرن التاسع عشر • ولأول مرة فى التاريخ تنتظم

---

(١٢) عقيد د • فوزى عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ١٢٤•
(١٣) رائد محجوب ناصر ،الخلفية النفسية والاجتماعية للجيش السودانى ،ص ٩٩•

تحت حكم واحد كل من بلاد النوبة وسنار وكردفان وجبال البحر الاحمر ومناطق بالجنوب • ولكن فقدت هذه الامبراطورية انشاء جهاز يحفظ الأمن وكيان وجودها ،وفقدت بذلك أهم مقومات البقاء ، مما سهل كثيرا نجاح الثورة المهدية • وقد أجمع المؤرخون أن من أهم أسباب سقوط دولة الاتراك المصرية ، المظهر المزرى والسلوك المشين لقوات جند الاتراك (الباشبزق) تجاه الاهالى •

الدولة المهدية ونظام حفظ الأمن:

بدأت دعوة الامام المهدى فى عام ١٨٨١ ،وبعد عدة اشتباكات مع قوات الاتراك وتطورات أخرى لايتسع المجال لذكرها ،انتصرت الثورة بسقوط الخرطوم وقتل غردون باشا فى يوليو ١٨٨٥• امتدت فترة المهدية حتى عام ١٨٩٨ حين تغلبت قوات كتشنر على جيش الخليفة فى معركة كررى الشهيرة •

لم ينشئ المهدى أو الخليفة عبد الله جهازا مستقلا لحفظ الأمن بالبلاد • فالدولة كانت تعتمد على المجاهد لا الجندى ،وعلى السيف لا البندقية • وكان أساس حفظ الأمن تشريعات الامام المهدى المستمدة من الكتاب والسنة • ويقوم الولاة بتنفيذ أحكام الامام المهدى ويسألون مباشرة أمام الخليفة عبد الله • ومثال ذلك ،منشور الامام المهدى والذى يمنع فيه ضرب السلاح أو النار داخل معسكرات الجند ، وحدد فيه عقوبة من يخالف

هذا الأمـر بقوله : (١٤)

" ... كلما أحد ضرب بندقية أو طبنجية بالديم أو بقرية أو فى حال سير الجيش،يضرب مائة " سوط " جلدة ويحبس دور (سجن) الحديد . واذا كان من المهاجرين السابقين يصير قطع الصيرفـة منه (مرتبه) والا اذا كان من غيرهم يمنع حقه فى الغنيمة ولايكن له فيها نصيب " .

أ . هـ .

وقد فصّل الامام المهدى السلطات ووزعها فى الدولة فى تولتـه المشهورة الى الخليفة عبد الله: (١٥)

" انت لك السيف ،وليعقوب الجيش،وللقاضى الكتب " فالخليفـة عبد الله صاحب السلطة التنفيذية ،وليعقوب الجيش ومن مهامه حفظ الأمن وللقاضى (أى قاضى القضاة) الحكم بما أنزل الله .

فالأمن فى دولة المهدية وفى اقاليمها مسئولية الامراء ولاة الامام المهدى . بينما فى العاصمة أم درمان،تشكلت ثلاثة قوى مختلفة لحفظ الأمن

---

(١٤) د . محمد ابراهيم أبو سليم ، منشورات المهدية ، (تحقيق)، (الخرطوم ١٩٦٩) ص ٩٨ ،صدر المنشور بتاريخ ٢ محرم ، ١٣٠١هـ الموافق ٩ نوفمبر ١٨٨٣ .

(١٥) د . بشير كوكو حميدة،صفحات من تاريخ التركية والمهدية ،الخرطوم ١٩٦٩ ص ٢٢ .

هي : (١٦)

١ ــ المبشرون ،وتنحصر مهمتهم في كشف الجرائم السياسية كالمؤامرات وكشف أخبار العدو .

٢ــ المرافقون ،وقد انيط بهم حراسة كبار الشخصيات من القادة والاعيان.

٣ــ الجهادية ،وهي قوة خاصة تتكون من خمسة وعشرين جهادى بقيادة الأمير محمد وهبى . وزادت أهمية هذه الفئة بعد استعمال السلاح النارى واكتشاف فعاليته . وقد جمعوا فرقة خاصة ابعدت عن التحزبات العرقيـــــة والقبلية ، (١٧) أى هم أنصار " خلص " . وبتزايد اعدادهم وفرّ لهـــم الخليفة عبد الله معسكرات خاصة بهم مزودة بكل وسائل الراحة وقد سميـــت " بالكارة " كما زاد في مرتباتهم .

ومما يتضح ، فالدولة المهدية أبقت على الجهاز الأمنى كما كــــان عـليه في عهد الاتراك . فهى لم تؤمـــن للجند العاملين مستقبلـــهم ، ولـــم ترسم أو تفصّل المهام الموكلة اليهم ،واعتمدت على الولاء والعقيدة ،وركزت على قوات الأمن الخاص في العاصمة . نتج عن ذلك أن تراخت أوصال الدولـــــة

---

(١٦) بابكر أحمد عبيد ،أعرف بوليس بلادك ،مقال ،مجلة بوليس الســـودان، العدد ٣ ، يوليو ١٩٦٦ ،ص٣٤.

(١٧) رائد محجوب ناصر ،الخلفية النفسية والاجتماعـية للجيش الســوداني، ص٩٦.

وواجهت الكثير من المشاكل الداخلية فى مجالات حفظ الأمن • وكان هـذا عاملا مهما بالاضافة الى العوامل الاساسية التى دفعت القوى الاستعمارية الى استعادة فتح السودان وسقوط دولة المهدية فى عام ١٨٩٨م•

الفصل الأول

المحاولات الأولى نحو خلق جهاز لحفظ الأمن
في السودان " ١٨٩٩ ـ ١٩٢٢ "

تمهيـــد :

بدأ الحكم الثنائي في ١٩ يناير ١٨٩٩ • ويعني مصطلح الحكم الثنائي قانونيا حكومة انتقالية تحكم أرضا يشك في أمر سيادتها • [١] بينما يعني فعليا فترة الحكم الانجليزي المصري بالسودان (١٨٩٩ ــ ١٩٥٦) •

وقد هدفت الادارة الجديدة بقيادة اللورد هربرت كتشنر HERBIRT H.KITCHENER الى تأمين البلاد أولا ، بينما احتفظت شكلا بالنظام والهيكل الاداري الموروث عن العهد التركي المصري • واللورد كتشنر ، ولد بايرلندا عام ١٨٥٠ ،وعمل بقسم المهندسين الملكي عام ١٨٧٠ ، ثم التحق بخدمة الجيش البريطاني • وقد لعب دورا بارزا في هزيمة الأمير عبد الرحمن النجومي في معركة توشكي عام ١٨٨٩ • وفي عام ١٨٩٢ عين سردارا للجيش المصري ،ومثلت هذه نقطة البداية في تفكيره نحو غزو السودان • وبموجب اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر التي وقعت في يناير ١٨٩٩ عين كتشنر حاكما عاما للسودان وسردارا للجيش المصري ، وفي أواخر عام ١٨٩٩ استدعي للمشاركة في حرب البوير في جنوب أفريقيا ولم يعد للعمل بالسودان مرة أخرى •

ووفقا لما قضت به اتفاقية عام ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا ،أضحت السلطات التنفيذية والتشريعية والعسكرية في يد الحاكم العام • فالمــادة

---

(١) محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، (بيروت ١٩٧٣،) ص ١٩ •

الثالثة من اتفاقية الحكم الثنائي تنص على الآتي : (٢)

" ... أن تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب " حاكم عام السودان " ويكون تعيينه بأمر عال من الخديوي بناء على طلب جلالة الملكة (أي ملكة بريطانيا)، ولا يفصل الا بنفس الطريقة " بينما نصت المادة الرابعة من نفس الاتفاقية : (٣) " ... القوانين وكافة اللوائح والأوامر التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية ايلوليتها والتصرف فيها ، يجوز سنها أو تحريرها أو فسخها من وقت لآخر من الحاكم العام ... "

كانت المهمة الأولى للادارة العسكرية هي بسط النظام وخلق الاستقرار واعادة الاطمئنان للاهالي وكسب ثقتهم . ولقد أصدر الحاكم العام مجموعة من القوانين في بداية السنوات التي تلت الغزو ، كان من أهمها : (٤)

---

(٢) Mekki Abbas, The Sudan Question, (London 1952), App. No. 1

(٣) Mekki Abbas, Ibid, App. No. 1

(٤) د. هنري رياض ، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان ، (بيروت ، ١٩٦٧) ص ٢٣ .

(١) قانون حجج الأراضى لعام ١٨٩٩

(٢) قانون العقوبات لعام ١٨٩٩ و ١٩٠١

(٣) قانون القضاء المدنى لعام ١٩٠٠ و ١٩٠١

(٤) قانون المجالس البلدية لعام ١٩٠١

(٥) قانون المحاكم الشرعية لعام ١٩٠٢ ،

وحتى ذلك الوقت لم يصدر قانون خاص بالأمن مما يفيد بأن الأمن كان فى دائرة اختصاص الحاكم العام ٠

جاء انشاء قوة حديثة لحفظ الأمن فى عهد السير ونجت باشا SIR R.WINGATE ،والذى خلف اللورد كتشنر فى منصب حاكم عام السودان ٠ وقد ولد السير ونجت عام ١٨٨٤ ،وخلال حملة غزو السودان عمل مدير للمخابرات العسكرية ،وقد شارك بفعالية فى القضاء على دولة المهدية وكان ضمن من تعقبوا الخليفة عبد الله فى مناطق النيل الأبيض حتى قضوا عليه٠ وعين فى ديسمبر ١٨٩٩ حاكما عاما على السودان وسردارا للجيش المصرى ٠ واستمر حتى فى هذا المنصب حتى عام ١٩١٦ ، وهى أطول مدة يقضيها حاكم للسودان فى المنصب ٠ (٥) وقد لاحظ السير ونجت غياب قوة مختصة لحفظ الأمن ، تكون منفصلة عن الجيش،لذا رأى

---

(٥) أنظر الجدول (١) ص ٣١.

ضرورة قيام مثل هذه القوة للاضطلاع بمهام حفظ الأمن (٦) . فأصدر في مايو ١٨٩٩ قرارا بتعيين يوزباشي (٧) وثلاثين ضابطا من الجيش للعمل كقوة أمنية خاصة عرفت "بالبوليس" ، وخصصت لأول مرة في التاريخ بموجب تكوين هذه القوة ميزانية منفصلة للأمن بلغت عشرين ألف جنيه . (٨)

هذه القوة التي انشئت حديثا ، اقتبست صفات ومزايا ضباط وجنود الجيش . ومع انتداب هذه القوة للعمل في قوة البوليس، ظل حال الجيش كما هو مرابطا في مدينتي الخرطوم والخرطوم بحري بقوة تعدادها ١٧٠٠ رجل يكونون قوام الفرقة البريطانية ماعدا رجال سلاح الطيران ، والتي كانت تتبع مباشرة فنيا واداريا الى ادارة سلاح الطيران البريطاني لمنطقة

---

(٦) Percy F. Martin, The Sudan In Evolution, (London 1921), P.157

(٧) يوزباشي ، لفظ تركي مركب من يوز بمعنى مائة وباشي بمعنى رأس، أي رأس المائة ، (وهي تعادل حاليا رتبة النقيب ، ضابط بثلاثة نجوم)

المصدر :

زكريا أبو بكر ، الرتب والالقاب العسكرية ، مجلة بوليس السودان ، (العدد السابع ، ابريل ١٩٦٥ ، الخرطوم) ، ص ٥٥ .

(٨) حاتم بابكر هلاوي ، "نبذة عن تاريخ البوليس في السودان" بحث غير منشور ، في كتيب بعنوان : مقررات أشغال الشرطة العملية" ــ كلية شرطة السودان ، ١٥ ابريل ١٩٧٦ ــ ط١ .

أيضا انظر : سليمان كشة ، سوق الذكريات ، (الخرطوم بدون تاريخ) ص ٨٧ .

الشرق الاوسط .(٩)

في بداية الحكم الثنائي قسمت البلاد الى ست مديريات هـــي دنقلا وبربر وكسلا وبحر الغزال (فاشودة) والخرطوم وكردفان . وقد تم هذا التقسيم لاعتبارات عسكرية وامنية.(١٠) كانت كـــل مديرية تخضع لادارة ضابط بريطاني عرف بالمدير . وقسمت كل مديرية الى مراكز وعلى ادارة المركز مفتش المركز البريطاني والذى كان يليه فى الرتبة المأمور وهو من المصريين ويعاون المأمور عدد من الموظفين لتيسير العمل ،كما انشئت بالمراكز الضبطيـــات والحراسات والمنازل اللازمة لسكن الموظفين ،(١١) وعين عدد من الأهالي بسلك البوليس لحفظ الأمن بالمديرية . ومنذ بداية الحكم الثنائي وهـــذا التقسيم بدأ نزاع حول السلطات بين الخرطوم وبقية المديريات . ولقد أصبحت قوة الأمن حديثة النشأة طرفا فى هذا النزاع منذ البداية وحتى الاستقـــلال كما سيرد ضمن هذه الدراسة فى حينه .

---

(٩) د. محمد ابراهيم أبو سليم ، تاريخ مدينة الخرطوم ،الخرطوم ١٩٧١) ص١٣٥.

(١٠) Roland Wingate, Wingate Of Sudan, (London1955)P.128

(١١) تقرير الحاكم العام ، (١٩٠٦) ، (دار الوثائق القومية،الخرطوم)

فى عام ١٩٠٥ ، أبدى مديرو المديريات استياء من اداء أفراد البوليس وبخاصة فرق البوليس التى عرفت " بالخفراء " أو الحراس والرقباء والتى انحصرت مهمتها فى حراسة الاماكن العامة ودواوين الحكومة ، ومرد فشل جهاز البوليس الجديد فى القيام بواجباته أسباب عدة ، تلخصت فى الآتى :

(١) عدم كفاءة وتخصص الضباط الموكل اليهم مهمة حفظ الأمن فهم غير مدربين وغير محترفين (١٢) كما كانت تنقصهم الثقافة القانونية اللازمة ؛

(٢) اختلاف لغة التدريب ،ففى بعض المديريات كانت اللغة هى الانجليزية وفى البعض الآخر كانت العربية ؛

(٣) افتقار جهاز التدريب نفسه الى المناهج والأسس اضافة لافتقاره للبرامج والخطط الحديثة ؛

(٤) الاختلاف فى زى البوليس من مديرية الى أخرى ، بل القوة الواحدة فى المديرية تباين زى البوليس فيها ، فبينما كان البعض يرتدى الزى الرسمى ، كان البعض الآخر يرتدى ازياء مزركشة ؛

(٥) انعدام الضبط والربط والتساهل فى اختيار العناصر الراغبة فى العمل والمقتدرة وذلك لعدم التدقيق فى كشف رغبات المتقدمين

---

(١٢) سليمان كشة ،سوق الذكريات ، ص١٨٨ .

الحقيقية قبل تجنيدهم وتعيينهم ،وهذا العامل أثر سلبا على أداء القـوة الجديدة .

(٦) الاختلاف فى السجلات والارانيك • حيث اختلفت أشكالهـا من مديرية لأخرى كما اختلفت اللغة التى كتبت بها .

(٧) وأخيرا ،كما يشير المستر برسى [(١٣)] فقد أثبت نظـــام "الخفراء" فشله حين لجأ بعض منهم الى معاونة اللصوص فى السرقة ثـــم اقتسام الغنيمة معهم •

ونسبة لهذا الفشل المتواصل لقوة البوليس الجديدة ،صدر أول قانون للبوليس عام ١٩٠٨ على عهد السير ونجت باشا [(١٤)] ومن أبرز سمات هـذا القانون انه حدد بأن يكون الحاكم العام هو القائد الاعلى لقوة البوليـــس وخولت له بموجب القانون نفسه صلاحية اصدار اللوائح العامة لقوة البوليـــس واللوائح الخاصة بالمرتبات والتجنيد والتدريب والزى وحق الفصل من القوة • وقد أعطى القانون الحق لكل مدير مديرية فى اصدار اللوائح الخاصـــة بمديريتـــــه لتنظيم أعمال البوليس بها •

---

(١٣) Percy F.M., The SUdan In Evolution, P.154

(١٤) على بلدو ، مرشد البوليس والجمهور ، الطبعة الثالثة ، (مطبعـــة الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٥٩) ، ص ٢١ •

أنظر أيضا :

نقيب (م) محمد عبد الله محمد ، تاريخ الشرطة فى السودان ،مجلة التوجيه المعنوى ، (العدد الأول ، يناير ١٩٨٠) ، ص ٢٢ •

على أثر هذا القانون تكونت قوة البوليس لأول مرة من الأنفار والصف ضباط ، ولم يكن اختيار هؤلاء يستلزم التأهيل الأكاديمي بالتخرج من مدرسة أو معهد ، كذلك فقد اقتصر دورهم على تنفيذ الاوامر الصادرة اليهم من رؤسائهم في مجالات الحراسة والاعتقال وحفظ النظام بشكل عام وبمعنى آخر ؛ فقد كان دورهم تنفيذيا (١٥) هذا وبالرغم من أن القانون قد حدد لهم اختصاصات أخرى كاجراءات التحقيق والتحري ،الا أن الاداريين كالمأمير ونواب المآمير والمفتشين ومديري المديريات ، ثم القضاة ، أستولوا على هذه السلطات . (١٦)

ومع صدور القانون وتكوين القوة الجديدة وبدء تنفيذه ،الا أن أوجه القصور لم تختف وظلّت قوة البوليس سلبية في ادائها .

دور المستر هـ. باومبسيرج في تنظيم قوة البوليس :

ماسبق ذكره كان من الاسباب الرئيسية التي دعت السير ونجت باشا في عام ١٩١٠ للاستعانة بأحد الخبراء وهو المستر هـ. بلومبيرج البريطاني الجنسية ليكون مسئولا أولا عن جهاز الأمن بمديرية الخرطوم . وقد

---

(١٥) حاتم بابكر هلاوي ،نبذة عن تاريخ البوليس في السودان ،ص. ١٠ .

(١٦) حاتم بابكر هلاوي ، المصدر السابق ،ص. ١٠ .

شهد هذا العام أيضا صدور القرار القاضى بتكوين مجلس للحاكم العام بقانون خاص ليشارك الحاكم العام ويعينه فى تأدية واجباته .(١٧) ويضم المجلس كلا من المفتش العام والسكرتير الادارى والسكرتير القضائى والسكرتير المالى كأعضاء دائمين بحكم وظائفهم ، وأربعة أعضاء آخرين اضافيين يعينهم الحاكم العام باشخاصهم وتمتد فترة عضويتهم الى ثلاثة سنوات . وتلخصت مهمة المجلس فى البحث فى القوانين واللوائح ومن ثم اصدارها ، كما كان له الحق فى النظر فى مسائل الادارة الهامة .

عمل المستر بلومبيرج فى الجيش البريطانى لفترة طويلة متدرجا فى الرتب المختلفة . وقد منحه السير ونجت مطلق الصلاحيات لتنظيم قوة البوليس بالسودان . وبحلول عام ١٩١٣ ، نجح المستر بلومبيرج فى توطيد أسس ونظم البوليس الجديد ، ويمكننا تلخيص انجازاته فى الاتى :(١٨)

---

(١٧) Sir M.Harlod,The Anglo-Egyptian Sudan (London1959)P.109

(١٨) ورقة عمل تحت عنوان : مشروع موحد لادارة الشرطة العربية ، أعدت لمؤتمر قادة الشرطة العرب الثامن ، بالرباط ـ المغرب ٥ ـ ١٠ يونيو ١٩٨١ ــ مكتبة كلية البوليس ، من غير تصنيف .

(١) فى مجال الاختيار ركز على تنقية العناصر الراغبة فـــى الانخراط فى سلك البوليس ، وذلك بوضع واستخلاص كافة التفاصيل الدقيقـة والخاصة عن مقدم الطلب من حيث الاسم بالكامل والقبيلة واسم الشيخ والقرية والمركز والمديرية ثم تؤخذ بعد ذلك بصمات مقدم الطلب وترسل مع البيانات الاخرى الى السجن المركزى بالخرطوم بحرى للفحص، وبعدها يتم اعـــلان المرشحين ثم استيعابهم ؛

(٢) اخضع المستر بلومسبيرج اعتمادا على خبرته السابقـــة ، المرشحين لتدريب فنى اشتمل على طرق مستحدثة مثل استعمال الســلاح النارى . كما تلاحظ أنه مع التدريب العملى أضيف نظام دراسى لبعض قوانين البوليس الابتدائية ،ولوائحها المختلفة . كما يتم تدريس أفراد البوليس مبادئ قراءة وكتابة التقارير والبلاغات بصيغة موحدة وخلال فترة التدريب كان مرتب النفر سنويا مائة وعشرون قرشا ، وبعد التدريب ،واذا تم تعيين النفر ،يرتفع المرتب السنوى الى مائة خمسة وستين قرشا . (١٩)

وقد تجنب المستر بلومسبيرج اختيار المسرحيّن من جنود الجيـــش وقد يرد ذلك الى أن البوليس المجند من العناصر المحلية مرغوب ويلاقـــى تبولا أكثر فى المجتمع من أولئك الذين عملوا كجنود عسكريين من السودانيين

---

(١٩) نقيب (م) محمد عبدالله محمد ،تاريخ الشرطة فى السودان ،ص ٣٠

أو المصريين • وعلى اثر ذلك أوقف تعيين المصريين فى البوليس فى هذه الفترة باستثناء منطقتى حلفا وبورتسودان.[٢٠] وسبب السماح بتجنيد المصريين فى هاتين المنطقتين يرجع الى نصوص اتفاقية عام ١٨٩٩ والتى بمقتضاها اعتبرت حلفا وبورتسودان وضعا خاصا وأن يخضعا للاشراف المباشر للخديوى • وقد اتضح من هذه التجربة ان البوليس المجند من غير أفراد الجيش المسرحين، قد أبدى حماسة كبيرة للعمل وسعى جاهدا فى أداء مهامه •

كذلك أبقى المستر بلومبيرج على التقليد السائد بتعليم أفراد البوليس الجدد اجراءات المحاكم والجنائيات وكيفية القبض على المتهمين أو المطلوبين بمختلف الطرق وشتى الأسباب •

فى عام ١٩١٥ قدرت نسبة المتعلمين من أفراد قوة البوليس بنسبة ٢٥٪ • كما اكتمل انشاء مدارس التدريب المختلفة لافراد البوليس بالمديريات ومثال ذلك ، مدرسة تدريب البوليس فى دارفور • [٢١] وكانت الدراسة بهذه المدارس أربع مرات أسبوعيا • كما أدخل لاحقا تدريب أفراد البوليس فى هذه المدارس على نظم الاسعافات الأولية •

---

(٢٠) Mekki Abbas, The Sudan Question, App. No. 1

(٢١) مذكرة أبو سن عن مديرية دارفور ، (دار الوثائق القومية ، الخرطوم ١٩٦٨) ص١٢٥ •

عند التجنيد ،يعيّن رجل البوليس فى رتبة نفر ،ذلك لمدة ثلاثة سنوات ،قابلة للتجديد بموافقة السلطة المسئولة • ويتدرج النفر فى الترقيــة كما هو مبين أدناه :

	الرتبــة	العلامـــات	المرتب
(١)	نفــــر	لا شرائط أو علامات	١٦٥ قرشا
(٢)	وكيــل أمباشى أمباشــى	شــريط واحــد شــريطــين	١٩٥ قرشـا ١٩٥ قرشـا
(٣)	جاويـــش	ثلاثة شرائــط	٢٢٥ قرشا
(٤)	بتجاويـــش أو بتشاويش	أربعة شرائط مذهبة زائدا تاج واتجاه الشرائط الى أسفل	٢٥٥ قرشـا
(٥)	صـــول	أربعة شرائط مذهبة زائدا تاج واتجاهها الى أعلى	أقصاها ٤٠٠ قرشا

وعند النظر الى أقسام البوليس نجد أن المستر بلومبيرج أبقى الوضع على ماوجده عليه ، وهى ثلاثة أقسام فنية (٢٢):

---

(٢٢) راجع الجدول (٢) ص٣٢.

(١) البيادة ،وهم المشاة من أفرد البوليس وتنحصر مهمتهم فى حراسة الاسواق وحفظ الامن واستتبابه يوميا فى النقاط والمراكز والاقسام ؛

(٢) القوة الراكبـة فى البوليس،وتنقسم القوة الراكبة فى البوليس الى قسمين رئيسيين هما :

أ/ الهجانة ،وهم الذين يركبون الجمال ،

ب/ الخيالة أو السوارى ،[(٢٣)]

فى مجال التسليح ، فقد استعملت قوة بوليس أم درمان وقـــــوة الهجانة البنادق"٣٠٣" وفى الخرطوم تسلح أفراد البوليس بالعصى TRUNCHEONS ولربما كان السبب يعود الى حقيقة تمركز قوات الجيش فى الخرطوم والخرطوم بحرى وتسلحها الكامل والذى يجعل من السهولة بمكان مساندتها وتدخلها لمساعدة أفراد البوليس عسكريا اذا دعت الضرورة مثلما حدث فى حوادث عام ١٩٢٤ • أما بقية المديريات فقد عمم تسليحها بالبنادق من طراز MARTIN ENFIELD الى جانب السلاح للبوليس الراكب بحمل السيوف •

بعد خروج البوليس للخدمة كانت تصرف له بطاقة تحمل نمرتــــــه،

---

(٢٣) راجع الجدول (٢) ص ٣٢.

العسكرية واسمه وتاريخ تعيينه والنقاط المنوط به حراستها وأوقات نوباتـــه ودورياته وخروجه وعودته الى العمل • وقد صاحب ذلك النظام زيارات مفاجئة كان يقوم بها الضباط لمراقبة الانفار أثناء اداء واجباتهم • وأثنـــاء الزيارة يقوم الضباط بالتسجيل والتوقيع على البطاقة موضحا وقت مروره والزمن المحدد ، كما يوضح أيضا سير الاحوال الأمنية فى حينها •

ان النظم التى ابتدعها بلومبيرج جعلت من نظام البوليـــس جهازا لا مركزيا ، من ناحية الاشراف والتدريب والتسليح • وكان لابد كذلك أن يتبع هذا اختلاف زى البوليس• فبينما كان الزى فى الخرطوم يمتاز بخفته ليساعد على الحركة أثناء الخدمة ،كان الزى خلاف ذلك فى المديريـــات الاخرى • ففى الخرطوم كان الزى مكونا من طرطور وعمامة بيضاء أو بنيـــة اللون ولصق عليها رمز المديرية وشعارها وهو رأس الفيل (٢٤) لكن فـــى دارفور على سبيل المثال ، وبعد سقوط سلطنة على دينار ،كان زى البوليـس عبارة عن جبة زرقاء من قماش "الزراق" العادى بها جيب كبير فى كـلا الجانبين وفى الصدر أيضا ، وللجبة أكمام طويلة وتحتها تلبس سراويل طويلة من قماش الجاوة الأحمر • ويغطى الرأس بعمامة من الكاكى عليها قماش تلـف حوله كلة حمراء• أما فى الاقدام ، فكان أفراد البوليس يرتدون نعال مـن

---

(٢٤) شعارات بوليس المديريات ،الفصل الثانى ،ص(٥٦)•

من الحديد . (٢٥)

ويتم صرف المهمات الخاصة للجنود في الخرطوم من المخازن التي أسست خصيصا لذلك ويشرف على ادارتها مدير البوليس والذي أصبح مديــرا للمخازن أيضا . وعلى عهد بلومبيرج ، أسندت رئاسة بوليس أم درمان الـى ضابط برتبة حكمدار للاشراف على القوة وادارتها بكافة أقسامها . بينما فـي الخرطوم ،فقد قسمت قوة البوليس الى ثلاثة أقسام متساوية داخل المدينـــة يعمل فيها قسمان لمدة ست ساعات ، ويبقى الجزء الثالث في الراحة . ويـتم التناوب على ذلك بحيث يكون لكل قسم ثلث من اليوم لراحته . (٢٦)

وقد قدرت قوة البوليس العاملة في كل السودان حتى عام ١٩١٧ بحوالي ٣٩٠٠ ، فيهم ٢٣٠١ بيادة ، ١١٥٩ بوليس راكب بشقيه هجانـــة وسواري . (٢٧)

---

(٢٥) مذكرة أبو سن ، ص ١٢٦ .

(٢٦) نقيب (م) محمد عبد الله محمد ، تاريخ الشرطة في السودان ، مجلة التوجيه المعنوي ، (العدد الثاني ، مارس ١٩٨٠) ، ص ٢١ .

(٢٧) بكري مكي ، تقرير عـن المالية والادارة والحالة العمومية في مصـــر والسودان ، (القاهرة ،١٩٠٩) ، القسم الاول ، ص ٢٠٤ .

المستر جون أيوارث وتحديث قوة البوليس : Mr.JOHN EWARTH

فى يناير ١٩١٧ ، تولى السير لى استاك LEE STACK منصب حاكم عام السودان ، وقد ولد فى عام ١٨٦٨ والتحق بالخدمة العسكرية البريطانية عام ١٨٨٨. ثم التحق فى عام ١٩٠٤ بخدمة حكومة السودان وعمل مديرا للاستخبارات العسكرية بمصر فى الفترة من (١٩٠٨ ـ ١٩١٤) ثم عمل سكرتيرا اداريا بالسودان (من١٩١٤ ـ ١٩١٧). حينما اختير ليكون خلفا للسير ونجت باشا فى منصب الحاكم العام .

ومنذ توليه منصب الحاكم العام ،عمل السير لى استاك بكل جهده لاقرار الأمن وحاول خلق جهاز جديد للبوليس، يعمل بكفاءة واقتدار لكشف الجريمة والحيلولة دون وقوعها ومحاربتها ، ولعله من المفيد أن نذكر أن من أهم الملامح السياسية لهذه الفترة كانت :

(١) تصاعد حركة المقاومة الشعبية السودانية ضد سلطات الحكم الثنائى والتى تمثلت فى اعلان السلطان على دينار باستقلال سلطنة الفور فى دارفور ،والتى اعترفت بها سلطات الحكم الثنائى عام ١٩٠٠ . ثم تواصلت الثورات ،ففى عام ١٩٠٣ ثار الامين محمد الامين بمنطقة تقلى فى كردفان " وفى عام ١٩٠٥ اندلعت ثورة النيمة بجبل الداير ١٩٠٨ ثار عبدالقادر

ود حبوبة فى الجزيرة وكان من قبيلة الحلاوين،ثم اشعل النوبة ثورة أخرى بمنطقة الدلنج أثناء الحرب العظمى ولمتنجح السلطات فى اخمادها الا بعد حصار دام عدة شهور وتمكنت من القضاء عليها فى ديسمبر ١٩١٧. (٢٨)

(٢) قيام نادى الخريجين والذى تأسس عام ١٩١٨ ، ثم جمعية اللواء الابيض والتى تأسست فى عام ١٩٢٣ ،وكلاهما من الجمعيات الوطنية التى رفعت شعار مناهضة الاحتلال والمطالبة بالاستقلال .

(٣) انضمام بعض أفراد الجيش والبوليس لهذه الجمعيات الوطنية ،وهو مؤشر جد خطير ،ويكفى أن جمعية اللواء الابيض ترأسها اليوزباشى على عبد اللطيف والذى كان قبل تأسيس الجمعية قد سجن لمدة عام لكتابته مقالا نشرته جريدة الاخبار المصرية ، وبعض الصحف المصرية الاخرى ، احتوى على هجوم على حكومة السودان وطالب الكاتب فيه بسودنة بعض الوظائف ذات المسئولية . ثم بعد اطلاق سراحه سجن مرة أخرى بعد تزايد نشاط الجمعية وتفتيش منزله من قبل السلطات وعثورهم على منشورات مناهضة للسلطة ،وحوكم بالسجن هذه المرة لمدة ثلاثة أعوام وذلك فى ٥ يوليو ١٩٢٤. (٢٩)

---

(٢٨) Ahmed E.M., Sudan Defence Force, (Khartoum 1984), P.25

(٢٩) مبارك بابكر الريح ،ثورة ١٩٢٤ السودانية ، (الخرطوم ١٩٥٤) ، ص ٦٣. وايضا : عبد الرازق الفضل ،دور العسكريين فى الحركة الوطنية ، بحث مقدم فى مؤتمر الحركة الوطنية فى السودان ، يناير ١٩٨٦ ،جامعة الخرطوم ،ص ٤ .

وافق لى استاك على التعاقد مع المستر جون ايوارث JOHN EWARTH
الذى كان يعمل فى ذلك الوقت ببوليس الهند ،لاعداد دراسة عن أحوال
البوليس فى السودان وكتابة تقرير عنه والخروج بتوصيات ايجابية للنهوض بـــه
مستعينا فى ذلك بخبرته فى الهند • وليست هذه بسابقة جديدة للاستعانة
أو الاقتباس من القوانين والتشريعات التى بالهند وقتذاك ،فبعض القوانين التى
اصدرت فى سنى الحكم الثنائى الاولى كانت قد استمدت من القانون الهندى•
وذلك واضح حيث أن كلا من السودان والهند خضعا للاستعمار البريطانـــى
رداحا من الزمن •

ابتدأ المستر جون ايوارث العمل مع حكومة السودان فى الثانـــــى
عشر من نوفمبر ١٩٢٤ (٣٠) ولم يتعد أمر تعيينه أسبوعا واحدا حتى أغتيل
السير لى استاك فى القاهرة فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤• (٣١) وكانت من أهـــم
نتائج اغتياله على مصر ، اقصاء حكومة سعد زغلول الوطنية ، أما فى السودان
فقد اجتاحت البلاد عـدة تظاهرات وخاصة تظاهرات جمعية اللواء الابيض ،
وفى معظم مدن السودان ، ومن ضمن تلك التظاهرات فى الخرطوم ، خـروج
طلبة المدرسة الحربية بحكم وجود فروع للجمعية داخل الجيش على نحو ما ذكر
فنتج من كل ذلك أن أصدر اللواء هدلستون باشا نائب الحاكم العام أمـرا

---

(٣٠) Report Of J.M.Ewarth, Indian Police On The Organization Of Public Security Intelligence In The Sudan, N.R.O. CIVSEC, 36/1/3, P.4

(٣١) مبارك بابكر الريح ،ثورة ١٩٢٤ السودانية ،ص ٩٤•

كتابيا الى روءساء وحدات الجيش المصرى بالسودان بالرحيل مع جنودهـــم فورا ومن دون ذخيرة .

وسط هذا الجو المكفهر ،بدأ عمـل المستر ايوارث ، والذى كـان قد تلقى من السير لى استاك قبيل اغتياله التفاصيل الخاصة بمهمته . وقد تلخصت هذه فى تقويم جهاز المخابرات السياسى وفروعه المختلفة .

مكث ايوارث فى لندن حتى ديسمبر ١٩٢٤ ليدرس فروع المخابرات المختلفة لحكومة ملكة بريطانيا وكيفية خلق قنوات اتصال لها مع حكومة السودان. كما درس أيضا طرق ربط وسائل المخابرات فى السودان بوزارة الخارجيـــــة البريطانية وبالمخابرات الهندية. وفى طريق عودته الى السودان لمباشرة مهامه عرج على القاهرة واطلع على اجهزة المخابرات فيها ، كما درس تنظيم قـــوات البوليس بمصر . وبعد وصوله الى الخرطوم فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٤ ، بـــدأ المستر ايوارث طوافا على معظم مديريات السودان وذلك حتى مايو ١٩٢٥ حيث عاد بعدها ليرفع تقريرا الى الحاكم العام السير جو فرى آرثـــــر (ديسمبر ١٩٢٤ ــ اكتوبر ١٩٢٦) (٣٢)

وجد المستر ايوارث جهاز المخابرات بالخرطوم فى موقف غـايـــة فى الضعف ،مما جعل الحكام لا يثقون به ،وبالمثل لم يكن الجهاز موضع

---

(٣٢) Report Of Ewarth, Ibid, P.21

رضا حكومة لندن• اذ هو لايعمل بكفاءة رصيفــه جهاز المخابرات الهندى• فمن المشاكل الداخلية التى اكتشف ايوارث أن الجهاز يعانى منها ، غياب كادر موءهل ومقتدر ،وادارة مدربة للاشراف على القوة ،اضافة الى كثــرة أعــداد أفراده مما أثقل كاهل الميزانية واحدث التجاوزات فيها • بـــل توصّــل ايوارث الى حقيقة أن الجهاز يعانى من تحديد الهويّة والتوجــه، فبينما يتنكر العاملون به لاجراء التحريات ويتنصلون من القيام بها ، كــان رأى ايوارث ان ذلك من صميم اختصاصهم وعملهم •

توصل ايوارث بعد دراساته الى عدة نتائج ايجابية ، لم يعمــل بها جميعها ونفذ بعضا منها • ورغما عن ذلك فقد أصبحت انجازاته نقطــة تحول كبيرة فى تاريخ بوليس السودان • فلاول مرة تنتظم قوة للبوليس فى كل المديريات على أسس موحدة • فقد وضعت لوائحه وقوانينه ونظمه فى شكل مسودة جديدة أصدرت عام ١٩٢٥ • وكان من رأى ايوارث أن البوليس فى الماضــــى افتقر الى الترابط التام بين أجهزته وفروع الادارة الاخرى • فمجلس الحاكم العام الذى انشىء عام ١٩١٠ لمعاونة الحاكم العام فى تسيير دفة الحكم غاب فيــه التمثيل الامنى المتمثل فى البوليس،ولعل تفسير ذلك يعزى الى أن قوة البوليس كانت تتبع مباشرة للحاكم العام ،كما وأنه روءى عدم تمثيل القوة وهى حديثة التكوين ولمّـا تكتمل هياكلها وأجهزتها بعد •

<u>نشأة كليــــة البوليـس:</u>

تعزو المصادر التاريخية الى المستر ايوارث فكرة انشاء مدرسة لتدريب وتأهيل ضباط للبوليس. وهذا دون شك يعد علامة مميزة فى تاريخ قـــوة بوليس السودان، اذ أن انعدام اللوائح المنظمة لعمل القوة فى ماقبل عـام ١٩٢٥، لم يكن يفسح المجال للاشخاص المجندين بالتدرج والترقى للوصــول الى رتبة ضابط.

وقد تزامن افتتاح مدرسة البوليس مع نشأة قوة دفاع السودان. فقـد كانت فرق الجيش المرابطة فى الخرطوم تتكون من فرقـة مشاة وفرقة من سـلاح الطيران البريطانى على نحو ما ذكر. وبعد مقتل السير لى استاك، ثم جلاء القوات المصرية وعلى أثرها انشئت قوة دفاع السودان فى يناير ١٩٢٥ بمنشور من الحاكم العام.(٣٣) وقد خول المنشور للحاكم العام سلطة تعيـــين وعزل الضباط وحق تسريح ضباط الجيش من القوات المصرية المتبقية، وسلطـة استيعاب المؤهلين من الضباط السودانيين فى تلك القوة. وتجدر الاشارة الى أن كثيرا من الضباط السودانيين رفضوا الانخراط والانضمام للقوة الجديدة واداء يمين الولاء للحاكم العام، ونزحوا الى مصر حيث انتظموا فى سلـــك الحكومة المصرية، ومن هؤلاء: اليوزباشى ابراهيم عبد الرحمن، واليوزباشـــى

---

(٣٣) نص المنشور، أنظر:
مبارك بابكر الريح، <u>ثورة ١٩٢٤ السودانية</u>، ص ١٥٠.

فرج الله محمد ، والملازم أول عبد الرحمن مرجان .(٣٤)

وفى نفس عام ١٩٢٥ ، افتتحت مدرسة تدريب البوليس بعد اجازة الهيكل المقترح لها ماليا واداريا.(٣٥) وكان ذلك الهيكل يتكون من : عميد المدرسة ومساعده ،واثنين من المحاضرين وثلاثة من الكتبة ، واثنين من السعاة . ومقر المدرسة فى أم درمان . وقد عرف خريجو هذه المدرسة بالمعاونين . وقد انيط بالمعاونين كل عمل يتعلق بالامن سواء كان ذلك داخل النقاط أو الأقسام أو المراكز ، كما كانت رئاستهم المباشرة فى أيدى القضاة . وكانوا يستوظفون "كضباط صف" بحسب ما أوصى به المستر ايوارث فى تقريره .

كذلك أوصى المستر ايوارث بأهمية الكادر المؤهل المختص بالتحرى ، وضرورة وجود ذلك لقسم المخابرات حتى يرتقى به ويتحسن فى اداء واجباته.(٣٦)

---

(٣٤) د . جعفر محمد على بخيت ، الادارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ، ١٩١٩ ــ ١٩٣٩ ، ترجمة د . هنرى رياض ، (بيروت ، ١٩٧٢) ، ص ١١

(٣٥) Report Of Ewarth, P.24

(٣٦) Report Of Ewarth, Ibid, P.21

وقد وضع ايوارث خيارين لمستقبل جهاز المخابرات وهما :

أما أن يدمج مع أجهزة البوليس الاخرى

أو أن يفصل ليصبح ادارة مستقلة قائمة بذاتها ، كما تفعل كثير من الدول في ذلك الوقت . وكما سبقت الاشارة اليه ، فان رجال البوليس في السابق كانوا يتحايلون عند القيام بواجبات التحرى باعتبارها خارج مجال اختصاصهم لكنها على أيام ايوارث ، قننت وأصبحت جزءا لايتجزأ من مقررات الدراسة بالمدرسة ومن واجبات البوليس.

وكانت من ضمن عادات خريجي المدرسة أن يعقدوا دورات دراسية بمديرياتهم ،يعرضون فيها تجاربهم وما اكتسبوه من خبرات بالمدرسة على رفقائهم ، مما أدى الى تحسن واضح في أداء البوليس على مستوى المديريات.

ورغما عن ذلك ،فلم تكن المقررات التى تدرس بالمدرسة متكاملة ، فقد عانت المدرسة من قصور كبير في كثير من المواد الدراسية والمنهج العلمى المكتمل . يتضح ذلك من الخطاب الذى أرسله المستر بني MR.PENNY

أول عميد لمدرسة البوليس الى السكرتير الادارى بتاريخ ٧ مايو ١٩٢٧ ، مفصلا فيه ما يأمل أن يشمله الكورس التأهيلى والتدريبى المقترح لبعض المرشحين من بوليس السودان الى القاهرة .(٣٧) وقد شملت مقترحات مستر بـــنى دراسة الآتى :

(١) تنظيم نقطة البولس وهيكلها العام ،وتوزيع القوة فيها ومهمة الضباط ،

(٢) تصريف الأعباء المالية بالنقطة ،والمخازن والمهمات التابعة لها والتقارير الشهرية لضباط النقطة .

(٣) مراسلات القسم الصادرة والواردة وتسجيلها وكيفية عمل دفاتر المراسلات نفسها ؛

(٤) كيفية التعاون والاتصال مع الوحدات الادارية الاخرى ، كالمجالـــس المحلية وبوليس السكة حديد ؛

(٥) علاقة النقطة بالقضاء والمتحفظ عليهم والاجراءات القضائية من محاكمات أو ضمانات ؛

(٦) طرق حفظ العهد (المالية) لدى البوليس والمال العام والمسروق ؛

---

(٣٧) ALetter From Mr Penny, Commandant, Police School, To The Civil Secretary, 3rd August, 1925, N.R.O. CIVSEC, 99/1/4, P.12

(٧) نظام الورديات أو الدوريات CHARGEROOM

(٨) قوائم الاشخاص المطلوب القبض عليهم وقوائم الاشياء المفقودة ،

(٩) المحاضر الادارية وسجلات التحرى ملء الاذونات والاوامر ثم تسجيل المخالفات والجرائم وكيفية انجاز ذلك بدءاً بالضباط ثم المأمور فالمفتش ومدير المديرية ،

(١٠) مهام مكتب الجريمة داخل القسم والتى تتلخص فى رصيد المكتب لحركات المجرمين وملاحقة المتشردين ،وتقع ضمن اختصاصات هذا المكتب نظم البصمة (عمل الباحث) والوفيات وتقنين العلاقة بالاطباء والفنيين العاملين فى هذا المجال ، واضافة لكل ذلك ضرورة تعلم الاسعافات الاولية .

كانت فترة الدراسة المقترحة ثلاثة أشهر ،ثم اقترح المستر بنى ، فترة تدريبية لمدة شهرين اضافيين مع بوليس القاهرة بهدف دراسة الاتى :(٣٨)

(١) نظم التجنيد والتدريب .؛

(٢) تفقد الاقسام وسجلاتها ومتابعة سير الاداء فيها ؛

---

(٣٨) N.R.O,CIVSEC,99/1/4,Ibid,P.15

(٣) تقارير الجريمة يجب دراستها ، وكيفية الاتصال بالسلطات المختصة .

لقد قدمت هذه الاقتراحات من المستر بنى ولكنها لم تنفذ وهى تتسق تماما مع معظم توصيات المستر ايوارث عند اكتمال فكرته فى انشاء مدرسة لتأهيل ضباط للبوليس . وفى الفترة من عام ١٩٢٥ وحتى ١٩٣٧ جدت كثير من الاحداث الداخلية والخارجية . فداخليا فشلت الجهود المبذولة للاستعانة بالخبرة المصرية لتقويم وتجويد أداء قوة وجهاز البوليس فى السودان . ظهرت ثمار المدرسة فى تلك الكورسات التى ظل يعقدها المعاونون بالمديريات والتى أسهمت فى رفع مستوى أداء البوليس خارج العاصمة فنشأت بالمديريات مدارس عرفت "بمدارس العرفاء" وهى رتبة عسكرية مأخوذة من الجيش وهى دون رتبة الصول . ومن تفاصيل مشروع الدراسة المقترح بالقاهرة يتضح لنا مدى العجز والقصور الذى كانت تعانى منه قوة البوليس فى السودان ، مما أدى الى تدنى مستوى الاداء بعامة فى أوساط البوليس وتذمر القضاة وشكواهم حول ضرورة رفع مستوى التحرى الجنائى برفع مستويات البوليس

تدريبا وتأهيلا ، وتحسين أعماله الفنية بتبنى مناهج علمية فى التدريب على نحو ما أورده المستر بنى Mr.PENNY .

أما عالميا ، فقد تردى الوضع الاقتصادى العالمى فيما أصطلح "بالازمة المالية" والتى هزت اقتصاديات كثير من الدول العظمى في المعسكر الغربى بشكل عام . (٣٩) أما فى السودان فقد خفض مرتب الخريج (من كلية غردون) من ثمانية جنيهات الى خمسة جنيهات ونصف الجنيه . (٤٠) وتذبذت ميزانية الأمن ان لم تكن قد أعدمت كلية .

وفى عام ١٩٢٧ اقفلت مدرسة تدريب البوليس بدعوى اعادة النظر فى تقويم مسارها وتجنيد أشخاص بموءهلات أفضل كخريجى المدارس الاولية أو الابتدائية . ويمثل اغلاق المدرسة هذا قمة الفشل لانجازات ايوارث والتى جزئت ولم تنفذ بكاملها . ويرى الاستاذ أحمد خير أن اشتداد تيار الحركة الوطنية والتفاف جميع القطاعات حولها ومن بينها وحدات الجيش والبوليس ،

---

(٣٩) د . جعفر محمد على بخيت ، الادارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ، ص ٢٢٧ .

(٤٠) د . جعفر محمد على بخيت ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ .

كل ذلك أتاح الفرصة للاستعمار ليلجأ الى استعمال القوة تحت ستار الدفاع عن الامن والنظام وأن يدرج نتائج ثورة ١٩٢٤ لمصلحته فى قائمة الارباح فاستطاع أن يقضى على المدرسة الحربية ومن بعدها على مدرسة البوليس والادارة فى هدوء ودونما اعتراض أو ضجة ،وقضى بذلك على بعض العوامل التى كانت تساهم فى نمو طبقة من الجيل الجديد .(٤١)

ويرجح صحة ماذهب اليه الاستاذ أحمد خير من أن قفل المدرسة فى عام ١٩٣٧ كان مؤقتا ، اذ أعيد فتحها فى نفس العام ، ولكن تحت اسم مدرسة "الادارة والبوليس" . وكان التوزيع لقسم الادارة أو البوليس يتم حسب الرغبة عند دخول المرشحين للمدرسة . وقد شملت مقررات الدراسة لقسمى الادارة والبوليس القوانين الجنائية والمدنية بايجاز . ولما كان المنهج موحدا للاداريين والبوليس سويا ، كان التدريب فى كشف الاقدمية SENIORITY شملهما معا . ورغما عن ذلك احتفظ لهيكل الطلاب دارسى الادارة لفرع خاص بينما للبوليس طلاب من ذوى المؤهلات العلمية آنفة الذكر . وقد كانت فترة

---

(٤١) أحمد خير ، كفاح جيل ، (الدار السودانية ،الخرطوم ،بدون تاريخ) ص ٥٢

الدراسة ستة شهور ،وهى قصيرة جدا ولعل مرد ذلك الى ضعف الميزانية المخصصة للمدرسة وتدهور الاوضاع الاقتصادية • ويتضح أيضا ان انقبـــاض الميزانية بالنسبة للبوليس لم يكن يسمح بالتوسع فى التعليم بوجه خاص ناهيك اذا ما استلزم الامر ارسال بعثات دراسية تدريبية كانت أم فنية للخارج مهما عظمت النتائج المرجوة منها •

لكل ذلك ،تخرج من المدرسة عام ١٩٣٧ اثنان فقط • ثم فى عام ١٩٣٨ ثلاثة ، وأربعة فى عام ١٩٣٩ ، بينما تخرجت أكبر الدفعات مـــن المدرسة فى عام ١٩٤١ وكان عدد المتخرجين ستة (٤٢) وبحكم ضآلــة خريجيها ، تعتبر هذه التجربة فاشلة ،علاوة على ما خلفته من مشاكل ادارية بين الخريجين أنفسهم وتضارب فى الاختصاصات أثر فى سير العمل مستقبلا داخل جهازى الادارى والبوليس وخلق كثير من المشكلات سيأتى بيانهـــا • لهذا رؤى أن تنفصل مدرسة البوليس عن الادارة وتم ذلك عام ١٩٤٨ • بينما انشئت كلية للبوليس قائمة بذاتها باسم " مدرسة تدريب البوليس " ومقرهـا فى أم درمان • ولقد تعاقب على عمادة المدرسة بعد المستر بنى ،البمباشى ايدلو LEADLAW والذى عُيّن مديرا لبوليس مديرية الخرطوم وعميدا للمدرسـة فى عام ١٩٣١ ، وكان أول عميد سودانى للمدرسة فى مقرها بام درمان هـــو القمندان على حامد ،خلفه السيد خليفة محمد ،ثم عباس محمد فضل ، ثـــم

(٤٢) حاتم بابكر هلاوى ،نبذة عن تاريخ البوليس فى السودان ،ص ١١ •

حسن محمد صالح وذلك فى عام ١٩٥١٠

وعندما دعت الحاجة مستقبلا الى المزيد من التخصصات والتطور فى مجالات البوليس، زاد عدد المتقدمين للمدرسة وتوسعت مناهج الدراسة فيها بادخال مواد جديدة ، فتم رفع مستوى المدرسة الى كلية عرفت منذ عام ١٩٥٢ باسم "كلية بوليس السودان" • وظل يشرف عليها ضابط برتبة قمندان يساعده حكمدار وعدد من الضباط وصف الضباط • وفى عام ١٩٥٩ نقلت الكلية من مقرها القديم بامدرمان الى المبانى الحالية ببرى • (٤٣)

---

(٤٣) N.Hrlod &Others, Republic Of Sudan, (Washington 1973), P.307

الجدول (١)

"أسماء الذين تقلدوا منصب حاكم عام السودان

للفترة من ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦"

اسم الحاكم العام	الفترة	
	من	الى
(١) الفيلد مارشال كتشنر باشا	يناير ١٨٩٩	ديسمبر ١٨٩٩
(٢) السير ونجت باشا	ديسمبر ١٨٩٩	ديسمبر ١٩١٦
(٣) السير لى استاك	يناير ١٩١٧	نوفمبر ١٩٢٤
(٤) السير جوفرى آرشر	ديسمبر ١٩٢٤	اكتوبر ١٩٢٦
(٥) السير جون مافى	اكتوبر ١٩٢٦	نوفمبر ١٩٣٣
(٦) السير استيورات سايمس	يناير ١٩٣٤	اكتوبر ١٩٤٠
(٧) السير هر هدلستون	اكتوبر ١٩٤٠	ابريل ١٩٤٧
(٨) السير روبرت هاو	ابريل ١٩٤٧	مارس ١٩٥٥
(٩) السير نوكس هلم	مارس ١٩٥٥	يناير ١٩٥٦

الجدول (٢)

مسرد ببعض المسميات العسكرية والبوليسية

البلك :

لفظ تركي ويعني القطعة أو الجزء أو القسم من الناس اصطلح على اطلاقه لمائه جندي برئاسة يوزباشي ،

الاورطة :

لفظ تركي بمعنى الكتيبة ويرأسها بكباشي (لفظ تركي مركب بيك ، باش بمعنى رئيس الالف من الجنود) تحت امرته ثلثمائة جندي ،

الآلاي :

لفظ تركي بمعنى الجمع الغفير ، ويتكون من ثلاثة أو أربعة الف جندي يرأسها أميرالاى (لفظ مركب من عربي وتركي ، ويعادل حاليا رتبة عقيد ،صقر ونجمتان)•

اللواء :

عربي أصيل يراد به الفرقة ذات اللواء ،ويتألف من آلاليين بنحو ستة الى ثمانية آلاف جندي •

البيادة :

فارسية الاصل بمعنى المشاة أو الرجالة (بفتح الراء وتشديد الجيم) وهي جمع راجل ونكس راكب •

السواري :

فارسية الاصل ، وتعني فارس ،

قرة قول :

ويقال أيضا "كركون" ،واللفظ تركى مركب بمعنى حرس البر ،ثم اصطلح على تسميته لمكان وقوف الحراس.

قشلاق :

لفظ تركى بمعنى الثكنة ،ويطلق على مكان اقامة الجنود ،يرادفه المعسكر ،

طابور:

بمعنى التعليم اليومى ، والتمرين ،وهى كلمة تركية الاصل ،

الفصل الثاني

" قانون البوليس لعام ١٩٢٨ "

تمهيـــــد :

ظل الوضع السياسى فى السودان منذ بداية الحكم الثنائى يستنـد على معاهدة عام ١٨٩٩ والتى وضعت السودان تحت الاحكام العسكريـــة لمدة نصف قرن من الزمان. وقد عمـد الحكام المتعاقبين الى تركيز سلطاتهم الادارى باستصدار العديد من التشريعات والقوانين الادارية بهدف استتباب الأمن . ويمكن وصف الادارة لسنى الحكم الاولى بأنها كانت مبالغة فـــى المركزية لابعد الحدود ، تدير البلاد عن طريق الحاكم العام فى الخرطوم بوساطة المديرين فى المديريات . وقد رأت السلطات البريطانية ان ذلـــك كان ضروريا لحفظ الأمن ومحاولة لتهدئة وتسكين القبائل والحيلولة دون وقـوع الاضطرابات والثورات .

لذا ، وكما كان الغزو عسكريا ،كانت الادارة عسكرية ،فالحاكم العـــام هو المسئول عن كل مايتعلق بادارة البلاد وهو فى نفس الوقت سردار الجيش المصرى بالسودان . ولتحقيق الامن واستقرار النظام صدر قانون البوليس عـام ١٩٠٨ ، فى شكل منشور ينظم أعمال البوليس، ثم عدل عام ١٩١٢ ، ١٩٢٥.(١) وعلى عهد الحاكم العام السير جون مافى (١٩٢٦ ـ ١٩٣٣) ،صدر قانـــون سلطات المشايخ والذى عدل عام ١٩٢٨ . والسير جون مافى JOHN MAFFEY ولد عام ١٨٧٧ ، وقد درس فى اكسفورد والتحق بالخدمة المدنية فى البنـد

---

(١) محمد عبد الله محمد ، تاريخ الشرطة فى السودان ، ص ٢٩.

عام ١٨٩٩ • وقبل تعيينة حاكما عاما على السودان فى اكتوبر ١٩٢٦، كان كبير مفتشى المقاطعة الشمالية الغربية فى الهند • وقد غادر السـودان نهائيا فى نوفمبر ١٩٣٣ ليعين وكيلا دائما لشئون المستعمرات حتى عـام ١٩٣٧ •

فى عام ١٩٢٨ صدر قانون البوليس على عهد السير جون مافى • ويعتبر هذا القانون بحكم مواده ولوائحه التنظيمية قانونا مكتملا • وهو الاول مـن نوعـه فى تاريخ البوليس بالسودان • وقد بدأ العمل به من تاريخ اصـداره فى أول ديسمبر ١٩٢٨ ، وعرف " بقانون البوليس لعام ١٩٢٨ " • وقد ظـل هذا القانون سارى المفعول الى مابعد الاستقلال •

احتوى قانون البوليس لعام ١٩٢٨ على سته عشرة مادة تنظيمية ـ فصلت هذه المواد تكوين ومهام وواجبات قوة البوليس فى السودان • وقد نصت المـادة الثانية من القانون على الغاء كل ماسبق اصداره من منشورات قانونية فـى الاعوام ١٩٠٨ ، ١٩١٢ ، ١٩٢٥ لتنظيم عمل قوة البوليس فى السودان •

تكويـن قوة البوليس :

جاء فى المادة الخامسة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ مايلى :

" تشكل قوة البوليس وحدة متكاملة تحت القيادة المطلقة للحاكم العام • وتشتمل القوة على الضباط والصف ضباط والانفاره وتنقسم فنيا واداريا كلما دعت الحوجة الى ذلك بأمر الحاكم العام " (٢)

هذا يعنى أن قوة البوليس الجديد ونص هذه المادة أصبحت ذات كيان مستقل وتخضع مباشرة للحاكم العام ، وقد شملت الضباط والصف ضباط ويقصد بهم " المعاونون" والانفار المدربين والمجندين بعد اداء القسم والتعيين • بينما بقى التقسيم الادارى والفنى وتوزيع القوة من صلاحيات الحاكم العام •

لقد ورد فى نص المادة السابعة (١) من القانون مايلى :

" للحاكم العام الحق فى تعيين أى شخص أو ضباط لمزاولة ـ وتحت كل الاحوال ـ كل أو بعض واجبات وسلطات ضابط بوليس • ولهذا الضابط المعين ممارسة وصلاحية استخدام كافة السلطات التى خولها له الحاكم العام على أى من الرتب الاخرى التى

---

(٢) Cecil H.A.Bennet,(Editor),The Laws Of The Sudan,vol.2, Titles IV-IX,(London),P.2

هياكله ، يرجع الى الفتح الفرنسى • ففى عهد محمد على باشا اخضـــع كل ضباط وجنود الشرطة لنظارة أى " وزارة " الداخلية • وقد صاحب ذلك تشكيل أجهزة عديدة للاشراف على الأمن هى : (١١)

(١) ديوان الوالى : والذى كانت مهمته الاشراف على أمن المدينة ،

(٢) ديوان الخديوى: وكان النواة لوزارة الداخلية ،

(٣) ديوان المحافظة: والذى انيطت به شئون العاصمة ،

(٤) الضبطية : والتى كان يرأسها ضابط لقيادة شرطة العاصمة وتتبع للضبطية فرقة الحريق وقلم التذاكر والمعنى باستخراج جوازات السفر •

(٥) الاشلان والقره قولات وهى معسكرات أعدت خصيصا لسكن الجنود •

ولقد أراد التنظيم الجديد لحفظ الأمن فى مصر اشراك الجمهور فى تلك المهمة ،فخلقت وظيفة " شيخ الثمن " و " شيخ الحارة " ويشغلهـا المدنيون لمساعدة أجهزة الأمن الاخرى فى مهمتها •

وفى عام ١٨٦٣ حصل بعض الجنود النظاميين على تدريبات عمليـة ونظرية لنظم الشرطة الأوربية الحديثة • وأطلق على هؤلاء الجنـد اســـم

---

(١١) عقيد د• فوزى عبد الفتاح ، الموسوعة الشرطية القانونية ،(القاهرة ١٩٧٧) ص ١٣٣ •

تليه درجة فى قوة البوليس" (٣)

كذلك جاء فى نص المادة الثامنة (١) :

"بموجب السلطة المطلقة للحاكم العام ومايخوله له هذا القانون (قانون البوليس لعام ١٩٢٨) من صلاحيات ، تكون القيادة والسلطة العليا للاشراف على قوة البوليس بالمديريات من اختصاص مدير المديرية ، والذى له مطلق الصلاحيات فى تفويض ذلك الاشراف لقمندان البوليس فى مديريته" . (٤)

مما ورد أعلاه ، يتضح السلم الهرمى لسلطات قيادات قوة البوليس بموجب القانون الجديد . فالحاكم العام يمثل أعلى السلطات وقد فوض صلاحياته لمديرى المديريات للاشراف على البوليس وهؤلاء من حقهم تفويض سلطاتهم للقمندانات بالمديريات . وتتضمن سلطات الاشراف هذه ، حق مدير المديرية أو من يفوضه من الحكمداريين فى الفصل من الخدمة والتعيين وكذلك الترقيات . ومن ضمن اختصاصات مدير المديرية أو من ينوب عنه الاشراف على قوة البوليس مما جاء فى نص المادة الثامنة (٦) والتى تقرأ :

---

(٣) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.2

(٤) Cecil H.A., Ibid, P.2

" ... يصرح لمدير المديرية انشاء " جمعية " تسمى "جمعية أو اتحاد البوليس" بهدف تمكين قوة بوليس المديرية من تحقيق أغراضها من تفاهم تام وكفاءة عالية ، وللتعامل الجماعي في حل مشاكل الافراد لتحقيق الأمن والنظام .ولمدير المديرية صلاحية وضع الاسس والضوابط التي تحقق انشاء الجمعية وتنفيذ أهدافها ". (٥)

قوة بوليس السكة حديد :

نصت المادة الثالثة (د) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ على الاتي :

" ... مدير المديرية ،يقصد به مديرو المديريات داخل السودان ،ويشمل أيضا مدير عام سكك حديد السودان في كل مايختص ببوليس سكك حديد السودان ". (٦)

لقد تم تكوين قوة بوليس السكة حديد وانضمامه بصورة فعلية لقوة بوليس السودان في أول ديسمبر ١٩٢٨ . واصبحت بذلك قوة بوليس السودان ذات أقسام صلحية فنية غير جغرافية أو اقليمية التقسيم . وقد سبق انشاء هذه القوة

---

(٥) Cecil H.A., Ibid, P.3

(٦) Cecil H.A., Ibid, P.1

التوسع فى مجال السكك الحديدية عقب الحرب العالمية الاولى وبعد أن ضمت دارفور فى عام ١٩١٦ بسقوط سلطنة على دينار ،ثم نشطت بعد ذلك خطوط التلغراف والنقل النهرى • وتبع ذلك امتداد الخط الحديدى والذى انشىء عام ١٨٩٩ بغرض الفتح ،امتد حتى بورتسودان شرقا وذلك عام ١٩٠٥، ثم الى الجزيرة والنيل الابيض جنوبا ، ثم وصل الى كردفان غربا عام ١٩١١•(٧)

وقد كانت قوات بوليس السكة حديد من قبل تتبع للجيش المصرى • وبعد جلاء القوات المصرية المفاجىء عقب ثورة ١٩٢٤ ،وضعت حراسة منشاءات وممتلكات السكة حديد تحت حماية ومظلة بوليس المديريات • وفى اكتوبر ١٩٢٤ بـدأ تعيين جاد لقوة جديدة لبوليس السكة حديد وكان تعدادها مائة وخمسين من الصف ضباط والجنود ، ثم ارتفع العدد الى مئتين وخمسين لتتمكن القوة من الاشراف على المحطات الخارجية • (٨)

وبعد صدور قانون البوليس لعام ١٩٢٨ أصبحت قوة متكاملة وجزء من قوة بوليس السودان حددت مسئولياتها فى :

" حفظ الامن والقانون ومنع الجريمة واكتشافها على امتداد حدود سكك

---

(٧) Richard Hill, Sudan Transport, (LOndon1965), P.80

(٨) Richard Hill, ibid, P.145

حديد السودان • ان مسئولية بوليس السكة حديد مزدوجة بالنسبة للمسافر على القطارات بحمايته ومساعدته ثم تقع على مسئوليتهم فى منع أى شخص من تجاوز قوانين السكة حديد أو ضياع أو تحطيم أو اتلاف ممتلكات المصلحة (مصلحة السكة حديد)"(٩)

ومابين عام ١٩٤٠ و١٩٥٠ دمجت قوة بوليس السكة حديد مع قـــوة بوليس المديرية الشمالية ، ثم استقلت عام ١٩٥٠ وأخذت وضعها الاعتبـارى وخصص لرجالها زيهـــم المميز ، الاخضر والاحمر ، وأصبح على رأس القـوة قمندان بوليس يعاونه حكمدار وكبير مفتشين بالاضافة الى اثنين من الضباط • ثم حددت رئاسة القوة بصورة نهائية فى عطبرة ،وكانت تقع تحت اشرافهـــا خمســة أقسام هى : عطبرة ،الخرطوم ، بورتسودان ،كوستى ، وابنوســة •(١٠)

وقد كان أول مدير لسكك حديد السودان هو شاهين باشا (١٨٧٤ـ١٨٧٥)• وفى عام ١٩٠٨ ،عدل منصب مدير السكة حديد الى منصب مدير عام السكة حديد ، وكان أول مدير عام هو (الكابتن) الرائد مـدوينـتر Captin E.C. Midwinter (١٩٠٦ ــ ١٩٢٥) ،كما كان أول مدير سودانى يرتقى هذا المنصب هو محمد الفضل (١٩٥٧ ــ ١٩٦٤) (١١)

---

(٩) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.20

(١٠) محمد عبد الله محمد ، تاريخ الشرطة فى السودان ،ص ٣٢ •

(١١) Richard Hill, Sudan Transport, P.147.

أهداف وواجبات ومسئولية قوة البوليس :

نصت المادة السادسة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ على الاتى :

" تستخدم قوة البوليس لمنع الجرائم واكتشافها وتولى الادعاء فيها والقبض على المجرمين والمحافظة على القانون العام وسلامة الاشخاص والاموال ، كما تكون قوة البوليس مسئولة عن حفظ أى مال هامل " (١٢)

حددت المادة السادسة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ مهام وواجبات البوليس ، وقد أضافت اليها الكثير مما لم يكن واردا فى التشريعات السابقة . ويمكن حصر هذه الاهداف والواجبات فى مبحثين : (١٣)

(١) الاعمال الادارية ، ويطلق عليها " ضبطية " ، وتعنى منع ارتكاب الجرائم وكشفها قبل وقوعها واتخاذ الاجراءات القانونية فى حالة وقوع الجريمة ؛

(٢) الاعمال القضائية ، وتتمثل فى منح البوليس صلاحيات التحرى اللازم واتخاذ الاجراء المناسب حتى لحظة تقديم المجرم للمحاكمة مع مباشرة الاتهام فى أغلب الاحيان .

---

(١٢) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.2

(١٣) بابكر أحمد عبيد ، أعرف بوليس بلادك ، مجلة بوليس السودان ، العدد ٤ ، أكتوبر ١٩٦٦ ، ص ٢١ .

وحول مسئوليات البوليس المالية ، فالمادة التاسعة (١) من القانـــون تقرأ : (١٤)

" كل فرد من أفراد قوة البوليس يكون مسئولا عن جميع الاموال العامة التى توضع تحت حراسته وتكون فى عهدته وكذلك كافـــة الاسلحة والمهمات والملبوسات والادوات الحكومية الخاصة باستعمال القوة التى تصرف لاستعماله أو استعمال القوة التى تحت امرتـــه وعليه فى حالة فقـــدها أو تلفها أو استهلاكها أن يوضح للقمندان بما يكون مقنعا للقمندان من أن سبب الفقد أو التلف أوالاستهلاك نتج عن عارض لايمكن تلافيه أو عن سرقة أو استهلاك فى الخدمـــة الفعلية ".

وفى المادة التاسعة (٢) :

" يكون رجل البوليس ملزما بتسليم جميع العهدة التى تصرف لـــه لاستعماله أو تعهد اليه فى المكان المحدد والى الشخص المعين للاستلام ويلزم بتسليم ما ذكر عند تركه خدمة البوليس لاى ســـبب واذا قصر أى فرد من أفراد البوليس فى تسليم جميع تلك الامـــوال كما ذكر أو فقدها أو تلفها أو جعلها غير صالحة للاستعمـــــال عمدا أو اهمالا فيجب الزامه بدفع تعويض حسبما يقرره القمنـــدان

---

(١٤) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.3

أو مدير المديرية " . (١٥)

وفى المادة التاسعة (٣) :

" يكون أفراد البوليس فرادى ومتضامين مسئولين عن أى مبنى حكومى يقيمون فيه أو يكون مستودعا للمهمات أو غيرها من أموال الحكومة التى فى عهدتهم . " (١٦)

لقد قننت المادة التاسعة بفقراتها الثلاثة مسئولية رجل البوليس عن جميع الاموال العامة التى توضع تحت حراسته أو تكون فى عهدته ، وتكون هذه المسئوليه بالانفراد أو التضامن الجماعى مما يعنى التفريط فيهما ، المساءلة والمحاسبة . ويتضح ذلك بصورة تفصيلية فى صورة الاتفاقية التى كانت تبرم بين السلطات الحاكمة وقتها ورجل البوليس عند التقدم بطلب للحصول على سلفية مالية لشراء " حصان " لمن هم فى فرق السوارى ، اذ لايكفى استلاف المبلغ واستلامه ثم شراء الحصان والاستقطاع بل هناك التزامات وشروط أخرى تصل لما بعد الاستعفاء أو الاستغناء من الخدمة ولبيان كيفية استرداد المبلغ المستدان . (١٧)

---

(١٥) Cecil H.A., Ibid, P.3

(١٦) Cecil H.A., Ibid, P.3

(١٧) أنظر الملحق (أ)

للبوليس التزامات حددها قانون ١٩٢٨ وذلك بنص المادة الحادية عشر والتى تقرأ :

(١) " كل شخص يعين فى قوة البوليس يكون ملزما مادام فى وظيفته بتخصيص كل وقته ونشاطه للقيام بالواجبات التى حددها قانون الاجراءات الجنائية (لعام ١٨٩٩) أو ايه قوانين أخرى تصدر اليه أثناء خدمته فى القوة ،ويجب عليه أيضا أن يطيع فى جميع الاوقات فى حدود واجباته أى أمر قانونى صادر اليه من ضابطه الاعلى ويبذل اقصى جهده لتنفيذه .

(٢) " لاغراض هذا القانون ،يعتبر كل فرد فى قوة البوليس فى الخدمة الدائمة (أربع وعشرين ساعة) .

(٣) " عند اعفاء رجل البوليس من العمل بالايقاف ومالم يتم شطبه تعطل سلطاته ولكنه من احكام هذا القانون بحيث يكون خاضعا للمسئولية والنظام والجزاء كما لم يكن موقوفا " . (١٨)

هذه الفقرات من المادة الحادية عشر لقانون البوليس لعام ١٩٢٨ تلزم رجل البوليس بتخصيص كل وقته ونشاطه للقيام بجميع الواجبات المنصوص عليها

---

(١٨) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.4

فى هذا القانون واللوائح التى تصدر بموجبه ، كما تلزمه بالعمل طوال اليوم وفى كل الاحوال بما فى ذلك العطلات الرسمية وغيرها • وفوق ذلك فهى تعنى أن لايؤدى رجل البوليس آية أعمال للغير بمقابل أو بدون مقابل ثم تحكم هذه المادة الشرطى الموقوف عن العمل بتطبيق الاحكام الواردة فى القانون عليه من ناحية المسئوليات تعطيل سلطاته وصلاحياته •

أسس التجنيد والتعيين واداء اليمين :

فى محاولة النظر والعمل بجدية لتطبيق القانون الجديد للبوليس، عملت السلطات الحاكمة على شرح مواد القانون بشكل عام على الراغبين فى التجنيد ثم التأكد من التزامهم فى الخدمة بشروط القانون لمدة ثلاثة سنوات حتى وان تم تعديل تلك المواد • ويأتى هذا متسقا مع المادة (١) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ والتى تقرأ :

" عند القبول بالدخول فى خدمة البوليس، وبموجب هذا القانون، يجوز للحاكم العام ــ كلما دعت الضرورة ذلك ــ توجيه أفراد هذه القوة أو تطبيق بنود هذا القانون على أى فئة أخرى ،وكل شخص يعمل فى أى فئة منها يصبح ابتداء من تاريخ ذلك الأمر أو التعيين خاضعا لهذا القانون ولجميع اللوائح التنظيمية

الملحقة به ". (١٩)

وقد أفادنى الصول بالمعاش سيد الجعلى (٢٠) ، أنه كانت هنالك شروط تراعى عند اختيار المجندين الذين يعرض عليهم العمل فى خدمة البوليس، وهذه الشروط هى :

(١) الأهلية ، بمعنى أن يكون مقدم الطلب من مواطنى السودان ، ويثبت ذلك شيخ القرية أو الناظر أو العمدة فى القبيلة بعد التحقيق (وقد استمر هذا الشرط حتى صدور قانون الجنسية فى عام ١٩٥٧).

(٢) الالمام بالقراءة والكتابة .

(٣) طول القامة ، على أن يكون حوالى خمسة أقدام وثمانية بوصات .

(٤) الحجم أو البنية القوية .

---

(١٩) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.4

(٢٠) الصول (معاش) سيد احمد الجعلى ، مقابلة بمنزله فى مدنى ، ٢٣ مارس ١٩٨٥ .

* الصول سيد أحمد الجعلى ، عمل فى خدمة بوليس السودان منذ العشرينات ، وتدرج فى مختلف الرتب حتى احيل الى المعاش فى رتبة الصول ، وقد عمل بجميع مراكز مديرية النيل الازرق وحتى رئاستها بود مدنى حيث يسكن الان ، وقد اجريت عدة لقاءات معه فى منزله حيث أمدنى بالكثير من نظم واعمال البوليس تلك الفترة وحتى الاستقلال .

وفى حالة الشرط الثانى والخاص بالالمام بالقراءة والكتابة ،فعند عدم توفره ،كان يفرق بين المتقدمين بما سمى "بالكفاءة الخاصة". والتى تعنى سلامة الجسم وخلوه من العاهات العقلية والخلقية.

(٥) البصمة أو مايعرف "بالفيش" ، للتأكد من حسن سيرة مقدم الطلب ولا يتم التعيين والاستيعاب فى الخدمة بالبوليس الا بعد اكتمال تقرير قسم المباحث عن مقدم الطلب ووصول "الفيش".

(٦) أن لايقل المتقدم للتجنيد عن ثمانية عشر عاما .

وبعد أن يتم الاختيار يدخل المرشحون للتجنيد والتدريب بمدارس التدريب فى العاصمة والمديريات الاخرى . ومن الطريف أن التعليم بهذه المدارس كان وحتى مطلع العشرينات باللغة التركية ،ثم عُرِّبَت الفاظه بعد ذلك كما يتضح ذلك فى الجدول المبين أدناه : (٢١)

---

(٢١) مساعد (م) ابراهيم محمود جلالين ـ كوستى ـ يونيو ١٩٨٥ التقيت بالمساعد معاش ابراهيم محمود جلالين ،بمكتب الرائد (شرطة) يوسف خاطر رئيس مكتب جوازات كوستى ، والمساعد م. جلالين ،التحق بخدمة الجيش المصرى فى عام ١٩١٤ ثم عمل بقوة دفاع السودان فى عام ١٩٣٦ ،واحيل الى التقاعد فى الاربعينات ،وقد أمدنى بكثير من المعلومات بحكم عمله فى الجيش المصرى ثم قوة دفاع السودان،ثم عمله منتدبا للتدريب بالبوليس .

التعابير المستخدمة فى التدريب

باللغة التركيــة	باللغة العربيــة
صفا دور	لليمين دور (لف)
صلا دور	شمال دور
تور آتلى مرش	معتاد آمرش (أى سر للامام)
دور	قـف
صقدون جريدون	من اليمين للخلف دور
كفنجا	استرح
بكباشـا صفا	لليمين دور
بكباشـا صلا	للشمال دور
صولون جريدون	من الشمال للخلف دور
برسـار آل	خطوة تنظيم

وعودة أخرى الى طريقة الاختيار والتجنيد نخلص منها الى أن الادارة البريطانية عمدت الى شيوخ القبائل للتثبت من العناصر التى ستجندها والتى

ستطيع طاعة عملاء التعليمات والاوامر المنصوص عليها فى قانون البوليس لعام ١٩٢٨. وتفصيل ذلك تضمنه "بيان الخدمة" فى البوليس لكل مجند وفيه ورد تحديد قبيلة المجند قبل البلد ،مما يدلل على ماذهبنا اليه ، فتحديد القبيلة قبل الوطن الصغير أو مكان الميلاد أو النشأة والتى يحدد بعدها المركز والمديرية ،ثم يلى ذلك ذكر اسم شيخ القبيلة أو البلد واغفال أى من تلك النقاط وعدم بيانها يسقط من الشخص المتقدم للتجنيد الحق فى الاستيعاب. (٢٢)

وبعد التخرج يقوم المجند باداء القسم التالى :

"أقسم بالله العظيم ونبيه الكريم أن أخدم حكومة السودان بامانة واستقامة لمدة ثلاثة سنوات وأن أطيع كل الاوامر القانونية التى تصدر لى من رؤسائى." (٢٣)

ويعد هذا القسم اعمالا لنص المادة العاشرة (٣) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ والتى تقرأ :

---

(٢٢) سيد أحمد الجعلى ، مدنى ، ٢٣ مارس ١٩٨٥.

(٢٣) صحيفة السودان الجديد ،العدد ١٢٣٨ ، ١٤ يوليو ١٩٥١،ص٢.

"كل المجندين الذين يحملون فترة لتدريب ، وقبل استيعابهم، يجب عليهم أداء اليمين للحاكم العام بحسب ما تنص عليه وتحدده اللوائح بموجب هذا القانون " (٢٤)

وقد اقترنت يمين الولاء بتعهد جاء فيه (٢٥):

" هل تتعهد بأن تخدم حكومة السودان لمدة ثلاثة سنين من تاريخ تجنيدك وأن تطيع اللوائح والقوانين الموضحة للبوليس فى الوقت الحاضر وكل مايصدر منها فى المستقبل . "

وعند الاجابة "بنعم" يتم أداء القسم المذكور أعلاه ،ثم تأتى عقب ذلك مرحلة ثانية وهى الاقرار ويمين الطاعة والولاء (٢٦) وهذه عبارة عن ورقة اقرار ذات شقين:

(١) القسم الاول : اشتمل على معلومات عن المجند فيها تمهرته والمديرية التى يعمل بها وتاريخ التعيين وثانية اسم القبيلة والقرية والمركز ثم شيخ قرية الموطن ويقصد به شيخ القبيلة ، ويرد هنا تحذير بأن من يدلى فى ملء البيانات بمعلومات خاطئة

---

(٢٤) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P44

(٢٥) أنظر الملحق (ب)

(٢٦) انظر الملحق (جـ) "نص الاقرار"

يكون عرضة لعقوبات منها الحبس والغرامة بتهمة ارتكاب جريمة جنائية. ويدلل هذا ثانية سلسلة الاجراءات التى تتمادى السلطات فى اتخاذها تمكينا لها من التأكد والتدقيق فى الاختيار ليسهل تصنيف المتقدمين ومن ثم الرجوع لاصولهم وشيوخهم ان دعت الضرورة . ثم يتضمن هذا القسم أيضا سوءالين هامين هما :

" السوءال نمرة ١ " :

" هل أنت راغب فى خدمة حكومة السودان مدة ثلاثة سنوات من تاريخ تعيينك طبقا لنصوص قانون البوليس لسنة ١٩٢٨ ونصوص جميع اللوائح التى نشرت من وقت لاخر طبقا للقانون المذكور؟

السوءال نمره ٢ :

"هل خدمت بأى صفة فى حكومة السودان أو حكومة مصر أو هل أنت تحت أى الزام بخدمة أى مستخدم أو مخدوم خاص" .

ان ماورد فى القسم الاول من ورقة الاقرار هذه يمكن أن نستخلص منه النقاط التالية :

(١) ظهور تأثير تيار الحركة الوطنية على مفاهيم الادارة البريطانية فيما يختص بالقوة العاملة فى الجيش والبوليس، وخاصة عقب ثورة ١٩٢٤ ورفض الضباط أداء اليمين للحاكم العام واعادتهم للخدمة فى قوة

(٢) تفويت الفرصة على أولئك الضباط والجنود فى الرتب الاخرى ممن رفضوا العمل فى قوة دفاع السودان ،وخاصة بعد عودة بعضهم من مصر ،ويتضح ذلك فى صيغة السؤال نمرة ٢ ،ثم هو يؤمن على ما ورد فى قانون البوليس فى المادة الحادية عشر (١) التى سبق ذكرها والاشارة اليها بحيث تقفل الباب لمن هم فى خدمة أى جهة أخرى أو حتى كانوا بها واستقالوا من العمل معها .

(٣) التحذير الوارد قبل السؤالين امعانا فى الحيطة والحذر من قبل السلطات الحاكمة وتحييدا لاهداف البوليس واعماله وافراغها من أى حس وطنى ،ثم ذيل كل ذلك بامضاء المجند أو ـ ان كان أميا ـ بصمته حيث لا مجال بعد ذلك للتحلل أو التنصل من التعهد أو اليمين أو الاقرار .

(٢) أما القسم الثانى من الاقرار : فجاء فيه ما سمى "بالتصريح المحلوف عليه أو التأكد الخبرى الرسمى " وهو اعادة للتأكيد بالتعهد الوارد ذكره أعلاه وبموجب الموافقة عليه يتم منح المجند المتخرج شهادة تعيين بموجب المادة العاشرة (١) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ والتى تقرأ :

"كل شخص يتم استيعابه فى قوة البوليس يستوجب تعيينه استصدار شهادة تعيين بالطريقة التى تحددها اللوائح العامة . ويجب أن

تحتوى هذه الشهادة على نمرته المتسلسلة والتى ستكون بمثابة السلطة التى سيزاول بها أعماله وتنفيذ واجباته وسط الجمهور كرجل بوليس" (٢٧)

وبعد استلام شهادة التعيين يوزع رجل البوليس على النقاط والمراكز أو الاقسام على مستوى المديرية • ويبدأ سلم الترقى للجند برتبة نفر وبعد ثلاث سنين يترقى الى وكيل امباشى ثم امباشى فجاويش ثم بتشاويش ثم صول فمعاون ثم نائب مأمور بوليس ثم ضابط بوليس• (٢٨) ونفر البوليس فى تدرجه ، وحتى يصل الى رتبة "الصول" يحتاج الى مدة أقصاها عشرون عاما وأدناها ستة عشرة عاما اذا لم تحدث له جزاءات تؤدى الى تخفيض فى رتبته • (٢٩) وتخضع الترقيات الى توصيات الضابط المسئول وهو الرئيس المباشر ثم توصية مدير المديرية • كما تؤثر المؤهلات الدراسية أو الملكات الشخصية والمكتسبة (حاجز الكفاءة) تأثيرا كبيرا على سير الترقيات•

عهد وزى البوليس :

بعد تخرج رجل البوليس وأدائه القسم كانت تفرد له بيانات بملابس وعهد تنقسم فى مجملها الى صنفين ،يتسلمها من المخازن والمهمات والتى

---

(٢٧) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.4

(٢٨) سيد أحمد الجعلى ، مقابلة بمدنى ، ١٩٨٥/٣/٢٣ •

(٢٩) انظر الملحق (د) سير الترقيات دون تحقيق •

كانت تخضع لاشراف البوليس بالخرطوم ، وكان الصرف يتم فى شهرى يناير ويوليو من كل عام ، [٣٠] والصنفان هما :

١ـ أصناف مستهلكة ٢ـ أصناف غير مستهلكة

يشمل الاصناف المستهلكة كل مايتعلق بزى البوليس والزى عمم لاول مرة فى كل المديريات ولم يعدل الا فى عام ١٩٥٤ . [٣١] وقد اشتمل الزى على "الجبة" وكانت تسمى بالعامية "البردلوبة" وهى عبارة عن رداء يغطى الجسم من أعلاه وحتى الركبة ،ذات اكمام طويلة وفتحة من الخلف وفى الوسط يلف حزام صوف أسود وحزام جلد آخر من فوقه بنحاسة لقفله ويلف بالساق رباط ضاغط يبدأ بأسفل الركبة من عند النتوء البارز وحتى أسفل القدم بنهاية الساق ،ويسمى "بالقشلين" . ومهمته المساعدة فى ربط الجسم وخاصة الارجل حتى يساعد على توازن ايقاعها وحركتها وتحملها لاطول فترة ممكنة من الوقوف أو السير أثناء العمل المتواصل . أما غطاء الرأس فكان عبارة عن عمامة "كاكى" وهى بنفس لون "البردلوبة" أى من نفس نوع القماش الكاكى لكنها خفيفة من حيث المادة المصنوعة منها . وتلف هذه العمامة

---

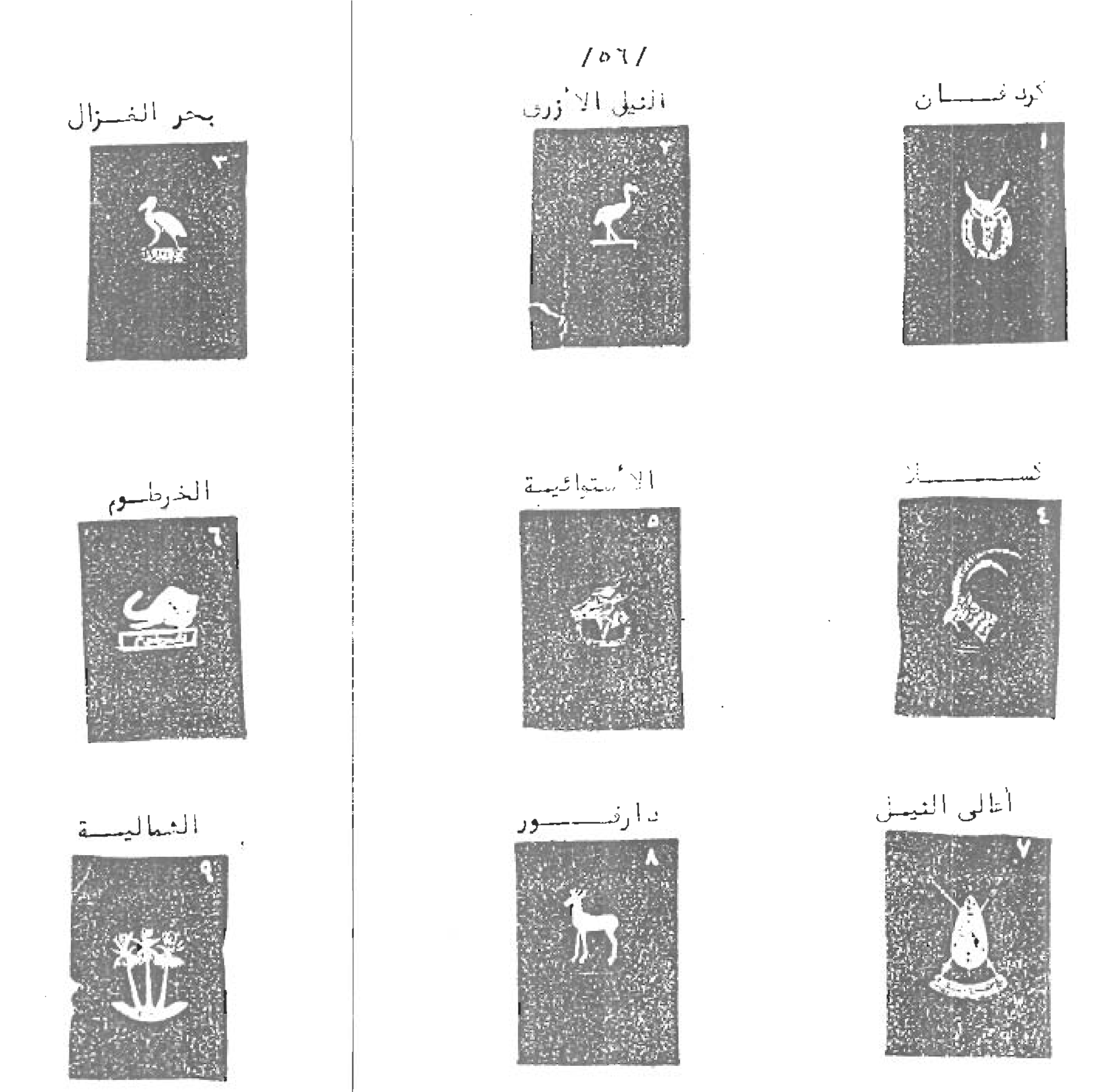
(٣٠) رئاسة شرطة السودان ،ارشيف ،صندوق رقم ٩٠ ، ملف ٥٢ ـ أ ـ ١ .

(٣١) سيد احمد الجملى ،مدنى ،مارس ١٩٨٥ .

حول الكلة أو الطرطور وهو غطاء للرأس،ولا يزيد طول العمامة هذه عن ثمانية أمتار ويتم لفها مثلثة وتوضع عليها من الجبهة اليمين علامة المديرية • والصورة أدناه توضح الجزء العلوى من الزى الذى ورد ذكره لأحد رجال البوليس :



لقد اختلف زى المديريات من مديرية الى أخرى وان بقى بعضها شعارا سارى المفعول الى اليوم فى بعض المديريات • فقد كان رمز مديرية الخرطوم عبارة عن رأس الفيل • وكان رمز النيل الأزرق طائر الرهو ؛ وفى المديرية الشمالية فكان الرمز عبارة عن ثلاثة نخلات بينما فى كسلا الشعار هو حيوان العيو والذى يشابه الذئب • أما فى أعالى النيل فقد اتخذ الرمز شكل علامة مركبة من درع (درقة) وحربة قتال (كوكاب) • وفى بحر الغزال كان الرمز طائر أبو مركوب ،وجعلت مديرية كردفان رمزها "غزالة" وفى دارفور اتخذ رأس الحيوان البرى "نجلت" كذلك اتخذت



قوة بوليس السكة حديد شعارها رأس قطار والرسم أعلاه يوضح هذه الرموز وكانت تصنع من النحاس وتعد ضمن الاصناف غير المستهلكة من عهد رجال البوليس.

أما الاصناف غير المستهلكة والتى تصرف لرجال البوليس فتبلغ ثلاثين صنفا [٣٢] . ورغم أن معظمها عرضة للنفاذ الا أن بعضها نسبيا يبقى لمدة أطول ومن هذه الاصناف : البطاطين المصنعة من الصوف ، والكبوت ، علامات البوليس التى توضح درجته وتوضع على الذراع ، المشمع الذى يستعمل كمفرش ، قيطان من الجلد لربط الصفارة ،فنلة من الصوف ، ناموسية مصنعة من الشاش ،عصاة جنب يحكم ربطها من جهة الشمال ، وطولها بين ٥٠ــ٦٠ سنتمترا ، اناء للماء (زمزمية) ، حقيبة للسفر عرفت "بالجراية" ، سروال كاكى ، نعال جلد ، بينما من ضمن الاصناف المستهلكة كان يصرف لكل بوليس دفتر (نوتة) وقلم .

المرتبات والعلاوات :

منذ صدور قانون البوليس لعام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٣٧ لم يزد مرتب البوليس "النفر" عند تعيينه على مبلغ مائة وثمانين قرشا كمرتب أساسى . الا أن العلاوات كثيرة ومتنوعة ،وهى تضاف الى المرتب الاساسى ، فهناك علاوات مدنية وهى لمن يعمل فى المدن وتبلغ قيمتها ثلاثون قرشا ، ولمن يعمل من أفراد البوليس بالضواحى (الارياف أو خارج المدن) كانت علاوة الضواحى تعتمد على نوع السلاح أو القسم الفنى الذى ينتمى اليه ،

---

(٣٢) رئاسة شرطة السودان ،ارشيف ، صندوق ٩٠ ،ملف ٥٢ ــ أ ــ ١ .

فالهجانة مثلا ، ينالون أربعة جنيهات ونصف علاوة لبعيره للغذاء ، وتفاصيلها بأن يشترى منها يوميا سبعة أرطال من العليقة (الكلأ) ، وثمانية أرطال قمح . ولما كانت طبيعة أعمال الهجانة بالضواحى والقرى تقتضى تداخلهم مع الاهالى ،فهم غالبا مايتحصلون على العليقة دون شراء ويوفرون تلك المبالغ. واستوجب توزيع أنفار البوليس الى الاقسام المختلفة تدافعهم وتزاحمهم نحو قسم الهجانة والضواحى ، بل دج بعض منهم الى رفض الترقية لرتبة أعلى من النفر فى سبيل احتفاظه بالبعير وبقائه فى فرقة الهجانة ، فالمبلغ الذى يصرف هنا كعلاوة اكبر من ذاك الذى يصرف للسوارى أو أى قسم آخر بالبوليس. (٣٣)

ومن العلاوات أيضا علاوة ضرب نار أو علاوة الرماية ، وهى تمنح لمن يحرز نقاط أكثر عند تدريبات الرماية بالذخيرة لرجال البوليس. وعند الترقى لرتبة أعلى هناك علاوة شريط وقدرها خمسة عشر قرشا . ومن العلاوات الفنية ، علاوة للسائقين فى عربات البوليس، وايضا هناك علاوة "توفقجية" وتمنح لمن أنيط بهم مهمة تنظيف أسلحة قوة البوليس " ARMOURERS " ويقومون بصياغتها . ثم هناك من العلاوات الفنية أيضا ،علاوة سروجية ،وتمنح

---

(٣٣) سيد أحمد الجعلى ،مدنى ،مارس ١٩٨٥
ابراهيم جلالين،كوستى ، يونيو ١٩٨٥

للمختصين بصناعة سروج الخيول واصلاحها ،كما خصصت علاوة للخياطين (الترزية) وهم مجندون بالبوليس، وكانت ملابس البوليس تخاط عموما بمقاسات ثلاث : (١) و (٢) و (٣) ، ونسبة لاختلاف الاجسام والاحجام للافراد فهى تحتاج الى اصلاح وتنسيق لتناسب أصحابها ،فيلجأ أفراد البوليس لهؤلاء لاحكامها وتنسيقها لتلائم أحجامهم ، وما زال العمل بهذه المقاسات الثلاثة مستمر الى اليوم .(٣٤) ثم هناك علاوة فنية أيضا تمنح لافراد فرقة المباحث C.I.D، وتسمى علاوة ملابس نسبة لانهم يؤدون أعمالهم بملابس مدنية ، ولا يرتدون الزى الرسمى .(٣٥)

وقد درج مفتشو المراكز والمآمير وتوابعهم وضباط البوليس على الاشراف المباشر نيابة عن مدير المديرية والتمندان ،فى تفتيش وتفقد قوات البوليس

---

(٣٤) لواء (م) لويس سدرة ،لقاء بمنزله بالخرطوم ،يناير/فبراير ١٩٨٥

* اللواء (م) لويس سدرة ، من قادة الشرطة فى السودان ، وقد التحق بخدمة البوليس بعد تخرجه فى كلية غردون، ثم تدرج فى الرتب المختلفة من ملازم حتى تقاعد برتبة اللواء عام ١٩٦١. وقد شغل مناصب قيادية فى البوليس كما عمل لسنوات تمندانا بمديرية النيل الأزرق فى الخمسينات ،وقد اجريت معه عددا من اللقاءات فى أكثر من مقابلة طوال شهرى يناير وفبراير حيث أمدنى بالكثير من المعلومات حول تاريخ البوليس فى تلك الفترة التى عمل فيها بالبوليس.

(٣٥) لويس سدرة ،الخرطوم ،فبراير ١٩٨٥.

بالاقسام والمراكز والنقاط والوحدات ، لمراقبة سير آدائها وخاصة فيمـــــا يختص بالعهدات والممتلكات التى تتبع للبوليس أو الحكومة بعامة. فالهجانة مثلا ، يخضعون لتفتيش مفاجئ ومراجعة شاملة للبعير التى فى حوزتهـم ، وتفحص الاوراق الخاصة بهذه الحيوانات التى معهم بما يثبت انتظام جدول غذاءاتها ونظافتها . وهناك مرور اسبوعى بوساطة الطبيب البيطرى لكشـف ذلك ، واذا ثبت أى اهمال أو تقصير فى أى وجه من تلك الوجوه ، يتعرض رجل البوليس الى مساءلة ومحاسبة تخضـــــع لجزاءات وعقوبات صارمة قد تكون فيها خصومات مالية .

ان موقف مرتبات رجال البوليس بحسب مانصت عليه مواد قانون البوليس لعام ١٩٢٨ وفصلته اللوائح الخاصة بمرتبات البوليس، كان كمايلى :

مدة الخدمـــة	المرتب شهريا	
	الانفار	صف الضباط
١ـ ٣ سنوات فى الخدمة بعد التعيين	نفـر ١٥ قرشا	٣٠ قرشـــا
٢ـ ٥ سنوات	اومباشى ١٥ قرشا	٤٠ قرشـــا
٣ـ ٧ سنوات	شاويـش ١٥ قرشا	٥٠ قرشـــا
٤ـ ٩ سنوات	بتشاويش ٤٥ قرشا	٦٠ قرشـا
٥ـ ١١ سنة	صـول ٥٥ قرشا	٧٠ قرشـا

اخضــــاع البوليس أثناء العمليات الحربية للقانون العسكرى :

لقد جاء فى نص المادة الرابعة عشرة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ مايلى :

"عند اعمال او اشراك قوات البوليس فى العمليات العسكرية والحربية تحت قيادة أحد الضباط العسكريين ،تعتبر هذه القوة العاملـــة ، قوات تتبع للجيش بموجب منطوق المادة الثانية (ج) من قانون قـــوة دفاع السودان (لعام ١٩٢٥) ،وتخضع بالتالى هذه القوة للقانـــون العسكرى ." (٣٦)

وقد خولت هذه المادة ،للحاكم العام سلطة دمج قوات البوليس أو أية وحدة أو وحدات منها ضمن قوة دفاع السودان طوال الفترة التى يحددها بعد اعلان حالة الطوارئ ،وتخضع هذه القوة المعنية أو الوحدات الى القانون العسكرى وتستخدم فى الاعمال الحربية .

الجرائــم والمخالفــات والجزاءات :

أجملت المادة السادسة عشرة (١) المخالفات والجرائم التى يرتكبهـــا رجال البوليس فى الاتى :

---

(٣٦) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.5

" أيّـا من رجال البوليس يهمل في واجباته طواعية أو باهمال وتقاعس، أو يرفض اطاعة الاوامر والتعليمات بادعاء المرض أو يتغيب عن عمله بدون اذن ، أو يرتكب تحت ستار عمله الرسمي أي فعل يكون جريمة بموجب قانون العقوبات (لعام ١٨٩٩) ، أو يتهجم على ضابطه الاعلى أو أحد مرؤسيه من صف الضباط أو يعتدى على أي من رجال البوليس أو الجمهور ، يعاقب عند الادانة بما يحدده هذا القانون من جزاءات ، وأي عقوبات أخرى بحكم ما ارتكب من جرائم ". (٣٧)

يقدم أي شخص خاضع لهذا القانون بعد اتهامه بارتكاب جريمة بموجب البند السابق الى محكمة من الدرجة الثانية تكون عقوباتها بالسجن مدة لاتتجاوز سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بالعقوبتين معا .

كذلك اشتملت لائحة تنظيم أعمال البوليس لعام ١٩٢٨ على البنود التي توضح كيفية توقيع العقوبات والجزاءات الايجازية والتنفيذية على الانفار والصولات ، كما حددت الرتب المخول لها بالتصديق على تلك الجزاءات. وهي مفصلة كما هو موضح في الجدول أدناه : (٣٨)

---

(٣٧) Cecil H.A., Ibid, P.5

(٣٨) Cecil H.A., Ibid, P.30

نوع العقوبة	السلطة المخول لها بالتصديق: الصولات	السلطة المخول لها بالتصديق: الانفار
١ـ الفصل من الخدمة	الحاكم العام	مدير المديرية
٢ـ تخفيض الرتبة	القمندان بموافقة الحاكم العام	لا يكن .
٣ـ الحرمان من بعض العلاوات أو عقوبة مالية	القمندان بموافقة الحاكم العام	القمندان
٤ـ التكدير الشديد (تحذير أو انذار)	القمندان	لا يكن
٥ـ الحرمان من الاجازة	القمندان	القمندان
٦ـ التكدير	القمندان	لايكن
٧ـ الانذار (تقديريا ءلفت نظر)	القمندان	ضابط بوليس
٨ـ الحبس لمدة (١٥) يوما مع الحرمان من العلاوات الاخرى أو أى عقوبات آخرى	لا يكن	القمندان
٩ـ السجن لمدة (٧) أيام مع وقف العلاوات الاخرى وتطبيق عقوبات بدنية أو ماينص عليه القرار .	لايكن	ضابط بوليس بعد موافقة القمندان
١٠ـ عقوبات بدنية لمدة (١٥) يوم	لايكن	ضابط البوليس بعد موافقة القمندان
١١ـ عقوبات بدنية لمدة (٧) يوم	لايكن	ضابط البوليس
١٢ـ ساعات حراسة اضافية أو عمل اضافى لمدة (٧) يوم	لايكن	ضابط البوليس
١٣ـ الحبس لمدة (١٠) يوم بالثكنات (البركس) دون عقوبة بدنية	لايكن	ضابط بوليس
١٤ـ عقوبة مالية لاتتعدى جملة الخصم (٧) أيام	القمندان	القمندان

سمات أخرى من قواعد تنظيم اعمال البوليس :

لقد صدرت هذه القواعد بموجب منطوق المادة الخامسة عشرة من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ والتى تقرأ : (٣٩)

" للحاكم العام صلاحية تعديل او الغاء كل أو بعض القواعد التى لاتتماشى مع هذا القانون أوآى قانون آخر سارى المفعول خدمة لتطور وتنظيم قوة البوليس مع احتفاظه بحق وضع الضوابط الكفيلة باقرار النظام والحفاظ على القانون والعمل على تطبيقه • كما للحاكم العام حق استثناء بعض المناطق فى السودان من سريان هذه القوانين عليها كلية أو جزئية " •

وقد تم التوقيع على قواعد تنظيم أعمال البوليس فى ١٥ نوفمبر ١٩٢٨ وابتدأ العمل بها منذ تاريخ التوقيع عليها ، وقد اشتملت على جدولين (١) و (٢) ، وتحتوى فى الجدولين على تسعة وأربعين مادة مقسمة الى أربعة فصول رئيسية هى : (٤٠)

(١) تنظيم القوة — Organization Of Police Force

(٢) ادارة القوة — Administration And Discipline

---

(٣٩) Cecil H.A., Ibid, P.5

(٤٠) Cecil H.A., Ibid, P.15-16

(٣) تدريب القـوة Training

(٤) طريقة عمل القوة أو "أشغال البوليس"
Police Procedure

تنظيم وادارة القوة :

جعلت القواعد الصادرة فى ١٩٢٨ من قـوة البوليس من حيث التنظيم
مصلحة ادارية قوامها المديرية Admin. U nit وفى حال المصالـــح
الخدمية المختصة يتم الاشراف عليها كمصلحة ذات ادارة مختصة ومنفصلة تتبع
للبوليس (كالسكة حديد) . وتجرى كافة الخطوات الادارية من تعيين وترقيـات
وتوزيع للقوة ومنح للعطلات والفصل والعقوبات ،داخل حدود الوحدة اداريا .
ولا يحق لضباط الصف أو الانفار التحول أو التنقل داخل حدود مديرياتهـم
الا بأمر . لكن من حق الحاكم العام نقل أيا منهم الى وحدة ادارية موءقتا
ولمهمة خاصة دون مساس بحق مدير المديرية أو المصلحة فى توزيع قوة البوليس
داخل حدود وحدته.

ومن سلطات مدير المديرية ،ملء الوظائف الشاغرة بمديريته حتى رتبـة
الصول ،بينما تبقى التعيينات للرتب الاخرى من اختصاص الحاكم العام ،والـتى
يتم اعلانها وتنشر فى الغازيتة (الجريدة الرسمية) وهذه الرتب الاخـــرى

تشمل : (٤١)

(١) نائب مأمور بوليس — Sup Mamur Police (S.M.P.)

نجمة واحدة على الكتف — وبعد سنتين نجمتين ونفس اللقب

(٢) مأمـور بوليس — Mamur Police (M.P.)

ثلاثـة نجوم

(٣) مساعـد حكمـدار — Assistant Superintendant Police

تاج بريطانـي

(٤) حكمدار بوليس — Superintendant Police

تاج ونجمـة واحـدة

(٥) قمندان بوليس — Commandant Police

تاج ونجمتين

وتوازى هذه الرتبة اداريا "نائب مدير مديرية"

وكما لمدير المديرية بنص قانون البوليس لعام ١٩٢٨ مسئولية الاشراف على قوة البوليس فى مديريته وصلاحيات تفويض هذه المسئوليات لقمندان المديرية، تلخصت واجبات قمندان المديرية فى :

---

(٤١) لويس سدرة ، الخرطوم ، فبراير ١٩٨٥ .

(١) الخضوع المباشر لمدير المديرية من ناحية ادارية فيما يتعلق بمباشرة الاشراف على قوات البوليس داخل المديرية على مستوى المراكز والنقاط والاقسام ، بالقدر الذى يجعل منها قوة فاعلة ومنضبطة ومؤثرة .

(٢) تقع قوة بوليس عاصمة المديرية تحت مسئولية واشراف قمندان البوليس بالمديرية .

(٣) لقمدان المديرية سلطة تفتيش قوات البوليس بالمديرية ، وله صلاحية وضع الأسس الكفيلة بتحسين أداء القوة بالتعاون مع مفتشى المراكز .

(٤) منح العطلات والاجازات لكل الرتب من صلاحيات قمندان المديرية بموجب قانون العطلات لعام ١٩٢٤ ، كما للقمندان الحق فى منح عطلة محلية لاتتعدى سبعة أيام فى السنة لاى من أفراد القوة .

اسكان البوليس :

جاء فى البند السادس عشر من قواعد تنظيم أعمال البوليس :

" يحق لكل من الصف ضباط والانفار تأمين السكن المناسب لهم من قبل الحكومة ولاشخاصهم فقط • والحكومة ليست ملزمة باسكان اسرهم ،ولكن مع توفر الامكانيات ،يمكن تخصيص سكن للاسر فى حدود ماتسمح به الاوضاع المالية • (٤٢)

يستنتج من هذا البند أن القانون ،كفل لافراد البوليس حق السكن الشخصى مع عدم الالتزام بسكن أسرهم ، وهى مزية اختص بها قانون البوليس لعام ١٩٢٨ وان لم يعمل بها ،وظل التقدير متروك لمديرى المديريات والقمندانات فى ايجاد حلول ملائمة لافراد قواتهم ،وهذه ضرورية اذ أن توفير السكن لرجل البوليس وأسرته فى مكان واحد وفى مقر عمله أو بجواره (النقطة أو المركز) ، تقتضيه أسباب عدة منها :

(١) الحوجة الى جمع قوة البوليس عند الطوارئ ؛

(٢) ضمان تواجد أفراد القوة فى مساكنهم ومع أسرهم ان توفر ذلك مما يحقق مزيد من الضبط والربط بتواجدهم فى مناخ مريح من جهة الاسرة ،

---

(٤٢) Cecil H.A., The Laws Of The Sudan, P.21

(٣) ربما كان العامل النفسى سيزيد استقرارا بتواجد مجموع القرات جوار بعضهم البعض فيتحسسون مشاكلهم ويتلمسون منغصات بعضهم البعض مما يسهل عليهم مهمة تلافيها وادراك حوجات بعضهم .

ولهذا جاءت معظم المراكز القديمة بالمديريات متصلة فى أبنيتها بصورة متشابهة . فنجد مجاورة مبنى البوليس المركز أو القسم ، السكن أو المكتبه ، لمبنى الجهاز القضائى والمحاكم ، ويتجاور هذان المبنيان مع مبانى السجن ، ويؤكد ماذهبنا اليه مطابقته لنص البند السابع والثلاثين من قواعد تنظيم قوة البوليس لعام ١٩٢٨ والتى تنص على : (٤٣)

" ... يجب احكام الرقابة وتدقيق الاشراف بين رجال البوليس والسجناء المحكوم عليهم باحكام مختلفة أو حتى المتهمين المنتظرين بدء محاكمتهم ".

وحتما لن يتأتى الاشراف اللصيق واحكام الرقابة دون تقارب وحدات

---

(٤٣) Cecil H.A., Ibid, P.25

البوليس والسجون فى مركز واحد مع هيئة المحكمة قبل أو بعد الفصل فـــى القضايا •

ارتبط باعمال القضاء جهاز البوليس على مستوى المركز أو القســـم ، وقد جاء فى البند الاربعين من قواعد تنظيم قوة البوليس لعام ١٩٢٨ مايأتى : (٤٤)

" يجب الاحتفاظ بدفتر للاحوال فى كل مركز للبوليس (دفتر الضمانات والبلاغات) ليسجل فيه اسم الشخص الضامن أو الشخص الذى فتـــح البلاغ باتهام محدد ، ثم يجب تسجيل وقت وتاريخ ذلك ، كما يسجل فى الدفتر أيضا وقت الحادثة وساعة وتاريخ وقوعها ، ثم تسجل العهد التى فى حوزة البوليس • كما يتم فى هذا الدفتر تسجيل مواعـــيـــد حضور وانصراف أفراد القوة بالمركز أو النقطة أو القسم ، ويتم مـــن مايسجل رصد الحوادث الجنائية وغير الجنائية لترفع بتقرير الــــى المحكمة للعلم والاحاطة واتخاذ مايلزم " •

ومن أبرز السمات التى شملتها قواعد تنظيم قوة البوليس لعام ١٩٢٨ ،

---

(٤٤) Cecil H.A., Ibid, P.26

اعتبار قوة البوليس قوة نظامية غير عسكرية ، وبذلك اختصت بمنهج خـــاص للتدريب بينما طبق نظام التدريب المتبع بقوة دفاع السودان لسلاح الهجانة فـقـط . (٤٥)

لقد صدر قانون البوليس لعام ١٩٢٨ بعد أن سبقته عدة تشريعات قانونية لتنظيم أعمال قوة البوليس ، لكنها لم تف بالغرض المطلوب ولم تحقق الاهداف المرجوة منها . وقد صاحب صدور قانون البوليس لعام ١٩٢٨ تباشير الازمـــة المالية الطاحنة والتى أثرت فى اقتصاديات السودان بعد تدهـور مشروع الجزيرة وتدنى انتاج القطن ومعه تدهور الدخل القومى . ثـــم لازم كل ذلك تبنى السيرجون مافى الحاكم العام لسياسة اداريه جديدة وهـــى سياسة الحكم غير المباشر وذلك فى يناير عام ١٩٢٧ والتى ظل لواءهـــا خفاقا حتى عام ١٩٢٣ . ثم ثالثا ، تزامن تطبيق القانون الجديد مع انطلاق الادارة الاهلية بعد أن الجمت لفترة من الزمن ومن ثم صارت من اهـــم روافد السياسة الادارية الجديدة .

---

(٤٥) Cecil H A., Ibid, P.26

ومع ذلك ،فالقانون نفسه ورغم هياكله البنيوية والتنظيمة التي صيغت بداخله ، الا أنه لم يجئ مبرأ من كل عيب ، اذ صاحبه قصور والتباس في تجديد هوية القوة نفسها مما جعلها فريسة سهلة لتغول الاداريين ، عمق من هذا التوغل ووسع من سيطرة الاداريين عليها العوامل سالفة الذكر ، مما أقعد القوة من اطلاق كامل امكانياتها لتحقيق واجباتها في حفظ الأمن ومكافحة الجريمة ،وتداخل السلطات ، وضياع القوة بين المركزية واللا مركزية ،ثم الاشراف العسكري عليها والنصوص القانونية بأن تبقى مدنية وهو ما سنحاول معالجته في الباب القادم .

الفصـــل الثالـــث

قـوة بوليـس السـودان بين المـركزية واللا مـركزية

ادارة البوليس فى فترتى الحكم المباشر وغير المباشر :

(١٨٩٩ ـ ١٩٣٧)

منذ بداية الحكم الثنائى ، وبعد تكوين أول قوة للبوليس فى السودان فى عام ١٩٠٥ على مستوى المديريات ، ثم نشأت المراكز والضبطيات ، اتبع جهاز البوليس النظام المركزى واللامركزى فى ادارته مرات متتالية • وكان ذلك بسبب ماتتبناه السلطات الحاكمة من سياسات ادارية تؤثر فى كل هياكل الدولة ومن ضمنها البوليس• ولا يجب النظر لمحصلة تلك التجارب التى شهدتها قوة البوليس متقلبة بين المركزية واللامركزية بمعزل عن أوضاع دولة الحكم الثنائى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية • فالفترة الأولى للحكم المباشر استمرت من عام ١٨٩٩ وحتى عام ١٩٢٢ ، تميزت بغياب وانعدام أى نوع من المجالس التشريعية أو البرلمان عدا مجلس الحاكم العام وكل أعضائه من البريطانيين ، رغما عن وجود مثل تلك التنظيمات فى بعض المستعمرات البريطانية ،[١] كالهند مثلا • ثم تبنت السلطات الحاكمة سياسة الحكم غير المباشر وطبقت ذلك عمليا فى يناير ١٩٢٧ على عهد الحاكم العام السير جون مافى ، واستمرت هذه

---

(١) Sir James Robertson, Transition In Africa, (London 1974) P.85

السياسة حتى توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ .

مع نشأة القوة ، الغيت الرئاسة الادارية المركزية لقوات البوليس والتي كانت في الخرطوم ، واتبعت قوات البوليس في المديريات للمديرين ، تطبيقا لنظام اللامركزية ، بينما ابقيت قوة صغيرة في شكل وحدات بوليسية في العاصمة تعنى بالتسليح والامداد .(٢) وكان الهيكل في المديرية هرميا ، في رئاسته مدير المديرية وفي الدرجة الثانية المفتشين ، وعلى قاعدته المآمير ونواب المآمير . ثم لمدير المديرية سلطة اصدار الأوامر المحلية ومتابعة تنفيذها ، كما كان عليه حفظ الأمن داخل حدود مديريته ، أما المفتش ، فقد اعتبر في حدود مركزه ممثلا لمدير المديرية وله أن يفصل في القضايا الجنائية والمدنية ويراقب اعمال البوليس والمآمير واعمال السجون (٣) كما كان عليه دفع المظالم وتفادى ما يسيء الى الحكومة أو يثير السخط عليها . وعليه أيضا ارسال تقارير منتظمة لمدير المديرية عن أداء الموظفين الذين يعملون

---

(٢) محمود حامد حماد ، دور ومهام جهاز الشرطة في السودان ، دبلوم غير منشور ، شعبة العلوم السياسية ، ج الخرطوم ، ١٩٨٤ ، ص ٢٧ .

(٣) Henderson, K.D.D., The Sudan Republic, (London 1906), P.56

ــه وعن كل مايخص مركزه • ويقوم بمساعدة المفتش لانجاز كل ذلك والمأمير والذين كانوا غالبا من المصريين • وقد أعتبر المأمور حجر الزاوية في العمل الاداري بالمديرية في تلك الفترة من الحكم الثنائي ، اذ وقع على عاتقه مسئولية حفظ الامن والنظام ومعاقبة الخارجين على القانون وهو في نفس الوقــت رئيس البوليس وقاضي الجنايات في القضايا الصغيرة • (٤)

وفي عام ١٩٠٨ ، اعيد النظام المركزي للبوليس وذلك بصدور قانون البوليس لعام ١٩٠٨ ، وهو تشريع أو منشور قانوني ينظم أعمال قوة البوليــس في السودان • وقد ركز القانون جميع الصلاحيات والسلطات من عمل اللوائح العامة للقوة الى كل مايتعلق بالتدريب والتجنيد والامداد والتعيين والفصــل في يد الحاكم العام • كما تم تعيين مساعد للسكرتير الاداري ليكون مشرفـا ومسئولا عن قوة البوليس (٥) وقد أجريت بعض التعديلات لقانون عام ١٩٠٨ ، وتزامن معها أن شهدت البلاد تغييرات جذرية هامة في كثير من المجالات ، وقد تمثلت في الآتي :

---

(٤) مكي شبيكة ، السودان عبر القرون ، (بيروت ١٩٦٥) ص ٤٤٧ ، أيضا أنظر الجدول (٣) •

(٥) حاتم بابكر هلاوي ، نبذة عن تاريخ بوليس السودان ص ٦ •

(١) انشاء خطوط جديدة للنقـــل بالسكك الحديدية •

(٢) الاستقرار النسبى لأوضاع السودان المالية فيما بعد الحـرب العالمية الاولى ، يدل على ذلك ماحققته الميزانية العامـــة من فائض فى الاموال توقفت على اثره مصر من دفع أموالهـــا لموازنة خزانة السودان ، (٦)

(٣) مبادرة السلطات الحاكمة فى انشاء بعض المشروعات التنمويـــة بالبلاد وعلى رأسها مشروع خزان سنار عام ١٩١٣ ، والــــذى افتتح فى عام ١٩٢٥ ، لرى أراضى الجزيرة التى زرعت بصفـة أساسية بالقطن والذى أصبح فيما بعد عماد الاقتصاد السودانى ،

(٤) ظهور طبقة المتعلمين من خريجى المدارس الابتدائية وكليـــة غردون ، واشتداد وتعاظم الحس الوطنى المعادى للوجـــــود الاجنبى ، ثم افتتاح نادى الخريجين عام ١٩١٨ وارتباطـــــه بالحركة الوطنية فى مصر ومساندته لثورة ١٩١٩ المصرية • (٧)

هذه التغييرات ، اقترنت جميعها بثورة عام ١٩٢٤ ودفعت بـــالادارة البريطانية للتخلص من الجيش المصرى بالسودان وفى نفس الوقت التخلص مـــن هيمنة المآمير والذين سيطروا على الاداة الادارية فى الدولة • واستطاعت اصطياد عصفورين بحجر ، ففى اجتماع مدير المديريات بالخرطوم عام ١٩٢٥ ، تقرر أن يحـل

---

(٦) P.M.Holt, A Modern History Of Sudan, (London 1963), P.122

(٧) Mekki Abbas, The Sudan Question, ...

محل المآمير ونوابهم من المصريين مساعدو المفتشين بالمراكز من البريطانيين أو السودانيين ،وان تعذر ذلك ،ان يملأ الفراغ الناجم بشيوخ القبائل والذين منحوا بعض السلطات الادارية والقضائية البسيطة . (٨)

وقد تكونت الادارة الأهلية في جانبها الاداري من الناظر ووكلائه ، والعمد ثم الشيوخ . ولما كان المآمير هم رؤساء البوليس في المراكز ، فقد كان لرجال الادارة الاهلية واجبات أمنية . وقد تم تزويد النظار بما عرف " بوليس الادارة الاهلية " الذى سلح ببعض الأسلحة النارية مثل بنادق المارتين والرمنجتون ،كما كان لهم زيهم الخاص بهم . وكانت هذه القوة تحت اشراف الناظر مباشرة . ومن مهام بوليس الادارة ، القبض على الجناة لحين موعد محاكمتهم . كما كان يتولى التحقيق الجنائي في الحوادث والجرائم . كالقتل والسرقات الكبيرة . اضافة الى تحصيل ضرائب القطعان من البهائم هذا وقد تلاحظ ،كنتاج لكفاءة بوليس الادارة الاهلية ،تخفيض عدد البوليس النظامي في مديرية النيل الابيض من (١٨٧) رجل بوليس في عام ١٩٢٩ ،الى (١٦٨) رجل بوليس عام ١٩٣٠ ثم الى (١٠٠) فقط عام ١٩٣٧ . (٩)

في عام ١٩٣٧ ابتدأ تنفيذ سياسة الحكم المحلي في مجال الادارة ،

---

(٨) د . جعفر محمد على بخيت ،الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، ص ١٣٩ .

(٩) S.N.A.CIVSEC,5/3/11,Provincial Report,1937,P.5

وصدر قانون البلديات واختص بالمدن الكبيرة ، وقانون آخر للمدن الصغرى في نفس العام . ثم قانون ثالث اختص بالارياف. [١٠] وبموجب هذه القوانين قسمت البلاد على أساس جغرافي الى مدن وارياف من الوجهة الادارية . وقد خول القانون لمديرى المديريات سلطة سن التشريعات ذات الصبغة المحلية ، ولكنه لم ينص صراحة على الواجبات . فانشئت المجالس البلدية في العاصمة المثلثة (مدن الخرطوم ، بحرى، وأم درمان) ، ثم في بورتسودان ، ومجالس للمدن في كل من الابيض، مدني ، كوستي وكسلا وبربر وشندى.

وكان من المفترض تبدل الحال بعد قيام هذه المجالس وتأسيسها ، وأن تتغير أنماط واشكال ادارة البلاد جوهريا ، خاصة فيما يتعلق بمسئولية الأمن والاشراف على قوة البوليس، لكن شيء من كل هذا لم يحدث ، فغياب الصلاحيات المحددة لهذة المجالس التي كونت ، زاد من تضارب الاختصاصات وتداخل السلطات في بعضها :

ادارة قوة البوليس بعد عام ١٩٤٠ :

بعد اعادة افتتاح مدرسة البوليس والادارة ، وتخريج أول دفعة منها

---

(١٠) محمد أحمد محجوب، الحكومة المحلية في السودان ، (القاهرة ١٩٤٥) ص ١٢٤ .

عام ١٩٢٨ ،قسم البوليس اداريا الى قسمين هما :(١١)

١ـ الادارة Administration Dept.

٢ـ الجنايات Criminal Dept.

ويرمز لقسم الادارة A/Branch، ولقسم الجنايات C/Branch.
كان ذلك على عهد الحاكم العام السير ج • ستيوارت سايمز (١٩٣٤ـ١٩٤٠)
ثم استحدث منصب " مدير الامن العام " لرئاسة قوات البوليس بالخرطوم
والاشراف على القسمين المذكورين والفروع التى تتبع لهما •

وقد اختص قسم الجنايات بقضايا التحرى ،كالمال المسروق والقتل
وقد تم انشاء قسم للمباحث الحق به ،أما قسم الادارة فكانت مهمته تنحصر فى
الاشراف اداريا بالرئاسة على سجلات الافراد والقوة وتسيير العمل الادارى
اليومى • ولم تكن الصورة واضحة لعمل القسمين اذ ان مدير الامن العام
كمنصب كان فارغ المحتوى اذ يتبع بكامله للسكرتير الادارى بينما بقيت لمديرى
المديريات سلطة الاشراف التام على البوليس فى مديرياتهم • وكانت كل
الرسائل المتبادلة بين مديرى المديريات والخرطوم ترسل بعنوان " مكتب السكرتير
الادارى ـ الخرطوم " ، ولم نعثر مطلقا على أية مكاتبة رسمية تمت بين مدير

(١١) لويس سدرة ،الخرطوم ، مارس ١٩٨٥ •

الأمن العام ومدير أو قمندان بوليس المديرية . ولما لم تكن مسئوليـــات واختصاصات مدير الامن العام واضحة ، كذلك كان الشخص المعين نفسه غير متفرغ لهذا المنصب لادارة شئون البوليس، بل كان يختار من ضمن الاداريين العاملين في المناصب العليا في السلطة . (١٢)

أما في الاقاليم، وبعد وقوع الازمة المالية العالمية في أواخر الثلاثينات فقد قلص السير جورج ستيوارت سايمز الحاكم العام، عدد المديريات الـــى تسع مديريات وذلك على النحو التالي : (١٣) المديرية الشمالية ، البحـــر الأحمر، النيل الازرق، كردفان ، أعالي النيل، دارفور، منجلا وبحر الغـــزال (الاستوائية) ، كسلا والنيل الابيض. ونتج عن ذلك أيضا، تقسيم اختصاصات المآمير وسلطاتهم المتشعبة بعد تخفيض اعدادهم، على عدة موظفين ضغطـا للمصروفات واقتصاد في التكاليف والنفقـات، وفوق ذلك لتدريب هؤلاء الموظفين على اعمال خاصة بالضرائب واشغال البوليس. (١٤) وعلى اثر ذلك فتـــح الباب امام المتعلمين السودانيين لكي يصبحوا ضباطا في البوليس، يلحقـــون بالمراكز ليصبحوا مسئولين عن الامن والمخابرات والقضاء الجنائي الى جانـــب مسئوليات المآمير الاخرى التي كانوا يقومون بها لمعاونة مفتشي المراكز .

---

(١٢) حاتم بابكر هلاوي : نبذة عن تاريخ البوليس في السودان ، ص ١١ .
(١٣) د . جعفر محمد علي بخيت : الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، ص ١٤٦ .
(١٤) د . جعفر بخيت ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

انشاء منصب مدير البوليس :

حدث فى عام ١٩٤٠ تحول تاريخى هام فى قوة بوليس السودان ، حينما خلق منصب "مدير عام للبوليس" ولاول مرة واستبدل به منصب مدير الامن العام . وتشكلت بانشاء هذا المنصب ادارات وافرع جديدة فى رئاسة البوليس وعلى قمة ادارته بالخرطوم . فمهمة مكتب مدير عام البوليس قيادية ، تشرف على قوة البوليس بصفة مطلقة فى العاصمة والاقاليم وتشرف أيضا على كل الموظفين الملحقين بخدمة البوليس . كما لها الاشراف المباشر على السجون وقواتها وموظفيها . ويلحق بمكتب مدير عام البوليس منصب مساعد مدير عام البوليس ليساعد مدير عام البوليس فى تنفيذ المهام السابقة . وهناك ثلاث مكاتب تتفرع لمساعدة مدير عام البوليس فى ادارة القوة وهى : (١٥)

١ـ مكتب حكمدار الامن ؛

٢ـ مكتب حكمدار المباحث ،

٣ـ مكتب حكمدار قسم الهجرة

مكتب حكمدار الامن :

اختص هذا المكتب بحفظ السجلات الخاصة بقوة البوليس وتشمل المراسلات والخطابات التى تتم بشأن القوة من والى المديريات فى كل مايتعلق

---

(١٥) لويس سدره الخرطوم مارس ١٩٨٥ .

بشئون البوليس كما تحتوى على السجلات والوثائق الخاصة بالعهدات التى فى حوزة أفراد البوليس،اضافة الى قسم "الارشيف" يحتوى على ملفات أفراد القوى وهى عبارة عن بيان بالسيرة الذاتية لكل فرد فى القوى ويستفاد منها عند الترقيات أو الجزاءات والعقوبات والعطلات ،كما يختص المكتب بجمع الاخبار عن الامن العام وسير الاحوال ثم رفع تقرير بما يتحصل عليه من معلومات الى مكتب المباحث • ويخضع مكتب حكمدار الامن لقومندانات بوليس المديريات ،كما يستعين ببعض قوات بوليس المديريات فى التحريات •

مكتب حكمدار المباحث :

اختص هذا المكتب بالتحرى فى القضايا الجنائية والتى كانت ترحل له من مكتب قمندان الخرطوم بعد اجراء التحرى الاولى فيها بواسطة مكتب حكمدار الامن • ومن مهام مكتب حكمدار المباحث ،تسجيل الاجانب مركزيا • وقد انشىء له قسم للتصوير وآخر لاثبات الشخصية ،حيث كان يقوم بصرف شهادات اثبات الشخصية لمختلف الاعمال التى تقتضى ذلك • ولهذا المكتب معدات كالعدسات المكبرة تتبع لمكتب البصمة والتى كانت تستورد مع المواد المستخدمة فيها من القاهرة وأحيانا من بريطانيا أو أمريكا • (١٦) وليست لبوليس المباحث أو للمكتب أية علاقة مباشرة ببوليس المديريات ، وكان كل ما يصله للتحليل والانجاز ،يتم عبر مكتب قومندان بوليس الخرطوم •

---

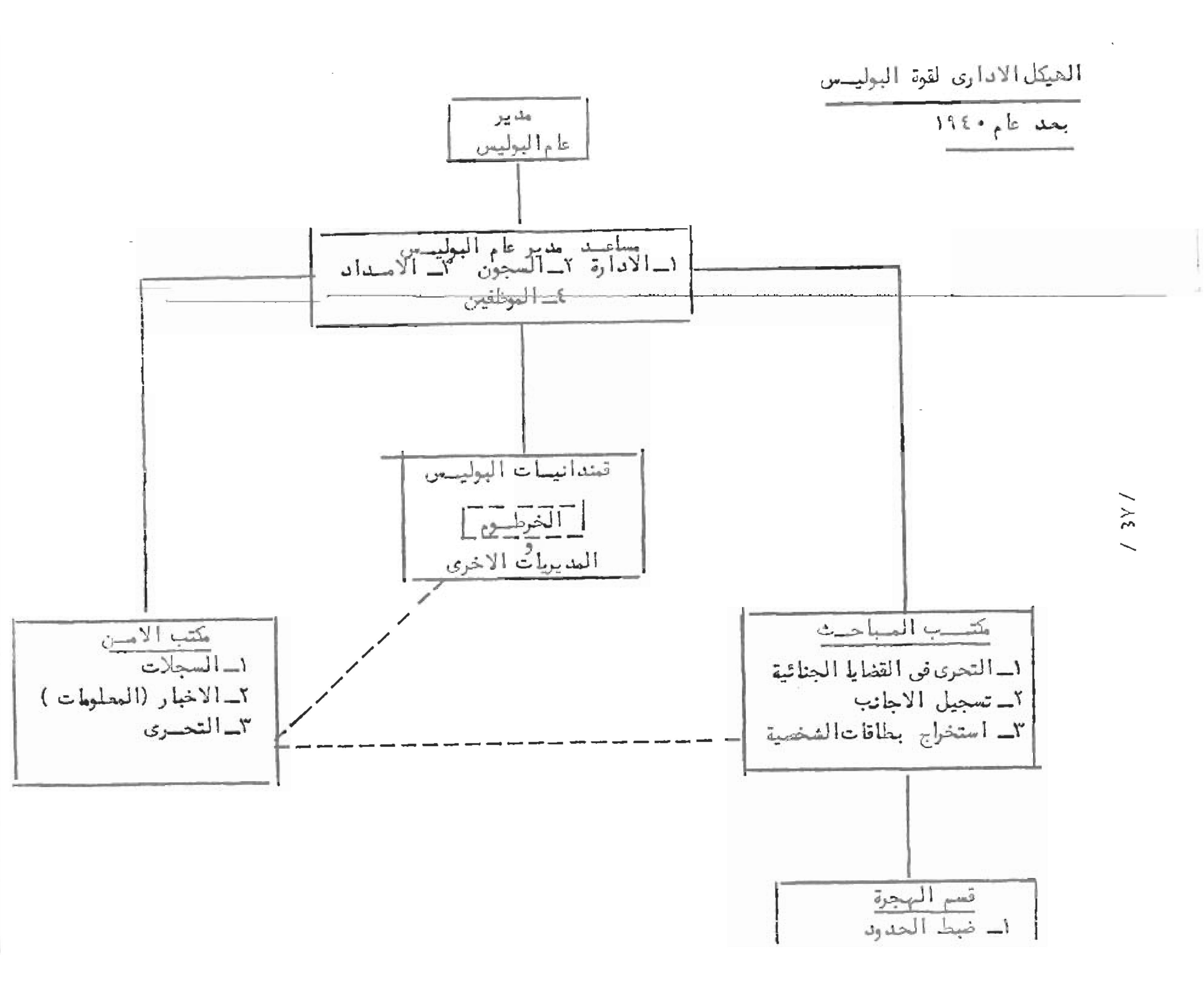
(١٦) رئاسة الشرطة ،ارشيف ،صندوق ١٠٤ ، ملف ٥٠ ــ ٤ ــ ٦ •

مكتب حكمدار قسم الهجرة :

انحصرت مهمة هذا المكتب فى ضبط الحدود مع البلدات المجاورة للسودان وضبط أعمال الهجرة الوافدة تنفيذا لسياسة الادارة البريطانية فيما يختص بقوانين ولوائح الهجرة على ضوء قانون الجوازات والرخص لعام ١٩٢٢ ومساعدة رجال الجوازات فى مداخل البلاد المختلفة . (١٧)

ومن الرسم الموضح أدناه نستخلص الآتى :

(١٧) حاتم بابكر هلاوى ، نبذة عن تاريخ البوليس فى السودان ، ص ١٢ .



الهيكل الادارى لقوة البوليس
بعد عام ١٩٤٠
مدير
عام البوليس
مساعد مدير عام البوليس
١ـ الادارة ٢ـ السجون ٣ـ الامداد
٤ـ الموظفين
قمندانيات البوليس
الخرطوم
و
المديريات الاخرى
مكتب الامن
١ـ السجلات
٢ـ الاخبار (المعلومات)
٣ـ التحرى
مكتب المباحث
١ـ التحرى فى القضايا الجنائية
٢ـ تسجيل الاجانب
٣ـ استخراج بطاقات الشخصية
قسم الهجرة
١ـ ضبط الحدود

(٤) احتفظ الهيكل التنظيمي الجديد في رئاسة قوة البوليس لمنصب المدير العام بمهمة الاشراف بمساعدة مكتب مساعد المدير العام على قوة البوليس دونما تقليص لصلاحيات قمندانات البوليس بالمديريات الأخرى ، وأوجد لاول مرة أيضا علاقة مباشرة بين قمندانات المديريات ومدير عام البوليس ، عبر مكتب السكرتير الاداري ،وكانت في السابق بوساطة مدير المديرية للسكرتير الاداري ؛

(٢) ضم قوات السجون للبوليس والاشراف عليها وادارتها بالخرطوم والمديريات الاخرى ؛

(٣) توسع المكاتب المتخصصة والتي أصبحت فيما بعد ادارات كاملة ومستقلة، مثل مكتب المباحث ومكتب قسم الهجرة الذي شمل الجنسية والجوازات بعد توسعه وتطوره .

مشروع قانون جديد للبوليس:

استمر الوضع الاداري لجهاز البوليس تحت مظلة الحكم المحلي والذي امتد من عام ١٩٢٧ الى ١٩٥٥ ،ولم تطرأ تعديلات جديدة طوال الخمس سنوات التي تلت خلق منصب مدير عام للبوليس. وفي فبراير عام ١٩٤٥ ،اجتمع مديرو المديريات الشمالية وهي :

الخرطوم ، النيل الازرق ، كردفان ،دارفور ،كسلا والمديرية الشمالية .

وقد بحثوا أو ناقشوا عددا من الموضوعات اثناء المؤتمر ،كان من بينها مشروع اصدار قانون جديد لقوة بوليس السودان . وقد أعد مكتب السكرتير الادارى مسودة القانون الجديد وتم توزيعها على مديرى المديريات لابداء تعليقاتهم وارسال مقترحاتهم حولها ،وذلك قبل وضع القانون فى صيغته النهائية .(١٨)

ان السبب المباشر لدعوة مديرى المديريات للمؤتمر ومناقشة أمر اصدار قانون جديد للبوليس،يرد الى تصاعد تيار الحركة الوطنية وازدياد حماسها بعد قيام مؤتمر الخريجين فى فبراير ١٩٣٨(١٩). وكانت حركة مؤتمر الخريجين قد بدات بالدعوة لمؤتمر عام للخريجين تحت اهداف اجتماعية لا تتعدى خدمة الخريجين انفسهم ، رغم أن دعاة المؤتمر كانوا يرمون الى اتخاذها كمظلة للتعبئة السياسية ضد الاستعمار . وقد رفضت السلطات الحاكمة عدة مرات الموافقة على قيام المؤتمر .

وفى ابريل ١٩٤٢ ،تقدم السيد ابراهيم أحمد عمر ،رئيس المؤتمر بمذكرة الى الحاكم العام ، وقتذاك السير هدلستون باشا (١٩٤٠ــ ١٩٤٧)

---

(١٨) رئاسة الشرطة ،ارشيف،صندوق ٥٤ ،ملف ١٧ ــ ١ ــ ١ .

(١٩) Prof.M.O.Beshir, Revolution And Nationalism In The Sudan, (London 1974), P.136

تحتوى على اثنى عشر بندا مؤكدا فيها أنها :(٢٠)

"ترضى وتلبى رغبات السودانيين جميعا في الوقت الحاضر " .

ولغرض هذا البحث ،فان مايهمنا من تلك البنود هو ماورد فى البند الاول الذى يقرأ :

" اصدار تصريح مشترك للحكومتين البريطانية والمصرية بمنح السودان حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة (الحرب العالمية الثانية ... "

البند الرابع الذى ينص على :

" فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية "

والبند الخامس ويقرأ :

" الغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان"

ثم البند السادس الخاص ب :

" وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية"

وأخيرا ، البند التاسع والذى جاء فيه :

---

(٢٠) لنص المذكرة أنظر : خضر حمد ،مذكرات ،الحركة الوطنية السودانية ، (الشارقة ١٩٨٠) ص٣٤٦ .

وايضا : Prof.M.O.Beshir, Revolution And Nationalism In The Sudan, P.160-161

" تطبيق مبدأ الرفاهية والاولوية في الوظائف (للسودانيين) وذلك بالآتي :

أ/ اعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسئولية سياسية في جميع فروع الحكومة؛

ب/ قصر الوظائف على السودانيين عدا تلك التي تستدعي توظيف أجانب، شريطة أن يتم توظيف الأجانب بعقود محددة الأجل " .

رفعت هذه المذكرة وانتشر معها نشاط مؤتمر الخريجين وامتد ليشمل أغلب مدن السودان . واشتد العمل السياسي المناهض لقوى الاحتلال تحت مظلة المؤتمر ، في منتصف الأربعينات ، وبدأ الشعور لدى المسئولين يقوى من الحالة التي عليها جهاز البوليس لن تمكنه من التصدي لتلك النشاطات أو حتى رصدها وتتبعها . لذا اتخذ التفكير الذي برز في مؤتمر مديري المديريات الاخير في عام ١٩٤٥ خطوة عملية بأن أصدر السكرتير الاداري منشور في سبتمبر ١٩٤٥ الى مديري المديريات يستعجلهم فيه ارسال ردودهم ومقترحاتهم حول مسودة القانون الجديد . وتوالت بالفعل تقارير مديري المديريات على مكتب السكرتير الاداري ، وكانت جميعها متفقة على نصوص ولوائح القانون الجديد بديلا لقانون البوليس لعام ١٩٢٨ . وقد جاءت هذه الردود مؤرخة بحسب تواريخ

ارسالها الى الخرطوم كما يلى :(٢١)

(١)	مديرية النيل الازرق	فى ٢٧ سبتمبر ١٩٤٥
(٢)	مديريـة الخرطوم	٢ اكتوبـر ١٩٤٥
(٣)	مديرية كردفـان	١٧ اكتوبر ١٩٤٥
(٤)	مديرية كسلا	٢٢ اكتوبـر ١٩٤٥
(٥)	مديرية أعالى النيل (ملكال)	٢٦ اكتوبر ١٩٤٥
(٦)	مديرية الاستوائية (جوبا)	٢٤ نوفمبر ١٩٤٥
(٧)	مديرية دارفور	٢٥ نوفمبر ١٩٤٥
(٨)	المديرية الشمالية	١٣ ديسمبر ١٩٤٥

ورغم الحاجة الملحة لاصدار القانون وسرعة تلقى الاجابات على مشروع المسودة ،الا أن الفترة مابين عامى ١٩٤٥ و١٩٤٨ شهدت صراعا وخلافا اداريا وقانونيا بين القيادات المكلفة بالاشراف على قوة البوليس وادارتها بالخرطوم ،وهذه الاطراف المتنازعة هى :

١ـ المستر كايلس

مدير عام البوليس فى ذلك الوقت

٢ـ والمستشار القانونى Legal Advisor

(٢١) رئاسة الشرطة ،أرشيف،صندوق ٥٤ ، ملف ١٧ ـ ١ ـ ٣ .

وهو المستر كمنقـز   C.C.Cummings

كان الخلاف ينصب حول أهلية واحقية السكرتير الادارى ومكتب مديـر عام البوليس فى صياغة المسودة الخاصة بالقانون الجديد وحول منشورهما الى مديرى المديريات بضرورة الاسراع فى ارسال اجاباتهم المشار اليها عـلاه ، بينما يرى المستر كمنقز بحكم منصبه أن مجمل العمل الذى تم من اختصاصـه. وقد تبادل كل من مدير البوليس والمستر كمنقز عدداً من الرسائل ، دعم فيهم كل منهما بالاسانيد والحجج أهليته فى تنفيذ مشروع صياغة القانون الجديـد ، وانجلى الامر بانسحاب مدير البوليس من الساحة بل واعتذاره للمستشار القانونى بحجة جهله التام بالاجراءات التى كان يجب اتباعها ،وانه نفذ التعليمـات التى تلقاها من السكرتير الادارى ،ثم دعاه الى اجتماع مشترك لمناقشة الامر.(٢٢) ومن تلك الرسائل المتبادلة فى هذا الشأن بين الطرفين تصل الى النقاط التالية حول جهاز البوليس بالسودان :

(١) اعتراف ضمنى وعلنى من مدير البوليس فى رسالته للمستشـــار القانونى بفقدانه بأحقية استصدار القانون ولا حتى اعداد المسودة

---

(٢٢) الخطاب من المستر كايلس الى المستشار القانونى بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٧، نص الخطاب :
رئاسة الشرطة ،ارشيف ،صندوق ٥٤ ، ملف ١٧ ـ ١ ـ ٢ .

وانه فعل ذلك كعبد مأمور وحسب ماوصلته من توجيهات من سلطات عليا ؛

(٢) اقراره بخطأ ما اتخذ من اجراء بأن أعاد للمستشار القانونى كل التقارير التى وردت اليه فى شأن المشروع المقترح للقانون ،ليقرر المستشار القانونى بشأنها ؛

(٣) أقر مدير البوليس أن سلطاته وواجباته تنحصر فى اصدار اللوائح والقواعد التى تنظم عمل قوة البوليس ، مع اصدار التعليمات والتوجيهات كالأوامر المستديمة والتى تبنى أساسا على اصدار القانون واجازته ،وهو بهذا يعلن انسحابه ويترك الامر برمته للمستر كمنقز لحسمه بأسرع مايمكن •

لم يرد ذكر بعد ذلك لمشروع قانون جديد للبوليس الا فى عام ١٩٤٨، لقد كان مديرو المديريات وقمندانات البوليس اكثر المسئولين احساسا فى السلطة الحاكمة وقتها بوطأة استفحال أمر البوليس سواء من جهة القانون السارى منذ عام ١٩٢٨ أم من جهة أداء القوة ،لذلك جاءت ردودهم مسرعة وموافقة جماعية على استصدار قانون جديد للبوليس،الا أن الصراع الذى سبق تفصيله أعاق كل ذلك ،وكان لابد من بدائل لتخفيف حدة الامور المتدهورة داخل قطاعات البوليس،وكان لابد أيضا من تسكين الالم موقتا بما يصرف النظر عن هذا الجدل المتصاعد ولو الى حين •

ثنـاءات الحاكـم العـام :

فى فبراير عام ١٩٤٦ صدر تعميم الى كل مديرى المديريات فـــى السودان من مكتب السكرتير الادارى تحت العنوان " ثناءات الحاكم العام" ومما جاء فيه : (٢٣)

" بكل الغبطة والسرور ، وافق سعادة الحاكم العام (الســـير هدلستون باشا) على مشروع ثناءات لقوة بوليس السودان على أن تمنح هذه الثناءات على درجتين :

١/ ثناءات الحاكم العام

٢/ ثناءات مدير المديرية

وتمنح ثناءات الحاكم العام بناء على توصية مدير المديريـــة بعد موافقة أو توصية مدير عام البوليس أو السكرتير الادارى ، وذلك بأحد الاسباب التالى ذكرها :

أ/ البسالة

ب/ الخدمة الطويلة

ج/ القيام بمهمة خاصة والنجاح فيها

وثناء الحاكم العام أرفع قيمة واعلى درجة من ثناء مدير المديرية واقل درجة من استحقاق اجراء ميدالية الامبراطورية البريطانية ... "

(٢٣) رئاسة الشرطة ، أرشيف ، صندوق ١١٦ ، ملف ٥٢ ـ ٢ ـ ١ .

هذا ،ويتم استخراج الثناء في صورة شهادة براءة من نسختين،(٢٤) توضع احداهما في ملف الخدمة الشخصي لمن يحرزها ، وتسلم النسخة الاخرى للشخص نفسه من مدير المديرية أو بوساطة ضابطه الاعلى . وقد الحقت هذه الثناءات والاوامر المنظمة لها بالقواعد العامة لتنظيم اعمال البوليس لعام ١٩٢٨ وذلك منذ تصديق الحاكم العام عليها عام ١٩٤٦. (٢٥)

ثناءات مدير المديرية :

أما ثناءات مدير المديرية فتمنح لافراد البوليس البوليس المخلصين في أعمالهم ولمن يكمل واجباته بتفاني ، أو لذوى الهمم العالية والقدرة الفائقة في انجاز المهام الموكلة اليهم خاصة كانت تلك المهام أو ضمن حدود مسئولياتهم ومنح ثناء مدير المديرية لايتطلب موافقة الحاكم العام . ويوضع هذا الثناء أيضا في ملف الخدمة الشخصي لمن يحرزه ،وقد ضمن التشريع الخاص به القواعد المنظمة لاعمال البوليس لعام ١٩٢٨.

كانت هذه الثناءات تشريفية ،ولم يكن الاقبال عليها شديد بحكم أن المردود المادى منها ضعيفا وليس كتلك العلاوات التى تمنح لافراد فرقة

---

(٢٤) راجع الملحق (٨)

(٢٥) رئاسة الشرطة،ارشيف صندوق ١١٦ ،ملف ٥٢ـ٢ـ١ .

الهجانة لغذاء جمالهم مثلا ،اضافة الى انها تعكس التسلسل الهرمي والتداخل الادارى لسلطات الحاكم العام ومدير البوليس ،السكرتير الادرى ومدير المديرية ،قمندان البوليس ثم ضابط نفر البوليس الاعلى • فهذه السلسلة يجب أو من المفترض أن توصى وتصادق على ما انجز من عمل يستحق أيا من الثناءين حتى يستصدر قرار المنح وبراءة الاستحقاق • كما توضح تداخل سلطات السكرتير الادارى وحقه فى التوصية بمثل حق مدير المديرية ولم تقتصر على الجهة المختصة فقط وهى أما قمندان بوليس المديرية أو مدير عام البوليس •

مذكرة البوليس لعام ١٩٤٨

بسبب ماذكر أعلاه من صراع حول صلاحيات الجهات العليا المختصة فى ادارة قوة البوليس ،تأزم الوضع داخل البوليس ،كما اشتد الضغط الشعبى على أفراد وجهاز البوليس اذ هو واجهة السلطة ورمزها ، وأفرز كل ذلك ظهور طرف ثالث خفى وجديد وهى مجموعة من الوطنيين المخلصين المجندين فى سلك البوليس • وقد ظلوا يكررون احتجاجاتهم على تردى الاوضاع داخل البوليس من حيث الحقوق واختلاط الواجبات ، وقد تجاهلت السلطات الحاكمة احتجاجاتهم وأهملت ما أثاروه من قضايا بوسائل مختلفة •

تبلورت جهود تلك المجموعة وكنتيجة للتجاهل المستمر ، أن تقدموا برفع مذكرة احتجاج الى الحاكم العام فى عام ١٩٤٨ . وكان الحاكم العام وقتذاك هو السير روبرت هاو (١٩٤٧ ــ ١٩٥٥) ، قد رفعت اليه المذكرة بوساطة قمندان بوليس الخرطوم ،وفيها تم شرح الموقف المتردى للبوليس والذى ينذر بالخطورة حتى على وضع السلطات الحاكمة نفسها وبقائها على دست الحكم .

احتوت المذكرة على ستة نقاط اساسية ،سنتعرض لها بالشرح والتحليل وهذه النقاط هى : (٢٦)

(١) تساءلت المذكرة عن ماهية البوليس،هل هى قوة نظامية مدنية ، أم قوة عسكرية ؟

(٢) طالبت المذكرة بضرورة انشاء مصلحة خاصة للبوليس تحت اشراف قيادة مختصة (بوليسية) وكادر مؤهل .

(٣) تحسين شروط الخدمة لافراد البوليس فى المرتبات والعلاوات .

(٤) ضرورة اسكان أفراد البوليس واسرهم .

(٥) انتقد هذا المطلب بزى البوليس الحالى واعترضت عليه من عدة نواحى .

---

(٢٦) حاتم بابكر هلاوى ،نبذة عن تاريخ البوليس فى السودان ، ص ١٢ ، ١٣ .

(٦) طالبت المذكرة بتخصيص اجازات للضباط والرتب الاخرى بتوضيح اكثر وشروط أفضل .

ورغما عن أهمية هذه المذكرة ، الا أن الجهود التى بذلتها فى الحصول على صورة منها لم تكلل بالنجاح . ولم نعثر على مايفيد بوجودها مكتوبة ، رغم اجماع كثير من المصادر على ذكرها والاشارة اليها ، وقد استقيت معظم ماجاء فى تلك النقاط من مقابلاتى للسيد لويس سدره وآخرين.

اختص المطلب الاول والثانى بتحديد ماهية البوليس وهوية توجهاتـــــه مع المطالبة بضرورة انشاء مصلحة خاصة للبوليس تحت اشراف ضابط موءهـــــل ومتخصص . فحتى عام ١٩٤٨ ، تاريخ رفع المذكرة لم تحدد تبعية قوة البوليس بالسودان بصورة قاطعة . لاى من الجهات تتبع ، ادارية أم عسكرية ؟ فالمـركز مازال هو اداة الحكومة وقواتها الاساسية للادارة ، بينما الوحدة الكـــبرى هى المديرية . رغم ما أقره الحاكم العام السير سايمز استيوارت (١٩٣٤ـ١٩٤٠) بفتح الباب أمام المتعلمين من السودانيين ليلتحقوا بالبوليس ويشغلوا مناصب مأمير يقع تحت اشرافهم الامن والقضاء الجنائى ، رغما عن ذلك ، فلم يكن فـــى مقدور السودانى المجند فى سلك البوليس أن يتدرج الى رتبة ضابط بوليـــس الا بعد قضاء عدة سنوات فى الخدمة ، بل كان ما أقره موءتمر المديرين للمديريات

الشمالية والذى عقد بالخرطوم فى عام ١٩٣٦ سارى المفعول حتى تاريخ رفع المذكرة ،وقد جاء فى القرار :(٢٧)

"ان لقب المفتش السودانى (بالانابة ،وعند غياب المأمور(المصرى) أو نائب المأمور ، يجب أن يقتصر على كلمة " حضرتك " وينبغى الا يشجع الناس عند مخاطبتهم للمفتش السودانى بكلمة " جنابك" والتى يجب أن يخاطب بها عادة المفتشون البريطانيون ."

ان المطلب الذى ورد لخلق مصلحة خاصة بالبوليس والمطلب الاخر الخاص بتعيين مدير فنى متخصص لادارة القوة ، كانا يهدفان الى اعطاء المدير المسئول عن القوة بحكم تخصصه حق الاشراف الحقيقى والفعلى المستقل عن كل الاداريين أو العسكريين فى قيادة قوة بوليس السودان وادارتها .

تعلق المطلب الثالث فى المذكرة بتحسين شروط الخدمة لافراد البوليس فى المرتبات والعلاوات والمعاشات . فالاوضاع المالية للبوليس مترديـة ، والمرتبات لم يصاحبها أية زيادات رغم ارتفاع تكاليف المعيشة ،ولم تخلق ميزانيات مفصلة للبوليس بل كانت سياسة الدولة تضمين ميزانية قوة البوليس داخل ميزانية المديرية ،مما خلق عددا من المشاكل الادارية والمالية فى

---

(٢٧) رئاسة الشرطة ،ارشيف ، صندوق ٥٤ ،ملف ١٧ـ١ـ١ .

المخازن والمباني والسريات والملبوسات . وبالنظر الى الميزانية العامـــة للبلاد في عام ١٩٤٦ . نجدها قد بلغت سبعة ملايين جنيه ،أمام ثمانية ملايين نسمة من السكان ،أي ان دخل الفرد كان يقل عن جنيه واحـد في العام . واذا اقترن هذا بما أعلنه مدير المصلحة الطبية لجريدة الرأي العام السودانية من أن العلاج بالبنسلين لم يعمم (٢٨) :

" لأن غلاء هذا الدواء لايسمح باستعماله لعلاج الافراد مـن عامة الشعب ،الذين لايكسبون أكثر من قرش واحد في اليوم "

فكيف اذن الحال برجل البوليس والذى كان مرتب البعض منهم عنـــد التعيين محليا عشرة قروش في الشهر ، ارتفع فيما بعد الاستقلال الـــى خمسة وسبعين قرشا (٢٩) .

ويقودنا هذا للحديث عن المطلب الرابع لمذكرة البوليس لعام ١٩٤٨والذى نادى بحق توفير السكن اللازم لضباط البوليس وبقية الرتب الاخرى بالقرب مـن مقار عملهم . ويعتبر السكن حق بحكم مانصت عليه القواعد المنظمة لاعمـــال البوليس ولوائحه لعام ١٩٢٨ ، وذلك لشخص رجل البوليس فقط . وقـــد

(٢٨) جريدة الرأى العام ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٤٥ ، ص٣ .

(٢٩) خضر حمد ،مذكرات ،الحركة الوطنية السودانية ،ص ٢٣٦ .

لاتكون هناك مشكلة بالنسبة لبوليس المديريات ،لكن بوليس العاصمة ظل يعانى من ارتفاع اجور المنازل له أو لاسرته. وتصادف أن أجبر بعضا من أفـــراد البوليس بالعاصمة بعد فشلهم فى ايجاد السكن والمأوى المناسب ـ مع أسرهم بالسكن فى غرفة واحدة [٣٠]. وبالنظر الى الجدول أدناه ، يمكن أن نستخلص الآتى :

---

(٣٠) لويس سدرة ،الخرطوم ، مارس ١٩٨٥ .

(٣) التجنيد والترقيات والتخفيضات

الاسم — النمرة ١٩٠

الرتبة	تاريخ التجنيد والترقي	تاريخ التخفيض	الاشارة لملف الخدمة
نفر	٨ـ٧ـ١٩٣٥	—	—
وكيل اباشي	٢٩ـ٨ـ١٩٣٩	—	—
اباشي	١ـ٧ـ١٩٤٢	—	—
جاويش	١ـ٥ـ١٩٤٣	—	—
بتجاويش	٢١ـ٥ـ١٩٤٩	—	—
صول	١ـ٤ـ١٩٥٢	—	—
معاون		—	—
نائب مأمور بوليس		—	—
مأمور بوليس "ضابط"		—	—

(١٤) التنقلات

* الاسم * النمرة ١٩٠
* تاريخ التجنيد ١٩٣٥/٧/٨ * المركز : بورتسودان
* المديرية : كسلا

التاريخ	نقطة المدينة	المركز	المديرية
١٩٣٥/٧/١٨ الى ١٩٣٧/٩/٣	نقطة المدينة	بورتسودان	كسلا
١٩٣٧/٩/٤ ١٩٤٠/٤/١	" الوصيف	"	"
٤٠/٤/٢ ٤٢/٣/٢٤	" المدينة	"	"
٤٣/٣/٢٥ ٤٤/١١/١٩	" الرئاسة	"	"
٤٤/١١/٢٠ ٤٦/٦/٩	" الوصيف	"	"
٤٦/٦/٢٠ ٥١/٧/٣٠	" سواكن	"	"
٥١/٨/١ ٥٢/٤/١٤	" كسلا	كسلا	كسلا
٥٢/٤/١٥ ٥٤/٨/٣١	" الطوارئ	الرئاسة كسلا	كسلا

(١) ان المجند رقم (١٩٠) تعين برتبة نفر في البوليس في عام ١٩٣٥ بمركز بورتسودان ،وظل بتلك المنطقة حتى عام ١٩٥١ حيث نقل الى مديرية كسلا .

(٢) ان بقاءه في مديرية واحدة (مديرية كسلا) ،وتنقله داخل بورتسودان من مركز الى آخر ،مع توفر حق السكن له ولاسرته جعله يتدرج في سلم الترقي الى الرتب المختلفة ليصل الى رتبة الصول في عام ١٩٥٢ دون أي تخفيضات كما يشير ملف خدمته. ويعني ذلك تجويده في العمل واخلاصه في أداء واجباته بعد ضمان استقراره من حيث السكن والعمل في وحدات مختلفة داخل مدينة بورتسودان.

(٣) يلاحظ أيضا المدة الزمنية التي استغرقها رجل البوليس رقم (١٩٠) في الوصول الى رتبة "الصول" وهي سبعة عشر عاما ، ومن المؤكد أنها قد تزيد لمن هم في غير الحال التي كان عليها هذا المجند من حيث عدم استقرارهم وعملهم في منطقة واحدة يتوفر فيها السكن ويقل النقل .

في المطلب الخامس ،طالبت المذكرة بتغيير زي البوليس ، والذي بقي على ماكان عليه منذ تأسيس القوة . وقد جاء اعتراض المذكرة عليه من عدة أوجه تلخصت في :

(١) ثقل مادته (قماش الزى) على الجسم مما يعيق الحركة بالنسبة لرجل البوليس ويجعل الزى غير عملى اضافة لذلك ،فان الزى بخامته تلك لا يلائم المناخ المتغير والمتفاوت من اقليم الى آخر فى السودان ؛

(٢) المظهر العام عند ارتداء الزى غير مشرف ،وقد جعل من رجل البوليس عرضة للسخرية والازدراء من الجمهور ويعزو ذلك الى السبب الاول ثم أن البوليس نفسه تعود على عدم الاعتناء بالزى •

نادت المذكرة فى مطلبها السادس والاخير ،بتخصيص اجازات للضباط والرتب الاخرى • وكانت عطلات واجازات البوليس الرسمية تمنح بموجب لوائح الخدمة المدنية لعام ١٩٢٩ بحكم ان قوة البوليس قوة مدنية • وقد خول القانون لمدير المديرية صلاحية منح عطلة محلية للضباط ،أما الانفار من هم فى دون رتبة الصول فمن حق قمندان بوليس المديرية التصديق لهم بعطلة محلية على ألا تتعدى سبعة أيام وبموجب قانون العطلات لعام ١٩٢٤ • وحتى العطلات المستحقة سنوية كانت أم محلية ،فهى تخضع لملء طلب واستكمال البيانات التالية قبل التصديق عليها : (٣١)

---

(٣١) رئاسة الشرطة ،ارشيف ، صندوق ٥٤ ، ملف ١٧ ــ ١ ــ ١ •

(١) سبب منح الاجازة ... ومدتها

(٢) عدد الايام التى منحت ،وهل كانت بمرتب أم بنصف مرتب أم بدونه .

(٣) تحديد تواريخ الاجازة .

(٤) تحديد المركز أو المديرية التى سيقضى فيها الاجازة ،

(٥) توضيح العنوان فى مكان قضاء الاجازة ،

(٦) على رجل البوليس عند وصوله الى منطقة قضاء الاجازة مقابلة الضابط المسئول فى المنطقة لتسجيل وصوله والتوقيع على ظهر شهادة الاجازة لقضاء الاجازة كما حددت له .

ومما ورد أعلاه ، يبدو واضحا التعنت فى منح الاجازات والحيطة والحذر فى تتبع ورصد قضائها فيما نصت عليه الشهادة التى تثبت ذلك . وكان أفراد البوليس يشعرون بالضيم تجاه مثل هذه البيروقراطية والتشدد خاصة وان العلاقات الاجتماعية كثيرا ما تفرض على الشخص الترحال والتنقل السريع ،وان البلد مترامية الاطراف ،صعبة المواصلات ووسائل النقل للسفر السريع والمريح .

وقد وردت بعض الملاحظات الاخرى ضمن المذكرة بخلاف تلك المطالب

منها ضرورة اعداد وسائل للترفيه لتأسيس أندية اجتماعية للبوليس، وضرورة مراجعة أسس الترقيات . (٣٢)

لم تجد المذكرة المرفوعة استجابة فورية ،بالرغم من أهميتها وما طرحته من نقاط وتوصيات . وكان أول رد فعل مباشر لها ،ان تشكلت لجنة من السكرتير الادارى ،ومساعده ،ومدير عام البوليس، ونائب مدير مديرية الخرطوم ،عهد لها بتدارس الموقف من كافة جوانبه تجاه المطالب المرفوعة فى المذكرة . وخرجت اللجنة بتوصيات عدة ،كان من أهمها ، خلق كادر وظيفى خاص ومنفصل لقوة البوليس عن بقية الموظفين فى الخدمة المدنية . كذلك أوصت اللجنة بضرورة اجراء دراسة متأنية للمطلب الخاص بانشاء مصلحة خاصة للبوليس. وأما بقية المطالب فقد علقت ولم تتخذ اللجنة قرارات بشأنها أو حتى توصيات.

من جهة أخرى ،نشطت المكاتبات بين المستشار القانونى ومدير عام البوليس والسكرتير الادارى حول المسودة الخاصة بقانون البوليس الجديد . وفى ١٨ مايو ١٩٤٩ أرسل مدير عام البوليس بالانابة المستر بيتى بونل C.C.Beaty Pownall رسالة الى المحامى العام Advocate General بمكتب المستشار القانونى ،أوضح له فيها أن السكرتير الادارى يرى ضرورة ارجاء البت فى أمر

---

(٣٢) حاتم بابكر هلاوى، نبذة عن تاريخ الشرطة فى السودان ، ص١٤ .

مشروع قانون البوليس الى حين الفراغ من تقرير د• مارشال عن الحكومة المحلية •

د•أ• هـ• مارشال والبوليس:

د•أ• هـ• مارشال خبير مختص فى شئون الحكم المحلى • بعد احرازه لشهادة الدكتوراه فى الفلسفة ،عمل كأمين لمجلس مدينة كوفنترى(١٩٤٤ـ ١٩٤٦) ، ثم التحق بخدمة حكومة السودان كمستشار مختص للحكم المحلى للحكومة ،ووصل الى السودان فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ • وقد حددت مهمته فى اعداد تقرير بعد البحث والدراسة فيما يختص بالحكومة المحلية وذلك خلال ستة أشهر • وأن يصحب التقرير ملاحظاته وتوصياته كنتاج لبحثه فيما يختص بالحكم المحلى فى السودان • (٢٣)

يقول د• مرشال فى تقريره :

" ••• لقد صرفت فى بحث مسألة مستقبل البوليس وقتا أكثر من أى خدمة أخرى تعرضت لها حتى الآن ـ لان حفظ الامن أساس كل تقدم وله مكانة خاصة من الوجهة الدولية والقومية ولذا فهو أحد الاشياء التى لا تستطيع أى حكومة أن تجازف

(٢٣) Sir James Robertson, Transition In Africa, P.127

بفسادها ... فلربما سبب النقص فى خدمات البوليس كارثة محققة... لقد وجدت اختلافا كبيرا فى الرأى عند الموظفين البريطانيين فيما يتعلق بمستقبل قوة البوليس ولذا فقد بذلت جهدا خاصا لأن أفحص التدابير الحاضرة للأمن العام من مصدرها الاصلى ولا حاجة لى بالقول بانى لست فى مركز يؤهلنى لاسداء النصح فى الفنون البوليسية ،اذ أنى مهتم فقط بالمبادى الدستورية الاساسية المعرضة للخطر . وسأجتهد فى بحث النقاط الجوهرية وتبسيطها على قدر الامكان". (٣٤)

لقد وصل د. مارشال الى السودان عام ١٩٤٨ ،ليجد البوليس بحسب ما وصفناه من أحوال سابقة ،موغل فى المركزية من حيث ادارته . فالقوه بموجب قانون البوليس لعام ١٩٢٨ تقع تحت الاشراف المباشر للحاكم العام ثم ينوب عنه فى الادارة السكرتير الادارى ويبقى منصب مدير عام البوليس اشرافى من الوجهة الاجرائية وتسيير أعمال ادارة قيادة البوليس بالرئاسة يوميا . بينما فى المديريات ،فالسلطات بيد مدير المديرية يفوضها جميعا لادارة قوة البوليس داخل حدود مديريته لقمندان بوليس المديرية ،ولكن يغلب على تسيير

---

(٣٤) د. أ. هـ. مرشال ،تقرير عن الحكومة المحلية فى السودان ،(مطبعة ماكور كوديل ،الخرطوم ١٩٤٩) ص ٧١ .

أمور البوليس على مستوى قاعدى هيمنة وسيطرة المفتشين ، وخاصة بعـــد تقليص صلاحيات المامير وتقسيم سلطاتهم ،ولعل ذلك الحال جعل د ٠ مارشال يقر ويعترف بعظم صلاحيات المفتشين بقوله : (٣٥)

" ان الصلة بين مفتش المركز والبوليس وثيقة بوجه خاص بالنسبـــة للنظام الغريب الذى يحتم على البوليس أن يحصل على سلطة قضائية لجميع تحرياته لاى قضية ،اذ أن لمفتش المركز صلة بها ٠

وقد زاد فى هذا التناقض وتداخل السلطات تنفيذ سياسة الحكـــم المحلى (١٩٢٧ ــ ١٩٥٥) وما تبع ذلك من هيمنة رجال الادارة الاهليـــة على شئون الحكم المحلى وظهور بوليس روءساء القبائل وتعاظم سلطاتهم ٠

اعتبر د ٠ مرشال أن قوة البوليس بوضعها الحالى ،قوة حكومية ، ولكن الاشراف عليها لامركزى لحد بعيد ٠ ويورد د ٠ مرشال حججا قوية دفاعـــا عن لامركزية البوليس ٠ ويصوغ الاسباب التالية التى تعبر عن رأيه المضـــاد لوضع قوة البوليس تحت ادارة مركزية : (٣٦)

---

(٣٥) د ٠ أ ٠ مرشال : المصدر السابق ، ص ٧١ ٠

(٣٦) د ٠ أ ٠ مرشال : المصدر السابق ، ص ٧٢ ٠

(١) ان المحافظة على النظام وان كانت من اختصاص الحكومة المركزية،الا أنه ومبدئيا قد ثبت بالتجربة أنها من اختصاص الحكومة المحلية (الاهالى والمواطنين قبائل أو أفراد) ،

(٢) مركزية قوة البوليس من المحتمل أن تجعلها آداة للاضطهاد ،

(٣) مركزية قوة البوليس تفقدها دقة النظام لتواجدها فى نقطة واحدة وفقدان روح التصرف للمناطق النائية ،

(٤) ستصبح أساليب القوة المركزية موحدة توحيدا كاملا لبلد صفته المميزة هى التنوع بين مراكزه .

ثم طالب د. مرشال بفصل السجون عن البوليس،على أن تكون السجون الكبيرة تابعة لرئاسة المديريات بينما تشرف السلطات المحلية على السجون المحلية . ثم اقترح بشأن البوليس وعوضا عن النظام المركزى ، الوضع التالى (٣٧):

" أن تشترك السلطات المحلية مع بعضها فى كل منطقة ، لتكون هيئات خاصة لاغراض البوليس ستكون هذه هيئات دستورية متحدة لها سلطات قانونية كاملة تنتخبها السلطات المحلية فى المنطقة ".

---

(٣٧) د. أ. مرشال : المصدر السابق، ص ٧٣ .

وعدد د٠ مرشال مزايا نظامه المقترح هذا في أنه يبعد قوات البوليس عن أي ضغط سياسي أو قبلي أو حزبي ٠ وان القوة بمنشأها المحلي تحافظ على الشعور المحلي وتنشط التنافس بين القوات ٠ كما وأنها بذلك ستبعد من الصرف المادي المتزايد ،ثم ان الاشراف المحلي عليها مدعاة لمزيد من التعاون ٠ وستحل مشكلة الترقيات بهذا الوضع الجديد للقوة وستحدد أعمال البوليس وأشغاله ويبعد من الاتصال المباشر أعضاء السلطة القضائية ٠

لقد رفع د٠ مرشال تقريره في ٢٤ أبريل عام ١٩٤٩ ،وجاء في نهاية الجزء الخاص بالبوليس في التقرير : (٣٨)

" ٠٠٠ انه يمكن انتهاز هذه الفرصة (عند تطبيق لا مركزية البوليس)، لسن قانون جديد لخدمة البوليس يتيح لهم حق المعاش بعد الخدمة وحقوقا أخرى أكثر ملاءمة للنظم الحاضرة ٠٠٠ "

ويمكن تلخيص تصور د٠ مرشال في دعوته لتبني تطبيق سياسة لامركزية في ادارة البوليس،أساسها سحب المفتشين من المراكز والاستعاضة عن ذلك بسلطات محلية يخول لها أمر الاشراف على البوليس على أن تضم لتلك

---

(٣٨) د٠أ٠ مرشال : المصدر السابق ، ص٦٢ ٠

السلطات الخاصة لاغراض البوليس قوات بوليس القبائل • بينما يرى د • مرشال أن مركزية البوليس تحت اشراف الحكومة ينبغى أن تطبق على بوليس مديرية الخرطوم بمدنها الثلاث ، الخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمان •

ان التوصيات التى خرج بها د • مرشال بشأن البوليس شابها بعض الغموض والتناقض خاصة فيما يختص بتكوين هيئة للبوليس تشارك فيها السلطة المحلية بوضع دستورى خاص ، لم يفصل د • مرشال كيفية اجراء ذلك وبأى دستور؟ كما وأن لا مركزية قوة البوليس على النحو الذى تصوره د • مرشال تفرز السلبيات التالية :

(١) زيادة النفوذ القبلى والعرقى والسياسى داخل الهيئات المقترحة مما يؤثر سلبا على حياد القوة أو البيئة التى ستشرف على ادارة البوليس على مستوى المديرية •

(٢) ينتج من ذلك تفتت الجهود التى تبذل فى حفظ الامن ، اذ أن الاشراف لن يكون مركزيا ، فلكل مديرية أو مجلس محلى سلطات وصلاحيات توفير الامن داخل حدوده ، مما يعنى كثرة الجرائم وصعوبة تعقب المجرمين ،

(٣) ستقل الخبرة عند تطبيق لامركزية البوليس وسينتج من ذلك أيضا ضعف التدريب •

(٤) سينعدم التخطيط السليم والشامل للقوة، كما ستفقد الاجهزة المختصة فى البوليس بفقدها الاشراف المركزى التعاون والتنسيق فيما بينها تحت قيادة واحدة.

وضع البوليس فى الهيكل الادارى العام للحكومة :

فى عام ١٩٤٩، اقتصرت الوظائف العليا فى حكومة السودان علـــى البريطانيين وبالتدرج التالى بيانه : (٣٩)

(١) الحاكم العام (السير روبرت هاو ١٩٤٧ ــ ١٩٥٥)
(٢) السكرتير الخاص لمعالى الحاكم العام
(٣) وكيل حكومة الســودان بالقاهرة
(٤) وكيل حكومة السودان بلنـــدن
(٥) كبير مهندسى التفتيش
(٦) ضابط الاتصال العـــام
(٧) مساعد وكيل حكومة السودان للترفيه.
(٨) مدير الزراعة والغابات
(٩) المراجع العام
(١٠) السكرتير الادارى
(١١) مفتش عام البوليس

(٣٩) د. الريح العيد روبن السنهورى، تقويم السودان لسنة ١٩٤٩، [illegible]

وتمثل هذه القائمة بمثابة التسلسل الدستورى لاهم الوظائف بدولة الحكم الثنائى فيما بعد منصب الحاكم العام • وستوقفنا فى السلسلة هذه أن ادراج منصب مفتش عام البوليس فى الدرجة الحادية عشرة مما يعنى تدهور حال البوليس من قيادته وحتى قواعده ،فى الوقت الذى تشهد فيه البلاد مذكرات احتجاج من قبل البوليس ومحاولات دراسة واصلاح كالتى رفعها د • مرشال •

أما فى المديريات ،فقد ظل تدهور الحال اداريا وسط البوليس كما كان ،وعلى مستوى المركز ،وبحسب مايتضح فى الملحق (رقم ٩) ، فان تدرج الرتب يبدأ بالمأمور وينتهى مادون ذلك الى رتبة الصول • وبحسب درجة الرتبة تمنح طبنجة للتسلح واحيانا بحسب أهمية المركز أو القسم • (٤٠)

أما تفاصيل قيادة البوليس بالرئاسة فى العاصمة ،فقد توسعت بعض مكاتب الرئاسة لمساعدة مدير عام البوليس فى الاشراف على القوة من الوجهة الادارية والفنية كالاتى : (٤١)

(١) مدير عام البوليس

(٢) مساعد مدير عام البوليس (ادارة)

---

(٤٠) راجع الملحق (٩)

(٤١) رئاسة الشرطة ، ارشيف ،صندوق ٥٤ ،ملف رقم ١٧ ــ ١ ــ ١ •

(٣) قمندان مدرسة تدريب البوليس

(٤) حكمدار الامن

(٥) حكمدار المباحث

(٦) حكمدار الادارة

- رئيس قسم الجوازات
- رئيس قسم الاجانب
- قسم البصمة

ويمكن القول أنه بحلول عام ١٩٥١ ، ظلت رئاسة بوليس السودان كما كانت منذ نشأتها احد أقسام مصلحة السكرتير الادارى ، ومدير البوليس بصفته الضابط الاعلى عبارة عن موظف تابع للسكرتير الادارى ومسئول لديه فى الاشراف على القوة من ناحية عامة .

وقد تزايد عدد القوة عام ١٩٤٩ ليصبح ٧٢٠٠ رجل بوليس وضابط موزعة على المديريات التسع وهى :[٤٢] الخرطوم ، كسلا ، المديرية الشمالية النيل الازرق ، كردفان ، دارفور ، بحر الغزال ، الاستوائية وأعالى النيل . وتتألف القوة من مشاة (بيارة) وقسم راكب (هجانة وسوارى) ، كما توجد

---

(٤٢) د . الربيع العبيد روس ، تقويم السودان لسنة ١٩٤٩ ، ص ٦٦ .

فرق احتياطية مدربة خصيصا على أساليب شبه عسكرية لمواجهة الطوارئ، ومجهزة بوسائل نقل (كالعربات) ميكانيكية .

وقد بلغت قوة البوليس في عام ١٩٥١، ١٠٧ ضابط و٦٢٥٠ من الرتب الاخرى . (٤٢)

---

(٤٢) عبد القادر الامين ، مرشد السودان الحديث ، (القاهرة ١٩٥١) ، ص ٨٦ .

الفصـــل الرابـــع

اضـــراب البوليـس فـــى عـــام ١٩٥١

الوضـع السياسى قبيل اعلان الاضراب :

كانت المذكرة التى رفعها مؤتمر الخريجين الى السلطات الحاكمـة فى مجموعها اعلانا للحرب الوطنية ضد الاستعمار البريطانى فى السـودان ، كما كانت بمثابة اعلان التعبئة العامة للجبهة الوطنية بكل عناصرها ،فاستيقظت عناصر القوة فى البلاد وازداد الوعى الوطنى . (١)

من كل ذلك، بدأت الادارة البريطانية فى السودان ، وكرد فعـــل على ماقام به مؤتمر الخريجين ، بدأت تخطط لمستقبل السودان بحيث تطبق عليه جميع الاساليب التى طبقها الاستعمار البريطانى فى البلاد الاخرى . وحتى تضمن لنفسها وجودا شرعيا ،وذلك بأن تقيم هيئة دستورية وتقيم حكومـة لتطاحن الاحزاب على كراسى الحكم والانجليز من الخلف يحركون الخيـــوط ويتحولون بذلك من حكام الى مستشارين يختفون وراء الحكام الوطنيين. ونحو تحقيق ذلك اتبع الانجليز ثلاث خطوات هامة ،خطط لها ونفذها المســـتر دوقلاس نيوبولد ،السكرتير الادارى (١٩٣٩ــ ١٩٤٥) ، والذى كان قد بـــدأ عمله مع حكومة السودان فى عام ١٩٢٠ ،ثم ترأس ادارة عدة مراكز كمفتش فـى الحكومة المحلية ،وعين فى عام ١٩٣٢ مديرا لمديرية كردفان حتى عام ١٩٣٨،

---

(١) د. أحمد ابراهيم دياب ، تطوير الحركة الوطنية فى السودان (١٩٣٨ــ ١٩٥٣) (الكويت ١٩٨٤) ، ص١٤٤.

(١٩٣٨ ـ ١٩٣٩) عين نائبا للسكرتير الاداري ، ثم تولى منصب السكرتير الاداري عام ١٩٣٩ ،وقد توفى بالخرطوم عام ١٩٤٥ . وقد تمثلت هذه الخطوات فى الآتى :

١ـ المجلس الاستشارى لشمال السودان :

كان المستر نيوبولد قد زعم فى خطاباته لمؤتمر الخريجين بأن الادارة البريطانية بصدد اتخاذ خطوات لاشراك السودانيين فى الحكم . وفى يناير ١٩٤٣ ،اثمرت جهود المستر نيوبولد بأن عين الحاكم العام لجنة خاصة مكونة من سبعة أعضاء ، أوكل لها مهمة البحث عن كيفية انشاء مجلس استشارى لشمال السودان . وتأكد للجنة بعد أن رفعت تقريرها ، ضرورة اصدار تشريع بتأليف المجلس الاستشارى وأنه لاضرورة لانتظار تشكيل مجالس المديريات التى ينتخب منها أعضاء المجلس الاستشارى .(٢) وفى سبتمبر ١٩٤٣ صدر أمر تشكيل المجلس الاستشارى ،وقد وصفه الحاكم العام بأنه "أعظم خطوة اتخذت حتى الآن فى حكومة السودان ." (٣)

ونص أمر تأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان على أن يتألف

---

(٢) Henderson, K.D.D., Making Of Modern Sudan, (London 1653) P.562

(٣) Henderson, K.D.D., Ibid, P.554

المجلس من رئيس المجلس وهو الحاكم العام ونائب الرئيس وهو السكرتير الادارى وقد صار سير دوقلاس نيولد أول نائب الرئيس، وعين ثمانية وعشرين عضوا، على أن يعين الحاكم العام ثلاثة أعضاء من كل مديرية من المديريات الشمالية الست. (٤) وهى مديريات الخرطوم، كسلا، كردفان، دارفور، الشمالية ومديرية النيل الأزرق. ويتم تعيين عضوين من بين أعضاء الغرفة التجارية السودانية على أن يكون احدهما سودانيا والآخر بريطانيا. ويعين الحاكم العام الثمانية أعضاء الباقين من السودانيين العاملين فى المصالح الاجتماعية والاقتصادية. كما للحاكم العام الحق فى تعيين أعضاء شرف فى المجلس وتم اختيار كل من السيدين الميرغنى والمهدى كعضوين فخريين لانهما من الاعيان. (٥)

وقد حددت سلطات المجلس بحيث أصبحت استشارية محضة، اذ أن موضوعات المناقشة كانت كلها من قبل الادارة البريطانية فى السودان، وكانت دورات انعقاد المجلس محددة تحديدا صارما. فالمجلس ينعقد مرتين فى السنة داخل قصر الحاكم العام ومدة كل دورة محددة بأربعة أو خمسة أيام. وقد عقد أول اجتماع للمجلس فى مايو ١٩٤٤ برئاسة الحاكم العام السير هربت هدلستون (١٩٤٠ ـ ١٩٤٧).

---

(٤) Sir James R., Transition in Africa, P.85

(٥) حكومة السودان ـ المجلس الاستشارى ص٦، دار الوثائق القومية ـ الخرطوم.

أما موقف مؤتمر الخريجين من صدور أمر تاسيس المجلس فقد جاء حازما تجاه مايمثله هذا التشريع من انشاء هيئة دستورية تهدد وجوده وعليه قرر معارضته ووجه انتقادا شديدا للادارة البريطانية بشأن تشكيل المجلس أرسل فى شكل مذكرة اشتملت على عدة اعتراضات أهمها :

١- ان المجلس الاستشارى لشمال السودان لايملك أى سلطات تنفيذية ،فهو مجلس لادارة السودان وليس مجلس للسودانيين بحكم أنه لايمثل كل السودان .

٢- رغم قلة عدد أعضاء المجلس ،الا أن جميعهم معينون ولم ينتخبوا بوساطة انتخابات عامة ،فهم ليسوا بممثلين للامة .

وحقيقة الأمر ،ان انشاء المجلس الاستشارى قد جاء نتيجة لتطور مؤتمر الخريجين السياسى وقيادته للحركة الوطنية وتقارب أهدافها مع الحركة الوطنية بمصر مما حدا بالمستر نيوبولد أن يكون المجلس الاستشارى ليحافظ على ولاء المعتدلين للادارة البريطانية ويضرب وحدة الحركة الوطنية ، الشىء الذى نجح فيه .(٦) بينما يرى هندرسون "أن نيوبولد كان يفكر فى قيام مثل هذا المجلس قبل أن يقدّم مؤتمر الخريجين مذكرته فى ابريل عام ١٩٤٢ .

Holt, P.M., A Modern History Of The Sudan, (London1972), P.148 (٦)

وتوقيت اتخاذ القرار يرجع الى انه كانت للحكومة رغبة شديدة فى انشاء مؤسسة تؤمل أن تحل مكان المؤتمر كواسطة وطنية للتشاور لكى يطمئن الشعب السودانى وخصوصا طبقة المعتدلين من المتعلمين التى يمكن ان ينتظر منها الرغبة فى التعاون مع الحكومة باعطائها نصيبا فى الادارة ووظائف أكبر مما كانت تشغله". (٧)

٢ـ السودنة :

يورد المستر روبرتسون فى مؤلفه :

" ... كان رأى أعضاء السفارة البريطانية بالقاهرة ـ عندما التقيت بهم عام ١٩٤٦ لمناقشة أمر تعديل اتفاقية عام ١٩٣٦ ـ أن الطريق الامثل لادارة السودان بعيدا عن ضغوط مصر وتأثيرها ، هو أن تبدأ عملية السودنة." (٨)

فى ١٧ أبريل ١٩٤٦ ، اعلن الحاكم العام فى خطابه أمام المجلس الاستشارى ، أعلن تكوين لجنة لسودنة وظائف الخدمة العامة وكانت طبيعة وضع اللجنة أنها ملحقة بالمجلس الاستشارى . وقد بدأت اللجنة أعمالها ورفعت

---

(٧) Henderson,K.D.D.,The making Of Modern Sudan,P.553

(٨) Sir James R.,Transition In Africa,P.85

تقريرها في نفس العام ،وحسب ما اقترحت في توصياتها ،فقد كان من المتوقع ان تكتمل سودنة ٢ر٦٢٪ من الوظائف التي يشغلها الاجانب في عـــام ١٩٦٢ ، بما فيها وظائف الجيش بقوة دفاع السودان والبوليس كما أوصـــت بضرورة الغاء تعيين الاجانب بقوانين الخدمة المعاشية ،كجزء من سياســـة السودنة ،وقد طبقت هذه التوصية بصورة فورية ،حيث اتبع في عام ١٩٤٧ نظام جديد في تعيين الاجانب يقضي بمنحهم عقودات عمل قصيرة الأمد بحـــد أدنى ٧ سنوات وأقصى ٢٠ سنة دون معاشات • (٩)

٢ـ الجمعية التشريعيـــة :

وهي الخطوة الثالثة التي اتخذتها الادارة البريطانية بعد تكوين المجلس الاستشاري وبدء عملية السودنة في محاولاتها لدرء خطر مؤتمر الخريجـــين الماثل تجاهها في اذكاء الحماس الوطني واستقطاب المواطنين نحو العداء السافر للسلطات الاستعمارية ومواجهتها • وقد طرح اقتراح انشاء الجمعيـــة التشريعية في اجتماع المجلس الاستشاري في مايو ١٩٤٧ وهو أول اجتمـــاع يحضره الحاكم العام الجديد السير روبرت هاو (١٩٤٧ ـ ١٩٥٥) بعـــد توليه مهام منصبه الجديد • وقد أقر الحاكم العام مبدأ شمولية الجمعية في

---

(٩) Mekki Abbas, Sudan Question, P.106

عضويتها لكل مديريات السودان ، بما فيها المديريات الجنوبية .

وبعد جهود مضنية ومكاتبات بين الخرطوم والقاهرة ،بدأ الحاكم العام فى تطبيق قانون الجمعية التشريعية الجديد ،وانعقدت أولى الجلسات للجمعية عام ١٩٤٨ . وكان القانون الجديد يقرر اقامة جمعية تشريعية من خمسة وتسعين عضوا بعضهم بالانتخاب وبعضهم بالتعيين، بينهم عدد من الموظفين السابقين، عشرة ينتخبون مباشرة من المدن وخمسة وخمسين انتخاب غير مباشر فى الريف وثلاثة عشر من الموظفين السابقين وعشرة يعينون بواسطة الحاكم العام وستة من الانجليز الاعضاء فى المجلس التنفيذى .(١٠) وكان قد استبدل مجلس الحاكم العام بمجلس تنفيذى جديد مكونا من اثنى عشر عضوا فيهم ستة سودانيين وستة بريطانيين .

وفى أول اجتماع للجمعية انتخب السيد عبد الله خليل رئيسا للجمعية ، وهو ضابط سودانى عمل فى الجيش المصرى وشارك فى الحرب العالمية الاولى ثم واصل خدمته العسكرية فى قوة دفاع السودان عام ١٩٢٦ . وتقاعد برتبة عميد ،حيث زاول بعد ذلك العمل السياسى ليصبح سكرتيرا لحزب الامة ، ثم وزيرا للزراعة عام ١٩٤٩ ، ثم رئيسا للوزراء (١٩٥٦ ــ ١٩٥٨). وقد

---

(١٠) Duncan, J.S.R., The Sudan Path To Independence, (London 1957), P. 136

بلغ أعضاء الجمعية فى عام ١٩٤٩ فى جملته ثمانية وسبعون عضوا منهم ثلاثة عشر عضوا بالتعيين . (١١)

لقد تباينت ردود الفعل داخل مؤتمر الخريجين تجاه السياسات التى تبنتها الادارة البريطانية . فقد عارض المؤتمر المجلس الاستشارى وقرر مقاطعته وعدم الاشتراك فيه أو الاعتراف به ، بل قرر المؤتمر فصل أى عضو ينضم الى المجلس الاستشارى . (١٢) وكان هناك شبه اجماع لاعضاء المؤتمر على عدم الدخول فى اى مؤسسة او هيئة دستورية أو قانونية والانجليز مازالوا بالبلاد ، وتم رفع الشعار :

" رفض المؤسسات الاستعمارية ولو جاءت مبرأة من كل عيب" (١٣)

وكما كان منتظرا فان مؤتمر الخريجين انتقد كل تلك الخطوات انتقادا شديدا ونظم المظاهرات فى جميع مدن السودان الرئيسية احتجاجا على تلك السياسات والتى رأوا انها لاتعطى السودانيين نصيبا له أثر فعال فى حكم بلدهم .

---

(١١) د . الريح العيدروس السنهورى ، تقويم السودان لسنة ١٩٤٩ ، ص ٦٦ .

(١٢) مذكرات المرحوم اسماعيل الازهرى ، الحلقة ٣١ ، جريدة الايام ، ١٣ يوليو ١٩٥٧ . الناشر : بشير محمد سعيد

(١٣) مذكرات خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية ، ص ٩٢ .

العمل النقابى السرى فى البوليس :

لقد عبأت مواقف مؤتمر الخريجين ازاء تلك السياسات الاستعمارية الشارع السياسى السودانى بكافة قطاعاته ومن ضمنها البوليس. كما لعبت الصحف دورا كبيرا بعد انتشارها فى بعث الروح الوطنية والتى خمدت زمنا منذ اتفاقية عام ١٩٣٦ . أما بالنسبة للبوليس فقد تحرج موقفه وتأزمت أوضاعه بعد أن رفضت مذكرة عام ١٩٤٨ والتى تم رفعها بشأن تحسين أوضاع قوة البوليس.

ومنذ عام ١٩٤٦ ،بدأت تجتاح الخرطوم تظاهرات عارمة يقودها الطلاب ، وقد خلقت كثيرا من الفوضى والاضطرابات . وقد سعت السلطات الحاكمة ــ كسبا للوقت ــ ولتهدئة الاحوال خلق مثل تلك المؤسسات ،الا أن المظاهرات التى اندلعت استهدفت تلك الهياكل الاسمية ،ولم يكن بوليس السودان بمنأى عمّا يجرى ويحدث فى الشارع السياسى. وبدأ متأثرا بما حوله ،وتم تشكيل لجان سرية للعمل التضامنى والنقابى داخل البوليس، ويمكن رد هذه اللجان من حيث نشأتها التاريخية الى ماقبل مذكرة عام ١٩٤٨ . وقد أخذت تلك اللجان عدة مسميات ،ومن ضمنها ما أورده السير ج. روبرتسون فى مؤلفه :

"كنت فى مرات عديدة أتلقى محادثات هاتفية باصوات متشابهة

تسألنى : " متى ستعطوننا حريتنا ؟ وكنت أرد عليها : أوه ، وهل أنتم مسجونون ؟ ومرات أخرى كنت أتسلم خطابات ورد فيها : " نحن نمتلك بنادق ومسدسات ،وأنت هدفنا الأول فى القائمة التى بحوزتنا والتى نريد تصفيتها ". وقد سلمت تلك الرسائل الى البوليس، واحيانا كنت أسمع وقع أقدام فى منتصف الليل ، وأسأل : ومن الذى هناك ؟ ماذا تريد ؟ وتأتينى الاجابة : نحن البوليس السرى ". وقد شكوت ذلك الى سلطات البوليس. وفى الليلة التى تلتها ،عندما عدت متأخرا ،وجدت رجلين كالشحاذين جالسين عند مدخل المنزل، وسألتهما "من هنا ،وماذا يريدان؟ " فانحنيا واجابا : " البوليس السرى ". (١٤)

ان انتظام العمل النقابى للبوليس قد بدأ أولا فى مديرية الخرطوم عندما تكونت لجنة تمهيدية لمعالجة مشاكل البوليس وذلك فى عام ١٩٥٠ . وهى لجنة سرية غير معلنة ،جاء تكوينها بعد أن أثمرت جهود المرحوم الحكمدار بالمعاش أحمد جلى وبلال العوض وآخرين ،حينما عملوا على جمع عدد من خريجى المدارس الابتدائية وادخلوهم مدرسة البوليس فى أم درمان لتلقى كورسات تدريبية لفترة ثلاثة أشهر . وتخرج فى عام ١٩٥٠ عشرة أشخاص من هؤلاء للعمل

---

(١٤) Sir James R., Transition in Africa, P.95

فى البوليس،وكونوا رابطة متحدة ملأت الفراغ الاجتماعى ووطدت عرى الترابط الاخوى بين رجالات بوليس مديرية الخرطوم ، وذلك عبر فصول محو الأمية التى باشر العمل فيها هؤلاء المتخرجون وسط صفوف الأميين من أفراد بوليس الخرطوم . (١٥)

وفى تطور آخر ، تم تكوين لجنة تمهيدية ،بدأت أعمالها مباشرة بتصدير المنشورات والتى كانت فى بدايتها تحدث عن ضرورة تلقى العلم ومحو الامية بين صفوف رجال البوليس كعنصر مهم لرفع كفاءة البوليس والأمن والمواطنين عامة . ثم كلف كل عضو من الأعضاء العشرة بتكوين خلية سرية لايتعرف على أعضائها حتى أعضاء اللجنة التمهيدية (التنفيذية) أنفسهم . وعلى كل عضو من أعضاء الخلية تكوين مجموعة مماثلة . وعلى اثر ذلك تكونت لجان بوليس مديرية الخرطوم فى كل الأقسام والمراكز المختلفة ،كما أوفدت اللجنة بعض مناديبها الى مدنى وبورتسودان . (١٦)

---

(١٥) نقيب (م) محمد عبد الله محمد ،تاريخ جهاز الشرطة فى السودان ، بحث دبلوم ،معهد الدراسات الافريقية جامعة الخرطوم، ١٩٨٠ ،ص ٥٥ ـ ٥٦.

(١٦) نقيب (م) محمد عبدالله محمد ، المصدر السابق،ص ٥٧ .

وقائـع تنفيذ الاضراب :

لقد ضمت لجنة بوليس مديرية والتى خططت للاضراب ثم نفذته ، الاعضاء الآتية أسماؤهم :

١ــ عثمان عبدالرحيم (رئيسا)

٢ــ محمد الزبير محمد (نائبا للرئيس)

٣ــ وداعة الله الطيب

٤ــ محمد على فضال

٥ــ مختار حسين

٦ــ عبد الغنى أبوعوف

٧ــ عوض الكريم قسم السيد

٨ــ مساعد مالك

٩ــ على عبد الله

١٠ــ حسن على محمد نور

١١ــ عثمان عبد الجليل

١٢ــ عبد الكريم محمد الحسن (١٧) (الناطق الرسمى باسم اللجنة)

عقدت اللجنة عدة اجتماعات وتباحث اعضاؤها كيفية تنفيذ الاضـرابـه

وقد ساعدهم فى ذلك عاملان هاما ن هما :

---

(١٧) جريدة الصراحة ، العدد ٢٥٧ ، ١٩ يونيو ١٩٥١ ، ص٢ .

١ـ عامل مباشر تمثل في تصرفات قمندان بوليس مديرية الخرطوم المستر جيمس برايس والذى لم يكن موفقا في قراراته وتصرفاته تجاه الاحداث. فقد عمد المستر برايس الى توقيع أقصى العقوبات الادارية والايجازية على أبسط المخالفات . اذ لم يكن يبدر لاى خطأ مهما كان حجمه ، وكان يحلم ـ وقد عمل بقوة بوليس اسكوتلانديارد ـ بخلق جهاز بوليسي مقتدر بحسب ماخبره ورآه هناك في لندن ، ناسيا أو متجاهلا عدة اعتبارات انعدمت للقوة التى تحت يديه ، وتوافرت هناك في بريطانيا .

٢ـ العامل الثانى ، وهو غير مباشر ، يرد الى تزايد الحس الوطنى والشعور القومى بفئات وقطاعات كبيرة من الشعب السودانى بضرورة العمل الوطنى المنتظم والمتحد ضد الاستعمار ولنيل الاستقلال وبخاصة في أوساط الطبقة المتعلمة المستنيرة . فمؤتمر الخريجين بلغ عدد أعضائه في سنة ١٩٣٨ ، ١٠٨٠ عضوا ، ارتفع هذا العدد في عام ١٩٤٢ الى ٥٢٨٠ وفي عام ١٩٤٤ وصل عدد أعضائه للرقم ٩٤٠٠ عضوا .(١٨) وليس هذا بالرقم الهين بالنسبة للسودان في عدد سكانه وفي ظروفه وأوضاعه . ومع ذلك كان هؤلاء الاعضاء منتظمين في دفع اشتراكاتهم ويقومون بخدمات منتظمة لتحقيق أهداف وأغراض المؤتمر . ولم يكن البوليس بلجانه لسرية وتنظيماته بمعزل عن الحركة السياسية

---

(١٨) أحمد خير ، كفاح جيل ، ص ١٢١ .

بالوعى الوطنى الذى عم البلاد قاطبة • بل تفاعل معه وانفعل ، ووصل الأمر ذروته بأن عقدت بعض اجتماعات نقابة البوليس فى دار اتحاد العمال بالخرطوم مما يعطى الدفة السياسية الكاملة لكل مخططات البوليس وتحركاته ، ومن بينها الاضراب • (١١)

وفى يوم الثانى من يونيو ١٩٥١ ،اجتمعت اللجنة التنفيذية للبوليس فى منزل أحد رجالات البوليس بالخرطوم بحرى ،وكان هدف التجمع ظاهريا ، حضور وليمة بمناسبة ختان انجال زميل لهم ،بينما باطنا كان غرض الاجتماع بحث خطوات المستقبل القريب والبعيد لقوة البوليس وبحث كيفية تحسين أوضاع البوليس • وقد تسرب خبر الاجتماع الى الادارة البريطانية ،فداهموا المنزل ، وكان عدد المجتمعين هناك حوالى الستين رجلا • وقد قاد حملة المداهمة ، قمندان بوليس مديرية الخرطوم ، المستر جيمس برايس • وماعلمت القوات التى أرسلت بهدف الاجتماع ،حتى سارعت وانضمت للمجتمعين وخرجت على اثر ذلك مظاهرات عديدة فى اليومين التاليين •

وفى يوم ٥ يونيو ١٩٥١ ،تقرر فصل أعضاء لجنة البوليس ،وبسماع النبأ ، خرج افراد بوليس مديرية الخرطوم فى تظاهرات صاخبة اجتاحت نواحى العاصمة

---

(١٦) نقيب (م) محمد عبد الله محمد ، تاريخ جهاز الشرطة فى السودان،ص٦١ •

المثلثة في كل شوارعها ، وكانت قوات الطوارئ التي ترسل لاخماد تلــك التظاهرات تنضم الى المتظاهرين .(٢٠)

كان الحاكم العام بالانابة المستر جيمس روبرتسون في جولة بالمديريــة الشمالية وقتذاك . وناب عنه المستر لويس جيك LOUIS CHICK السكرتــير المالي ، وقد أعيته الحيلة في تصريف أعباء الحاكم العام مع تصاعد الاحــداث رغم خبرته وتمرسه في العمل الاداري والمالي ، فقد التحق بخدمة حكومة السودان في عام ١٩٣٠ ، وتقلد منصب نائب السكرتير المالي عام ١٩٤٤ ، ثم عين سكرتيرا ماليا عام ١٩٤٩ ، وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٥٣ حينما نقــل الى نيجيريا . وعندما عاد المستر روبرتسون الى محطة سكة حديد الخرطــوم استقبله المستر لويس وأفاده بالاتي :(٢١)

" ... حدثني المستر لويس ، بعد وصولي الى محطة السكــة حديد بالخرطوم ، بأن بوليس المدن الثلاثة ، الخرطوم ، بحــري ، وأم درمان ، قد دخلوا في اضراب عن العمل واحتلوا الثكنات الخاصة بهم ، بما فيها مخازن السلاح والذخيرة . وقد نفذ الاضراب كافــة

---

(٢٠) جريدة الصراحة ، ١٩ يونيو ١٩٥١ ، ص٢ .

(٢١) Sir James R., Transition In Africa, P.142

رجال البوليس وفى مختلف الاقسام والنقاط مما فتح الباب على مصراعيه للمجرمين واللصوص للنهب والسرقة وقد شهدت مدينة الخرطوم بحرى احراق أحد اللبارى من قبل بعض من المتبطلين العاطلين عن العمل ، وبعد هذا شيء يسير لما يمكن توقعه من أحداث جسام وفوضى لاحقة • ولكن من حسن الحظ أن مفتشى المراكز قد جندوا بعض الجنود كقوات خاصة أو قوات طوارئ ، كما استأجرت بعض العربات للحفاظ على الدوريات بحسب جداولها • وبعد التشاور مع سلطات البوليس فى الخرطوم والمديريات الاخرى، قررت استجلاب قوات اضافية من المديريات ، وبالفعل استدعيت قوات الهجانة من الابيض، واخرى من القضارف • وفى هذه الاثناء تواصلت الجهود من قبل الضباط والحاكم العام بالانابة (المستر روبرتسون) لاثناء أفراد البوليس المضربين واقناعهم بالعودة الى العمل • وقد تكشف لى من خلال محادثاتى مع المستر لويس (الحديث هنا مازال للمستر روبرتسون)• أن لجنة البوليس، لا تحبذ اللجوء الى استخدام العنف ، وأنها تأثرت كثيرا بنفوذ بعض قادة الشيوعيين المتمرسين من أمثال محمد السيد سلام والشيخ الشفيع (ويقصد الشفيع أحمد الشيخ) واللذين تسللا ليلا الى سكن أفراد البوليس، وحرضوهم على الفتنة والاضراب وذلك بتوزيع عدد

من المنشورات التى تحتوى على شعارات تناهض السلطة الحاكمة وتدفع بهم لتنفيذ الأضراب والعصيان "

لقد أكد المستر روبرتسون ماكنا قد أوردناه سابقا ،وأمن على نقـــاط هامة أقر فيها بالآتى :

(١) وجود لجنة للبوليس ،خططت للاضراب بعد عمل سرى نقابـــى متصل ومنظم.

(٢) اعترف بوجود رباط قوى وتفاعل كامل بين رجالات البوليـــــس والشارع السياسى تمثل فى ما أسماه "باتصالات بعض قـــادة الشيوعيين بالبوليس" محرضين اياهم على الاضراب والثورة .

(٣) تدهور الموقف الامنى بالخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمـــان هدد أركان الادارة البريطانية وقوض من سلطانها الشيء الذى دفعها لاستدعاء قوات من خارج العاصمـة .

(٤) رغما عن وقوع مخازن السلاح داخل منطقة اعتصام أفـــــراد البوليس الا أن مسلكهم لم يشر الى العنف،وهو فى ذلــك كأنما به يسترجع أحداث ثورة ١٩٢٤.



(٥) استمرار المحاولات للوصول الى صيغة توفيقية ترضى كـــلا الطرفين ،حتى يعود بعدها أفراد البوليس الى أعمالهـــم

ويستتب الامن ٠

وقد كشفت الاحداث فيما بعد ،أن قرار فصل أعضاء لجنة البوليس كان قد تم بتصرف فردى من المستر برايس قمندان بوليس مديرية الخرطوم ، وتواطأ معه مساعده ،وهو عبد النور خليل أفندى وكان سودانيا ٠ (٢٢)

فى ٦ يونيو ،أى بعد أن صدر قرار فصل أعضاء لجنة البوليس بيوم واحد اتصل مدير مديرية الخرطوم بالسكرتير الادارى بالانابة وهو المستر دنكان كمنق DUNCAN CUMMINGوالذى التحق بخدمة حكومة السودان منذ عام١٩٢٥، وتدرج فى المناصب المختلفة حيث عين مديرا لمديرية كردفان عام ١٩٤٩،ثم سكرتيرا اداريا بالانابة عام ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ ،ونقل بعدها ليشغل منصب رئيس ادارة الحكومة المحلية لاقليم ارتريا ، كان سبب اتصال مدير مديرية الخرطوم بالمستر دنكان،اطلاعه على فحوى مذكرة بوليس الخرطوم المطلبية والتى تسببت فى الاضراب ٠ وقد شملت المذكرة نقاط ثلاث هى : (٢٣)

١ــ اعادة جميع المفصولين من اعضاء اللجنة الى عملهم ٠

٢ــ ابعاد قمندان بوليس مديرية الخرطوم ومساعده من الخدمة ٠

---

(٢٢) جريدة الشعب ، السبت ٩ يونيو ١٩٥١ ،ص٣ ٠

(٢٣) جريدة الصراحة ، ٩ يونيو ١٩٥١ ، ص٢

٦ـ قبول فكرة قيام "اتحاد للبوليس" على أن يضع مدير عـــام البوليس دستور الاتحاد المعنى •

وفى ٩ يونيو ١٩٥١ ،استطاعت احدى وحدات قوة دفاع السودان ان تدخل ثكنات البوليس ليلا حيث كان الكثير من أفراد البوليس نائمون ،وحملت الذخيرة والاسلحة من المخازن ،ثم أمرت السلطات بعد ذلك بالقبض علـــى أعضاء اللجنة التمهيدية للبوليس،كما منحت مهلة قصيرة لافراد البوليس للعودة الى أداء واجباتهم ورفع الاضراب أو مواجهة الفصل من الخدمة •

وفى العاشر من يونيو ،وجه السير روبرتسون نداء للبوليس من محطـــة راديو أم درمان وصف فيه توقف البوليس عن العمل واداء واجباته بأنــــه مخالف للقانون (قانون البوليس لعام ١٩٢٨) واعتبر ذلك تمـردا ،ومما جاء فى النداء : (٢٤)

" ••• ان الحكومة ستعتبر أى فرد من أفراد البوليس لم يقدم نفسه حتى الساعة السادسة من صباح اليوم الاحد ١٠ يونيـو للقيام بواجبه ، كأنه قد ترك الخدمة وأخل بالعقد المـبرم

---

(٢٤) جريدة السودان الجديد ،العدد ١٣٣٤ ، ١٠ يونيو ١٩٥١•

بينه وبين الحكومة ،والحكومة لاتقيد نفسها باعادة استخدام أى شخص تهرب من أداء واجبه " .

وقد تفاقم الموقف بعد صدور هذا النداء ،اذ لم يعد لمواصلة العمل سوى عدد قليل من الانفار . بينما فى أثناء ذلك ،تعرض سوق أم درمان وبعض مساكنها للنهب والسرقة . وامعانا فى فشل الحكومة وتخبط سياستها تم القاء القبض على محمد السيد سلام رئيس اتحاد العمال انذاك بوصفه المحرض الاساسى من وراء الاضراب .

ومن بيان الحكومة الذى اذيع عبر راديو أم درمان ،يمكن أن نستشف نقطتين أساسيتين لخصت فيهما السلطات الحاكمة الامر برمته .

١- يعتبر تهرب بوليس الخرطوم من أعماله واداء واجباته ، وهو قوة نظامية ، يعد تمردا وعصيانا للأوامر والتعليمات.

٢- ان من وراء رجال البوليس زعماء وقياديين دفعوهم للاضراب ليتحرج موقف السلطات الحاكمة ،وليس من أغراض وأهداف أولئك الزعماء نفع البوليس أو مصلحته، لكنهم يبغون الضرر بالسودان وبوليسه .

ان اعتقال أعضاء لجنة البوليس وبعض النقابيين الآخرين لم يحد من سورة رجالات البوليس بل انفجر الوضع واستفحل حينما وصلت برقية الى لجنة بوليس الخرطوم من بوليس السكة حديد بعطبرة ، تؤيدهم وتساند موقفهم • وشكل بوليس السكة حديد في عطبرة لجنة تمهيدية على غرار لجنة الخرطوم ، واصدرت قرارين هامين هما :(٢٥)

١ـ القيام بتظاهرة تأييد ومساندة لبوليس الخرطوم ،

٢ـ الدعوة للاضراب تضامنا مع بوليس الخرطوم والمطالبة باعادة المفصولين بالخرطوم دونما قيد أو شرط ،

هذا المد الجارف لاضراب البوليس ، وداخل جهاز حساس ، من المفترض فيه حفظ الأمن وكيان الدولة ، ارغم الادارة البريطانية الى اعلان حالة الطوارئ يوم ١٠ يونيو وذلك بنص قرار الحاكم العام رقم (١٢) بمقتضى قانون قوة دفاع السودان لعام ١٩٣٩ على نطاق حدود مديرية الخرطوم ولاول مرة في تاريخ دولة الحكم الثنائي ، ومنذ صدور قانون الطوارئ • وقد جاء في البيان تفصيلا مايلي :(٢٦)

---

(٢٥) جريدة السودان الجديد ،العدد ١٢٣٦ ، ١٢ يونيو ١٩٥١ ، ص ٣ •

(٢٦) جريدة السودان الجديد ،العدد ١٢٣٦ ، ١٢ يونيو ١٩٥١ ،ص ٣ •

١ـ أن تباشر قوة دفاع السودان سلطات البوليس وذلك بجميع ضباطها وصف الضباط والعساكر .

٢ـ لهذه القوات ، واثناء تأدية واجباتها ، سلطة القبض بدون اذن أو الحبس لمدة لاتزيد عن أربع عشرة يوما بموجب أمر من قمندان البوليس دون احضار المقبوض عليه أمام قاضي لتوجيه تهمة ضده .

٣ـ عند حدوث هياج أو ازعاج أو نهب ، يباشر البوليس جميع السلطات التي تمنح له لحفظ الامن والنظام العام مع وجود الاحكام العسكرية .

وقد ذيل الامضاء في آخر البيان بالكلمات " مكتب الاتصال العام" ولم يستطع المضربون الصمود لفترة طويلة ، أما من جانب السلطات الحاكمة فقد انتهت المؤامرة بالخرطوم كما وصفها المستر روبرتسون في ١٣ يونيو ١٩٥١ :(٢٧)

" ... واستوعبنا مجددا حوالي ١٠٠٠ من رجال البوليس بينما أحلنا ٢٥٠ للمعاش"

---

(٢٧) Sir James R., Transition In Africa, P.143

لقد كان تعداد قوة بوليس الخرطوم ألف وثمانين شخصا ،والعـــدد الذى أحيل الى المعاش بالفصل يوازى ربع قوة البوليس تقريبا . بينما فـى بورتسودان،قدم سبعة عشرة شخصا من أفراد البوليس للمحاكمة ،وتم فصل ثمانية عشرة آخرون،واستوعب عشرون نفرا مجددا . (٢٨)

لقد كان خروج البوليس فى تظاهرات منظرا فريدا ،وكانت تلك أيـام مشهودة لم يألفها المواطنون بعد . وجملة ماصمده المضربون كانت سبعة أيام ، نفذ خلالها الاضراب بنسبة ١٠٠% . وكان المتظاهرون من أفراد البوليـــس يجوبون شوارع الخرطوم وهم يهتفون : (٢٩)

" تحرير تحرير يابلادنا والاستقلال يابلادنا "

وكانت الجماهير تقابل المتظاهرين على امتداد الطريق وتهتف معهم ، بل ان بعض المواطنين نزلوا الى الشارع وشاركوا فى التظاهرات .

أما موقف القادة الوطنيين وزعماء الاحزاب ،فقد كان فيما يبدو عـــدم مساندة الاضراب . ويتضح ذلك من نتائج لقاءات اللجنة المصغرة التى شكلتها

---

(٢٨) جريدة الصراحة ،العدد ٣٥٧ ، ١٩ يونيو ١٩٥١ .

(٢٩) نقيب (م) محمد عبد الله محمد ،تاريخ جهاز الشرطة فى السودان ،ص ٦٠ .

لجنة البوليس للاتصال فى زعماء الاحزاب . وقد التقت اللجنة المصغـــرة بالسيدين عبد الرحمن المهدى وعلى الميرغنى ،الا أن نتائج محصلتها مـــن المقابلتين لم يكن ايجابيا . فكما يرى السيد عبد الكريم محمد الحسن ،عضو اللجنة والناطق الرسمى باسم اللجنة التمهيدية للبوليس : (٢٠)

" كان رد السيد على الميرغنى : فليوفق الله الجميع . وسكت على هذا ، بينما قال السيد عبد الرحمن المهدى : مطلبكم مطلب الشعب السودانى ،نتمنى استقلال البلاد " .

وعند لقاء أعضاء اللجنة بالسيد عـبد الله خليل رئيس الجمعية التشريعية وقتذاك جاء رده : (٢١)

" انتو ما عارفين ان هذه الحركة مخلة بالنظام والقانون ،وفى امكان الحكومة أن تبيدكم عن آخركم "

وعند مناقشته من قبل أعضاء اللجنة ، واشتداد الحوار ،قام بطردهم مـــــن مكتبـــه .

---

(٢٠) نقيب (م) محمد عبد الله محمد ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٢١) نفس المصدر ، ص ٦٠ .

ان هذه المواقف تجاه اضراب البوليس وحركته ،ومن قبل القادة الوطنيين وقتها يصعب تفسيرها ،وفى ذلك كتبت جريدة "الشعب" تحت عنوان "شعب بلا قادة" ،كتبت تقول : (٣٢)

"واعجب من هذا النظام وحكامه (الادارة البريطانية) ، أمر هؤلاء القادة الوطنيين ، وزعماء الاحزاب ... أين هؤلاء القادة الوطنيون المجاهدون من هذه الاحداث (اضراب البوليس وما صاحبه من تطورات) التى دارت رحاها فى وطنهم هذا ؟... اننا نوشك أن نطلقها صريحة فى وجه قادتنا الوطنيين وزعمائنا المجاهدين اننا لم يعد لنا فيكم أمل ، ولم يعد لنا فيكم رجاء ، وهل يبقى مثل تخاذلكم أمل أو مثل انصرافكم وصمتكم رجاء".

هذا التطرف صاحبه موقف بعض الجرائد الماثل للحياد ،حيث اكتفت بنقل نصوص الاخبار حول الاضراب دونما تعليق أو تحليل ،ومثال ذلك ما كتبته جريدة "السودان الجديد" فى عددها الصادر يوم ١٢ يونيو ١٩٥١ :

"نتيجة للوساطات والانذارات التى سبقت ،رجع الى العمل حتى صباح اليوم (من أفراد البوليس) عدد كبير من صف الضباط وانفار البوليس ،وقد أمر جميع انفار البوليس المصريين غير المتزوجين بالجلاء

---

(٣٢) جريدة الشعب ،العدد ١٦٤٢٨ ، ٨ يونيو ١٩٥١ ،ص ٢

عن القشلاق ، كما أعطى الذين يحولون أسرا فرصـة خمسـة أيـام " .

ومع تصاعد الاحداث وتلاحقها ،والتزام القادة الوطنيين الصمت المطبق تواصل جريدة الشعب تساؤلاتها فى هذا لتكتب قائلة : (٢٣)

" يصعب على من يريد ان يصور الموقف السياسى الداخلى فصل ذلك ،لدقة خطوط السياسة الداخلية أو لاختفائها مـدة واحدة خاصة اذا أردنا أن نصور موقف المعارضة واحزابنا الوطنية ولقد مرت فترة اضطراب ،واعنى بها فترة اضراب البوليس فـى العاصمة ...

اننا نكتب هذا لا للعودة الى حديث الاضراب وما انتهى اليـه اليوم لاننا مازلنا نلمح عقابيل ذلك الاضراب لا من محيط رجال البوليس الذين سجن منهم من سجن ورفت من رفت ... ولا من محيط العمال الذين مازالت اجتماعاتهم مستمرة وحماسهم يقـوى .. ... وانما نحن نلمح عقابيل ذلك الاضراب فى صورة تدعـو الى الخوف والاشفاق فى محيط الاحزاب الوطنية والهيئـات السياسية التى عاشت معنا فى ظل ذلك الاضراب ،والاضـراب فى ظل قانون الطوارئ واثناء المحاكمات القاسية . وعاشـت

---

(٢٣) جريدة الشعب ٢٠ يونيو ١٩٥١ ،ص ٥ .

محنا وهي تسمع وتقرأ تعليقات حكومة السودان على تلك الاحداث التي اهتز لها كيان ووجدان هذا الشعب ثم لم تقل شيئا ولم تواجه هذه الاحداث برأى ولا عمل . ان المواطنين في كل موضع يتساءلون : أين أحزابنا ؟ ويتساءلون أنهاية الجهد هذا الصمت؟ أآخرة الجهاد هذا السكون؟ ويتساءلون ويسألون ماذا أعـــدت الاحزاب لمستقبل الاحداث ؟"

في ١٨ يونيو ١٩٥١ ،حوكمت اللجنة التي نفذت الاضراب في جـــو عسكري رهيب . وكانت جلسات المحكمة قد عقدت في مباني محكمة جنايات الخرطوم ،برئاسة المستر تردول ،قاضي محكمة جنايات الخرطوم في ذلك الوقت. وقد مثل الاتهام نائب المحامي العمومي المستر هولي .(٣٤) بينما مثل الدفاع الاستاذ الدرديري أحمد اسماعيل ،وهو عضو مؤسس لمؤتمر الخريجين ، والعضو رقم (٤) في اللجنة الستينية للمؤتمر عام ١٩٣٨ ، والتي انتخب السيد اسماعيل الازهري سكرتيرا عاما لمؤتمر الخريجين. وقد وجهت الى اعضاء لجنة البوليس التهم التالية :

١ـ مخالفة المادة (١٦) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ .

٢ـ مخالفة المادة (٩٢) من قانون عقوبات السودان لعام ١٨٩٩

---

(٣٤) جريدة الصراحة ،العدد ١٩٥٢٥٧ يونيو ١٩٥١ ص ٤ .

ثم صدرت الاحكام بحسب ترتيب أعضاء اللجنة بحسب مناصبهم داخلها كما يلي : (٣٥)

١ـ عثمان عبد الرحيم "الرئيس"

٢ـ محمد الزبير محمد "نائب الرئيس"

٣ـ وداعة الله الطيب

سنة سجنا لكل منهم لمخالفتهم لنص المادة (١٦) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ ، وسنتين سجنا عن التهمة الثانية .

٤ـ محمد علي فضل

٥ـ مختار حسين

٦ـ عبد الغني أبو عوف

٧ـ عوض الكريم قسم السيد

٨ـ مساعد مالك

٩ـ علي عبد الله

سنة واحدة سجنا لكل منهم عن التهمة الاولى وسنة أخرى عن التهمة الثانية .

أما بقية أعضاء اللجنة فقد حكم على حسن علي محمد نور بتسعة أشهر سجنا وعلى عثمان عبد الجليل بستة أشهر سجنا .

---

(٣٥) نفس المصدر ، ص ٩ .

هذا ولم تكتف المحاكمة باعضاء اللجنة فقط ،بل شملت أفرادا آخرين من غير البوليس ،اتهموا بالتحريض واثارة الفتنة ضد الحكومة . فقد حكمت محكمة جنايات الخرطوم نفسها على رئيس اتحاد العمال محمد السيد سلام بثلاثة شهور سجنا عن التهمة الاولى وستة شهور عن التهمة الثانية لمخالفته لنص المادة (١٢٧) "أ" من قانون عقوبات السودان ، ثم حكم ثالث بسنة سجن لمخالفته نص المادة (٩٢) من نفس القانون . أما سكرتير اتحاد العمال ،الشفيع أحمد الشيخ ، فقد حكمت عليه بثلاثة شهور سجنا عن التهمة الاولى وسته شهور عن التهمة الثانية وهى مخالفة المادة (١٢٧) "أ" من قانون عقوبات السودان وسنتان سجنا عن التهمة الثالثة لمخالفته المادة (٩٢) قانون العقوبات.(٣٦)

وبعد رفع الاضراب ،وانتهاء المحاكمات ، كونت لجنة لتقصى ودراسة أسباب الاضراب ،وذلك بقرار من الحاكم العام بالانابة السير جيمس روبرتسون، وترأس اللجنة القاضى واتسون J.R.S.WATSON والذى التحق بخدمة حكومة السودان فى عام ١٩٣٥ ،وعمل بالمديريات المختلفة ،ثم انضم لمكتب السكرتير القضائى عام ١٩٤٤، وعين فى نفس العام قاضى بالمحكمة العليا .(٣٧) وقد رفعت اللجنة تقريرها وتوصياتها بعد أربعة أسابيع الى الحاكم العام بالانابة ، والذى أحالها الى المجلس التنفيذى حيث تمت اجازة معظم ما ورد فيها ، وقد

---

(٣٦) جريدة الشعب ،العدد ٢٩ ،السبت ٢٣ يونيو ١٩٥١ ،ص ٢ .

(٣٧) Sir James R., Transition In Africa ,P.143

أقر الآتي من ضمن ما جاء فيها من توصيات : (٣٨)

١- ابعاد المستر جيمس برايس قومندان بوليس مديرية الخرطوم ومساعده عبد النور أفندى خليل .

٢- تنظيم أعمال البوليس فى المدن الثلاث ،الخرطوم ،والخرطوم بحرى وأم درمان بحسب ما أوصت به اللجنة وذلك اعتبار خاص لقـوة البوليس فى العاصمة من حيث العدد والعدة .

٣- اعادة المفصولين فورا دون شروط .

٤- الاعتراف باللجنة التمهيدية للبوليس والعمل على انشاء الاتحـاد بشرط أن تضع الحكومة قانون الاتحاد ؛

على الصعيد الوظيفى المطلبى ،فيمكن القول أن الاضراب حقق نجاحا عظيما وكبيرا ،لكن من الوجهة السياسية ،فقد اخفق لاختلاف الاراء حول هويـة الاضراب ،هل هو سياسى لتحقيق مطلب فئوى نقابى ؟ أم العكس من ذلك؟

لكن ،يستنتج مما أشاعـه الانجليز - وذلك عهدهم وديدنهم تجـاه حركات التحرير الوطنية ضد المستعمر - ما أشاعـوه وخاصة لدى المسـتر روبرتسون من أن الاضراب كان شيوعيا ، ان الشارع السياسى لم يلتفت كثـيرا

---

(٣٨) جريدة الشعب ،العدد ٢٧ ، ٩ يوليو ١٩٥١ .

لخلفيات الاضراب بل كان من الواضح أنه قد تعبأ منذ فجر الاربعينيات وامتلأ بالحماس الوطنى ، الا أن قادته وبما خطط لهم المستعمر الجاثم على أرض بلادهم تصارعوا حول كراسى الحكم وتولى السلطة ،منهم من داهن الادارة البريطانية المستعمرة فجاء سندهم لقوة البوليس فى حركتها نكوصا وتخاذلا ،ومنهم من صقلته تجارب العمل النقابى وسندته وحفزته للوقوف فى صف رجالات البوليس أيا كانت مطالبهم ،كما فعل محمد السيد سلام والشفيع أحمد الشيخ ،ماهابوا المستعمر ولا تقاعسوا عن دورهم الوطنى فى نصرة أى من قطاعاته أو فئاته أصابها غبن أو ضيم .

ومن كل ذلك ،فقد يبدو ساذجا وغريبا ان نحن حاولنا النظر لاضراب البوليس هذا باعتباره مطلب فئوى بحت ، نشأ لظروف مادية سيئة أريد اصلاحها ، وأفرغناه من محتواه الوطنى والسياسى . وتبقى ثمة ملاحظة ذلك الدور الريادى الذى انتهجه قادة العمال بانحيازهم للبوليس فى وقت تقاعس فيه زعماء حزبيون وقادة وطنيون ،وأخيرا يمكن اقتباس ماخلصت اليه جريدة الشعب فى تحليلها الختامى لاضراب البوليس بأن كتبت تقول : (٣٩)

" ... ومهما كان من أمر رجال البوليس فانهم من أبناء هذه الامة الساخطة ،التى تحكمها حكومة الانجليز فى السودان ... واضراب

---

(٣٩) جريدة الشعب ،العدد ٢٨ ، ١٦ يونيو ١٩٥١.

رجال البوليس،هذا الاضراب الفريد المجيد ،ماهو الا الدليل
الرائع والدليل الاكبر على انه لم يبق فى السودان سودانــى
واحد يرضى عن حكومة السودان (السلطات البريطانية الحاكمة)
ويطمئن الى ادارتها وحكمها • وليس أمر هزيمة لحكومة السودان
من أن يخذلها بوليسها الذى تستنصر به ،وانها هى البداية •••
بداية شعب لا مطلب له الا الحرية "•

الفصل الخامس

"قوة البوليس قبل الاستقلال"

آثـار الاضراب على قـوة البوليـس

على اثر اضراب البوليس عام ١٩٥١ ، والذى يمكن أن ترجع جـذوره الى مذكرة البوليس عام ١٩٤٨ ، فقد تمت فى الفترة من عام ١٩٥١ وحـتى اعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ ، الاستجابة لكثير من المطالب التى نادى بهـا رجالات البوليس ، أدت الى تحديثه • وقد شملت الاصلاحات المجالات الادارية والفنية لكل أجهزة البوليس ، كما شملت الجانب الاجتماعى للبوليس فى الخرطـوم العاصمة والمديريات الاخرى •

فبعد حوالى شهر من الاضراب ، رفع مدير مديرية الخرطوم مذكرة حول أوضاع البوليس فى مديريته لمدير عام البوليس ، وذلك فى ١٦ يوليو ١٩٥١ ، ومما جاء فيها : (١)

"••• ان زيادة ميزانية بوليس مديرية الخرطوم ضرورية ليواجه التزاماته ويؤدى واجباته الجسيمة • ثم لابد من تعديل شروط خدمة البوليس حتى تكون مغرية ومجزية (مقارنة بالشروط الحالية) • وحتى تضمـن سلامة اختيار العناصر المرشحة والتى سيتم استيعابها فى بوليـس العاصمة المثلثة ، لابد لمقدم الطلب من أن يستوفى الشروط التالية :

١ـ رئاسة شرطة السودان ، ارشيف ، صندوق رقم ٥٤ ، ملف ١٧ ـ ١ ـ ٣٠

١ـ أن يكون حسن السير والسلوك،

٢ـ قوى الشخصية ،

٣ـ ذكي .

٤ـ نقي السيرة ،

٥ـ أن يلتزم بالنظام والطاعة ،

٦ـ (وهو شرط جديد) استبعاد كل من يقل عمره عن ٢٥ عاما .

وقصدنا من ذلك خلق قوة صغيرة في عدديتها ،لكنها ذات كفاءة ومقدرة عاليتين، ويتطلب هذا :

١ـ تحسين شروط الخدمة من مرتبات وعلاوات وبدلات ؛

٢ـ تحسين فوائد مابعد الخدمة حتى يتحفز رجال البوليس في أعمالهم ويقبلون تجديد عقود عملهم حال ماتنتهي مددها .

٣ـ توفير السكن الجيد والمريح لقوات البوليس . ومع هذا فيجب التـأني والتريث في تدريب المجندين المستجدين وعدم التسرع بتخرجهم والزج بهم في أعمال البوليس دون دراسة كاملة وتدريب متقن ومؤسس " .

كان مدير مديرية الخرطوم ، ورأس جهاز البوليس في العاصمة أكبر المسئولين تأثرا بالاضراب • لذا فهو أول من عمل على تحسين أوضاع البوليس، كما نصت عليه المذكرة المرفوعة منه أعلاه ، وذلك كضمان وحيد لكسب ولاء رجاله •

لقد فطنت السلطات الحاكمة لحال البوليس ووضعيته الادارية مؤخرا ، وزاد من اهتمامها تلك المذكرة ، فنجد في ١٣ يوليو ١٩٥٢ أي بعد حوالي العام من الاضراب ، منشورا صادرا من مدير عام البوليس الى كل مديري المديريات، الخرطوم ، الشمالية ، كسلا ، النيل الازرق، كردفان ، دارفور ، أعالي النيل ، الاستوائية ، بحر الغزال ، جاء فيه : (٢)

"على كل المديرين امداد رئاسة البوليس بأسرع مايمكن بموقف السلطات الممنوحة منهم الى قمندانات البوليس في مديرياتهم بموجب الفقرة ٨ (١) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ • (٣) وما اذا كان هنالك أي تفويض كتابي سابق للقمندانات أم أن سلطاتهم كانت تخول لهم شفاهة من المديرين " •

وقد جاءت ردود جميع المديريات سلبية ، أى لاتفويض لديها من المديرين الى القمندانات ، عدا مديريتي كسلا ودارفور • فمدير مديرية كسلا

---

(٢) رئاسة شرطة السودان ، ارشيف ، الصدر السابق •
(٣) لنص المادة ، راجع الفصل الثاني ص

أوضح في رده أن هناك توجيها صادرا من مدير مديرية كسلا المستر هانكوك G.M.HANCOK في ١٩ مارس ١٩٤٩ بتفويض بعضا من صلاحياته الـــــى قمندان البوليس في مديرية كسلا وقتذاك • وهو تفويض محدود اقتصر على بعض الصلاحيات للادارة والميزانية العامة والمخازن وكانت في السابق من اختصـاص مدير المديرية ، كما خص قمندان البوليس ومفتشي المراكز بصلاحيات التعيـــين والتخفيض للرتب مادون رتبة الصول والفصل • أما حاكم دارفور ، وهـــــو المستر هندرسون K.D.HENDERSON فقد أصدر أوامره بصورة لمدير البوليس بتفويض بعضا من صلاحياته بموجب المادة (٨)(١) ، من قانون البوليس مماثلة لتفويض مدير مديرية كسلا • وذلك في التاسع عشر من أغسطس ١٩٥٢ • [٤] وقد خصّ بصلاحياته المفوضة كل من القمندان ومفتشي المراكز ، بمعنى آخـــــر ، كان من نصيب المفتشين في دارفور ومن حقهم ترقية الانفار في البوليس الـــى أونباشية • وعلى هذا التفويض تلقى حاكم دارفور ردا قاطعا من مديـــــر البوليس وقتذاك المستر بيتي C.C.BEATY Pownall يعلمه فيه بأن قـراره بتفويض سلطاته للمفتشين للترقيات غير قانوني ، بأن المادة (٨) من قانـــون البوليس لعام ١٩٢٨ تخول له تفويض القمندان وليس المفتش •

---

(٤) رئاسة شرطة السودان ، ارشيف ، صندوق ٥٤ ، ملف ١٧ ـ ١ ـ ٠٢

هذا الخلط ، يبرز لنا ، الصراع بين البوليس والاداريين (مفتشين ومآمير) والذى لم يحسم منذ اصدار قانون البوليس لعام ١٩٢٨.

فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢، أصدر المستر بيتى C.C.BEATY توجيها الى السكرتير القضائى جاء فيه : (٥)

"بموجب الفقرة ٤ (٢) من قانون البوليس لعام ١٩٢٨ تسرر سعادة الحاكم العام (المستر روبر هاو ١٩٤٧ ــ ١٩٥٥) منح صلاحيات وسلطات بوليس السودان كاملة لقوات حرس الصيد بمنطقة حظيرة الدندر فقط ، الرجاء العمل على نشر هذا الاعلان فى العدد القادم للجريدة الرسمية (الغازيتة)".

وقد أرسلت صورة من الخطاب الى قائد قوات حرس الصيد . وقد سقنا هذا الحديث عن قوات حرس الصيد توضيحا لما تنفرد به السلطات الحاكمة من موضوعات غير ذات بال وتهمل جوهر أعمال البوليس والتى لايكاد يقوى على تنفيذها بفعل عقم قانونه (لعام ١٩٢٨) وعجز قياداته فى الخرطوم .

فى السابع من ديسمبر ١٩٥٢ ،أصدر مدير عام البوليس منشورا الى كل

---

(٥) رئاسة شرطة السودان ،ارشيف ،المصدر السابق ،
الخطاب تحت النمرة :- Pol/2/1/7

مديرى المديريات ومدير السكة حديد وحكمدار بوليس بورتسودان أورد فيه الآتى : (٦)

" لقد وافق سعادة الحاكم العام على ادخال بعض التعديلات فى زى البوليس ستطبق هذه التعديلات كما فى الملحق (أ) • فى منتصف العام القادم (١٩٥٣) • أما الزى الحالى فيجب أن يرتدى البوليس فى المناسبات الرسمية الزى الابيض لكل من مديرية الخرطوم وبورتسودان • ويشاركهم فى ذلك بوليس المرور• بينما فى المديريات الأخرى ، يجب لبس الجبة ، مع عمة كاكى بالكلة عوضا عن البرنيطة الجديدة • وبموجب التصديق المالى الذى تحصلنا عليه ،فستصرف جبة وحدة سنويا وثلاثة قمصان لبوليس الأرياف،بينما تصرف جبتان وقميصان لبوليس المدينة • ولذا فلبس البوليس العادى أثناء خدمته قميص ورداء ، وجبة ورداء لبوليس المدن• أما بالنسبة لبوليس المدينة ،فلبس القميص والرداء متروك لتقدير وسلطات مدير المديرية • ولذا ، فقد أصبح من الضرورة ــ بالنسبة الى الميزانية ــ تقسيم البوليس اداريا الى أرياف ومدن، وعليه أرجو افادتى بالتقسيم لكل مديرية "•

---

(٦) رئاسة شرطة السودان ،أرشيف ،المصدر السابق •

توالت ردود المديريات الى مكتب مدير البوليس وفى مارس عام ١٩٥٢ صدر كشف يفصل تقسيمات قوة بوليس السودان الى وحدات ريفية ومدنيــة لكل مديرية بما فى ذلك بوليس السكة حديد فى عطبرة وخارجها ٠ ويتضــح ذلك من الجدول المبين أدناه :

"بوليس السودان مصنفا الى بوليس ريفي ومدني"

ديسمبر ١٩٥٢/١٩٥٣

المديرية	البوليس المدني		البوليس الريفي	
	الوحدات	عدد القوة	الوحدات	عدد القوة
١- رئاسة بوليس السودان	كلها	٧٤	—	—
٢- المجلس التشريعي	كلها	١٧	—	—
٣- الخرطوم	كلها عدا الهجانة	٩٨٨	الهجانة	٤٨
٤- الشمالية	عطبرة وحلفا	٢٦٠	كل المديرية عدا حلفا وعطبرة	٢٢٧
٥- كسلا	—	—	كل الوحدات	٦٣٢
٦- بورتسودان	كلها عدا الهجانة	٤٤٨	الهجانة فقط	١٣
٧- النيل الأزرق	مدني + كوستي	٥١٧	باقي القوة عدا مدني - كوستي	٤٥٦
٨- كردفان	الأبيض	٢٢٠	باقي القوى عدا الأبيض	٤٧٣
٩- دارفور	لا توجد	—	كل الوحدات	٥١٩
١٠- أعالي النيل	لا توجد	—	كل الوحدات	٦٨٧
١١- الاستوائية	جوبا	١١٧	باقي القوة عدا جوبا	٣٠٥
١٢- بحر الغزال	واو	٧٥	باقي القوة عدا واو	٢٦٥
١٣- السكة حديد	عطبرة - الخرطوم - بورتسودان	٢٠٩	باقي القوة عدا البوليس المدني	١٤٦

الجملة: ١١ القوة العامة للبوليس المدني ٣و٥٣٥

١١ قوة بوليس الارياف ٣و٧٧١

اجمالي القوة بالسودان ٧و٣٠٦

=====

الوضع الاجتماعي للبوليس بعد عام ١٩٥١:

كانت أولى الخطوات التي اتبعت نحو توطيد علاقة رجل البوليس بزملائه، بعد رفع مذكرة عام ١٩٤٨ ثم اضراب عام ١٩٥١ ، ان انشئت ادارة لشئون الافراد بالرئاسة تهتم بشئون أفراد البوليس وظروف معيشتهم والترفيه وكافة النواحي الاجتماعية .

لقد كانت مطالب البوليس في مذكرته ، ومن ثم اضرابه عام ١٩٥١ ، ترتكز على الجانب الاجتماعي المفقود بين أفراد البوليس، وهذا ما لمسه القمندان أمين أحمد حسين، عندما وصل الى مدينة ود مدني عاصمة النيل الازرق وتسلم عمله بها عام ١٩٥٠ كمسئول أول عن البوليس . فبعد استلام واجباته قام بعمل مسح اجتماعي لافراد البوليس وتكشف له سوء أحوالهم وتدني أوضاعهم المعيشية ، وتفشي سوء التغذية بين أطفالهم حيث أن سكن بعض الاسر كان في غرفة واحدة لاتزيد مساحتها عن ٤×٤ أمتار يلحق بها مطبخ صغير . وبسبب اكتظاظ ثكنات السكن تفشت وانتشرت الأمراض الفتاكة بين الرجال والنساء . (٧)

وقد عمل السيد أمين أحمد حسين بعد تقارير مستفيضة عن أوضاع البوليس السيئة هذه، عمل على الحصول على مبالغ كبيرة لتحسين ظروف اسكان

---

(٧) رئاسة شرطة السودان ، قسم العلاقات العامة . ورقة عمل " حول المال الخيري " ، أعدت في ٢٦ أغسطس ١٩٧٨ ، (من غير تصنيف) .

قوات البوليس بود مدني ،حيث ان حالهم ذاك قد أثر في مسار الأمـــن واستتبابه في المديرية • وأول ما انجزه ،أن عمل على تسوير كل غرفتين متلاصقتين كمنزل واحد • يشتمل أيضا على مطبخ في كل منزل ،لتصبح المساحة لكـل منزل مابين ٣٠٠ ــ ٤٠٠ متر •

وعلى عهده ،انشيء ماكان يعرف بالصندوق أو المال الخيري ، وقـد بدأت التجربة بمدني ،وكان الاشتراك لكل من يرغب من رجال البوليس خمسة قروش ارتفع فيما بعد الى خمسة وعشرين قرشا شهريا • وبعد الاستقطاع ، كانت الاموال تصرف على مشروعات خدمية مختلفة شملت :

١ــ انشاء دور حضانة لتعليم الصغار من أبناء البوليس ، وقد نفذ هذا المشروع في مدني أولا ثم بعدها في الحصاحيصا ،
٢ــ الاشراف ماليا على تعليم أبناء البوليس حتى المرحلة الجامعية (٨)
٣ــ انشاء دار للولادة لرعاية نساء البوليس اثناء فترة الحمل وحتى الوضوع والعناية بهن حتى مغادرة الدار •
٤ــ منح مساعدات أو سلفيات مالية عند الزواج •
٥ــ منح مساعدات مالية للارامل من نساء البوليس المتوفين وترحيلهن الى أوطانهن والتزام المال الخيري بتعليم أبناء المتوفي حـتى

---

(٨) الصول (م) سيد الجعلي ،مدني ١٩٨٥/١١/٦ ،" وقد أفادني بأن ابنه الاكبر طبيب تخرج في جامعة الخرطوم كلية الطب ،وقد واصل تعليمه بمنحة من طالبة الصندوق " •

الجامعة،

٦ـ يلتزم المال الخيرى بشراء الأدوية للعلاج لأى فرد من البوليس أو بشرائها من الخارج ان لم تتوفر بالسودان .

٧ـ اعطاء منحة لمن أقعده العمل من رجال البوليس أثناء تأديـــة واجبه بجانب ماتمنحه الحكومة من معاش.

ويشرف على مال الصندوق الخيرى مجلس يعرف " بمجلس الصندوق الخيرى " (٩) ويتكون من ضابط واحد وعشرة من الانفار وللمجلس الحق فى النظر فى أى حالة تستوجب البحث والبت فى أمرها . كما تقع ضمن اختصاصات المجلس ايجاد المدارس المناسبة لابناء البوليس حسب سكنهم .

وقد تطور مشروع المال الخيرى ليعرف فيما بعد " بمشروع التقدم الاجتماعى لبوليس النيل الأزرق . وذلك فى مارس عام ١٩٥١ . واشرف على هذا المشروع كلية السيد أمين أحمد حسين ، الذى انشأ جمعية تعاونية فى شكل " كنتين " بالقشلاق لبيع الملابس والخردوات ، ويجاور ذلك "الكنتين" دكان آخر لبيع اللحوم والخضروات كما استجلبت ماشية للتسمين وعرضها للبيع أو الذبيح ، بل وزع الكثير

---

(٩) اللواء (م) لويس سدره ، الخرطوم ، ١٩٨٥ .

من الخضروات فى منطقة الحوش.(١٠) وعلى اثر تطور الجمعية هذه،تبلور مجلس الصندوق أو المال الخيرى فى هيئة جديدة سميت "مجلس البوليس"، وكان أعضاء المجلس ينتخبون لعضويته من قبل فرقسم كالبيارة والهجانة والسوارى والطيارى والموسيقى . ويرأس المجلس حكمدار البوليس ، كما انبثقت من المجلس عدة لجان منها لجنة المشتروات،ولجنة تحصيل ديون الجمعية ولجنة جمـــع اشتراكات المال الخيرى .

وفى الخرطوم ،عمل بمبدأ النظام بصورة مختلفة فى عام ١٩٥١ ،وقبــل اضراب البوليس عام ١٩٥١. ولكن فى عام ١٩٥٢ ،تم نقل السيد أمين أحمــد حسين الى رئاسة بوليس السودان بالخرطوم فعمل على تعميمه فى كل مديريات السودان بما فى ذلك المديريات الجنوبية .

ويروى اللواء (م) سدره ،ان من بوادر نشأة هذه الجمعيات وكجزء من برامج الترفيه أوجد ماعرف "بيوم البوليس" وهو عبارة عن يوم رياضـــى، اجتماعى حافل فى شكل مهرجان متصل تبرز فيه أوجه النشاط المختلف لكــل فرق البوليس العاملة . كما توزع المنشورات التى تحتوى على التعريف بالبوليس وجمعياته وأهدافه ، الشىء الذى كان له أطيب الاثر فى نفوس المواطنيـن ،

---

(١٠) اللواء (م) لويس سدره ، المصدر السابق ،

بل أثر على كثير منهم ورغبهم فى الالتحاق بالبوليس وجعل بوليس المديريات الأخرى يحسد ويغبر بصورة أو ما على ماوصل اليه حال بوليس مديرية النيل الازرق من تعاضد وتكاتف وتقدم ورقى •

وفى الخرطوم ، تأسس أول نادى للبوليس ، وذلك بعد اضراب عام ١٩٥١، وعرف " بدار البوليس والسجون" • وقد تكلفت بتشييده السلطات الحاكمة بينما فى مدنى تم بناؤه على حساب المال الخيرى • (١١) وقد اهتم النادى فى الخرطوم بالنشاطات المختلفة لضباط البوليس لسد الفراغ والترفيه ، فكان قبلة أنظار الاداريين والصحفيين • كما دأب على اقامة الحفلات الترفيهية والتى كانت تنقل الاعضاء من جو الرتابة فى العمل الى مجال آخر تتجدد به الهمم وتسمو به الغايات وتزيد به روابطهم مع بعضهم البعض ومع موظفى الدولة فى المرافق الأخرى •

الى جانب ذلك ، فقد كان للنادى دور ايجابى فى تطوير الاداء الامنى العام ، بما كان يناقش فيه ـ عبر الجلسات بين الحضور ـ من سلبيات العمل وأوجه القصور المختلفة • كما كان الاعضاء ملزمين بسداد الاشتراكات حتى أولئك الذين هم خارج العاصمة كانت تستقطع منهم رسوم الاشتراك الشهرى • (١٢)

---

(١١) اللواء (م) الميرسد ره ، المصدر السابق •

(١٢) نقيب (م) محمد عبدالله محمد ، تاريخ جهاز الشرطة فى السودان ، ص ٧٢ •

لقد كان الدافع والمؤثر وراء كل ذلك ٥انتظام العمل النقابي السري بين البوليس في أواخر الاربعينيات ثم ترابطه أكثر فيما بعد الاضراب ، هذا الى جانب مساهمة توجهات الحركة الوطنية باشتداد حدتها وتأثير الشارع السياسي بفعل مؤتمر الخريجين والدور الحزبية والرياضية والاجتماعية الأخرى في أفراد البوليس وهيئاته .

وضع البوليس بعد توقيع اتفاقية حق تقرير المصير في ١٩٥٣/٢/١٢، وسودنة وظائف البوليس :

شهدت البلاد تطورات خطيرة من الناحية السياسية بعد نجاح الثورة المصرية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . فقد تحمست الاحزاب السياسية السودانية لتصعيد مطالبها لنيل الاستقلال وتضافرت فيها جهود النقابات والاتحاد ، وكان لابد لبريطانيا من أن تخضع لهذه الضغوط خاصة بعد انحياز مصر الى جانب المطلب الذي تقدم به حزب الأمة خلال مفاوضاته مع مصر في مايو ١٩٥٢ والخاص بحق تقرير المصير ومنح الحكم الذاتي للسودانيين ،ثم تلاه أيضا مفاوضات الحكومة المصرية مع الاحزاب الاتحادية بالقاهرة في اكتوبر ١٩٥٢ . (١٢) وتم

---

(١٢) M.O.Beshir, Revolution And Nationalism In The Sudan, P.178

توقيع اتفاقية حق تقرير المصير والحكم الذاتي بعد جولات من التفاوض بـين مصر وبريطانيا في ١٢ فبراير ١٩٥٣ ،وكانت أهم ملامح تلك الاتفاقيـة : (١٤)

١ـ تكونت الاتفاقية من خمسة عشر مادة و ٤ ملاحق

٢ـ نصت الاتفاقية على فترة انتقالية تصفي بعدها ادرة الحكـم الثنائي بالسودان ،

٣ـ تشكل " لجنة " من خمسة أعضاء ، اثنين سودانيين، ومصـرى ، وبريطاني وباكستاني لمساعدة الحاكم العام في تصريف دفـة الحكم وتنفيذ مهامه ،

٤ـ يتم تشكيل لجنة " للانتخابات" من سبعة أعضاء ٣ سودانيين ومصري وبريطاني وأمريكي وهندي ، للاعداد والاشراف علـى انتخابات البرلمان السوداني ،

٥ـ تشكيل لجنة " للسودنة " من خمسة أعضاء ، ٣ سودانيين ومصري وبريطاني ،لتنظيم عملية سودنة الوظائف في ثلاثة قطاعات هي : الادارة ،الجيش ، البوليس،وأي وظائف أخرى تراها ضروريـة في فترة لا تتجاوز ثلاثة سنوات .

---

(١٤) M.O.Beshir, Ibid, Pages: 178, 179

وأنظر أيضا :

د . أحمد ابراهيم دياب ، تطور الحركة الوطنية في السودان ،ص ٣٤٢ـ ٣٤٢ .

بدأت تلك اللجان أعمالها بعد تشكيلها مباشرة ،فكان عمل لجنة الانتخابات أول الخطوات الجادة نحو تنفيذ بنود اتفاقية عام ١٩٥٣ ،واجريت الانتخابات في نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ ، وفي أول يناير ١٩٥٤ ،اكتسح الحزب الوطني الاتحادى الانتخابات محرزا أغلبية ساحقة على منافسيهم من حزب الأمة محدثا مفاجئة غير متوقعة ،وانتخب السيد اسماعيل الازهري كأول رئيس سوداني لمجلس الوزراء • وفي ٩ يناير ١٩٥٤ أعلن تشكيل أول مجلس وزراء سوداني من الاكثرية بالبرلمان ـ الوطني الاتحادى ، وكان عدد الحقائب خمسة عشر حقيبة وزارية •

كان أول رد فعل لتشكيل الحكومة الجديدة للفترة الانتقالية ١٩٥٤/ ١٩٥٥ ، وبعد خروج حزب الأمة ،احداث مارس ١٩٥٤ ،والتى بدأت باعلان انعقاد الدورة البرلمانية الثانية في أول مارس ١٩٥٤ ، والتى سيشرفها اللواء محمد نجيب رئيس وزراء مصر وضيوف آخرين • جاء رد الفعل في أوساط الأنصار ، حشود هائلة وفد بعضها من الأقاليم ومظاهرات اجتاحت العاصمة احتجاجا على حضور الضيوف وللحساسية المفرطة من التواجد المصرى والذى يمالى حكومة اسماعيل الأزهرى ، ونتج من تلك الأحداث عدد من الاصابات توفي بعض الاشخاص فيها وتم القبض على مساعد سكرتير حزب الأمة الذى حكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم فيما بعد الى السجن أربعة عشر عاما •

ويعد هذا مؤشرا لرفض حزب الأمة التام لأية صورة من الاتحاد مع مصر. (١٥)

ومع تصاعد الأحداث هذه، سارت أعمال لجنة السودنة، واستطاعت خلال ثمانية أشهر الفراغ من أعمالها وذلك في أغسطس ١٩٥٥، وأجاز البرلمان التقرير المرفوع اليه من اللجنة • وقد نجحت اللجنة في بداية أعمالها ومنذ الشهور الأولى في سودنة وظائف الجيش والبوليس، وكان عدد ضباط البوليس الذين تم استبدالهم ثمانية ضباط، (١٦)

بدأت اللجنة سودنة وظائف البوليس في مديرية الخرطوم ثم مديريات النيل الأزرق وكردفان ودارفور وبقية المديريات الأخرى في أواخر عام ١٩٥٤ • ففي الخرطوم ظهرت بواكير استبدال وظائف البوليس بالسودانيين في مايو ١٩٥٤، وذلك حينما تسلم مدير مديرية الخرطوم في ١٣ مايو ١٩٥٤، خطابا من قمندان بوليس مديرية الخرطوم جاء فيه : (١٧)

---

(١٥) جريدة الأيام، عدد خاص عن الاستقلال، ١٩٨٦/١/٢٥، ص ٤٦ وأيضا :

(١٦) M.O.Beshir, Revolution And Nationalism In The Sudan, P. 180

(١٧) رئاسة شرطة السودان، أرشيف، صندوق ٥٤، ملف ١٧ ـ ١ ـ ٣ الرتب والألقاب الجديدة للبوليس •

"في ٢ مايو ١٩٥٤ ، اجتمع ٢١ ضابطا من بوليس المديرية وتساءلوا عن عدم ملائمة الالقاب العربية للرتبتين Chief Inspector & Inspector وقد تقدموا على اثر ذلك بثلاثة اقتراحات لاستبدال تلك المسميات ، وقد فاز الاقتراح رقم (١) بأغلبية عشرة أصوات :

(١) مفتش Inspector

ملاحظ Chief Inspector

تم بالفعل ارسال تعميم في هذا الخصوص من مدير عام البوليس الى كل قمندانات البوليس في مديريات ، كسلا ، كردفان ، دارفور ، أعالي النيل ، الاستوائية ، بحر الغزال ، النيل الازرق ، اضافة الى بوليس السكة حديد عطبرة وحكمدار بوليس بورتسودان ، وذلك بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٤ [(١٨)] . ويلاحظ من المنشور الذي عمم نقطتين أساسيتين :

١ـ لم يتم توجيه المنشور في عنوانه الى مديري المديريات ، كما كان والى وقت قريب ، يتم اصدار المنشورات الى مديري المديريات من مكتب السكرتير الاداري .

٢ـ ظهور شعار البوليس على رأس الخطاب كاملا مع تبيان صندوق البريد ، ٢٨٨ الخرطوم .

---

(١٨) رئاسة شرطة السودان ، ارشيف ، المصدر السابق .

وقد جاء رد المديريات في عمومياته مائلا نحو تأييد ما اقترحه بوليس الخرطوم • وشذت عن ذلك مديرية كردفان والتي اقترحت تبني القاب ورتب قوة دفاع السودان العسكرية • وبعد أخذ ورد استقر الرأي على الأخذ بمقترحات بوليس الخرطوم بشأن الرتبتين •

اكتملت سودنة وظائف بوليس مديرية الخرطوم في مايو عام ١٩٥٤ حينما عين القمندان الحاج أبو سمرا ، مديرا لبوليس الخرطوم • ثم في اكتوبر ١٩٥٤ السيد أمين أحمد حسين أول سوداني لمنصب مدير عام البوليس ، وله مساعدان هما عثمان جاد الرب وصالح محمد طاهر • ففي ١٣ اكتوبر ١٩٥٤ أرسل مدير عام البوليس خطابا الى السيد الوكيل الدائم لوزارة الداخلية جاء فيه :(١٩)

١ـ منزل المستر شارلس	للسيد مدير عام البوليس
٢ـ منزل المستر ايفانز	للسيد مساعد المدير للادارة
٣ـ منزل السيد يحي الفضلي	للسيد مساعد المدير لشئون البوليس
٤ـ منزل المستر شالز	للسيد قمندان البوليس للأمن

---

(١٩) رئاسة شرطة السودان ، أرشيف ، صندوق ٢٢٢ ، ملف رقم ٩ ـ ي ـ ١ •

٥ــ منزل المستر ... للسيد مساعد المدير للمباحث

٦ــ منزل المستر دانيال ... للسيد قمندان بوليس الخرطوم

٧ــ منزل المستر بير ... للسيد قمندان كلية البوليس

التوقيع : أمين أحمد حسين

مدير عام البوليس

أما منازل بقية الضباط للرتب الأخرى فقد جاء تقسيمها على النحو التالي : (٢٠)

١ــ رئاسة بوليس السودان : ٦ منازل حكومية ومنزل مستأجر ببانت في أم درمان .

٢ــ منطقة الخرطوم : ٧ منازل منها ٥ حكومية واثنين بالايجار وهناك ضابطان يسكنان في منزل واحد ، كما أن هناك أحد الضباط يسكن البركس الشرقي .

٣ــ منطقة أم درمان : ٦ منازل ، منها ٤ حكومية ومنزلان بالايجار وجميعها بحي الملازمين بأم درمان .

٤ــ منطقة الخرطوم بحري : ٤ منازل ، واحد حكومي وثلاثة بالايجار .

---

(٢٠) رئاسة شرطة السودان ، أرشيف ، المصدر السابق .

نستنتج من هذه الاحصائيات أن عدد المنازل الحكومية بمديرية الخرطوم للضباط (الكبار والرتب الأخرى) اثنين وعشرين منزلا اجرت بقيمة المنازل • وقد صادق الوكيل الدائم على تمكين كبار الضباط بتلك المنازل بعد أن تمت سودنة وظائفهم •

أما في المديريات الأخرى فنحو نهاية عام ١٩٥٤ ءاكتملت سودنة وظائف القمندانات بالمديريات المختلفة بما في ذلك المديريات الجنوبية • ففي مديرية النيل الأزرق بعث مدير المديرية وهو رئيس جهاز البوليس أيضا برسالة الى المراكز مودعا لهم وشاكرا لهم حسن تعاونهم معه وواصفا اياهم بالشجاعة والمستوى العالي • وهو يدلل على ما كنا قد ذهبنا اليه في قدرة وكفاءة عالية للبوليس بمديرية النيل الازرق : (٢١)

لقد كانت أقسام رئاسة بوليس السودان وحتى ديسمبر ١٩٥٣ على النحو التالي : (٢٢)

- مدير عام البوليس — Commissioner Of Police
- مساعد مدير البوليس "ادارة" — Assit.Commissioner Of Police"A"
- مساعد مدير البوليس "مباحث" — Assit.Comm.Of Police(C.I.D.)

---

(٢١) راجع صورة الخطاب بالملحق (   )•
(٢٢) رئاسة شرطة السودان ءارشيف ءمندوبي ٢٥٤ ءملف ٢٨ ـ أ ـ ١ •

- مساعد مدير البوليس لشئون الأفـراد Asst.Comm.P.Persons&Welfare

- قمندان الأمـن Commandant Security
- حكمدار الادارة Superindendent Administration
- حكمدار الأمن (أ) داخلي Supt. Securty Branch(A)
- حكمدار الأمن (ب) خارجي Supt. Securty Branch(B)
- مساعـد الحكمدار للجريمة والسجلات Assit.Supt.Crime&Records

- رئيس ضباط الجوازات Chief Passport Officer
- رئيس الكتبة قسم الأمن Head Staff Clerk Securty

ثم بعد اكتمال السودنة ،تبدل الوضع ، لنجد في مطلع الفترة الانتقالية ١٩٥٤/١٩٥٥ ان ادارات البوليس على مستوى الرئاسة توسعـت لتشمل الآتي :

١ـ فرع الادارة ،ويشمل : الادارة ،وشئون الأفراد والاجتماعيـــات ، والتدريب .

٢ـ فرع الجنايات ويشمل قسمي الأمن الداخلي والخارجي ، ومجـــالات الجريمة ومكافحتها .

الجنسية السودانية :

لقد اشتمل فرع الادارة على قسم للجوازات والجنسية والمهاجرة • ويعد هذا القسم من أهم الأقسام بعد تزايد الطلبات على استخراج الجنسية السودانية والحوجة الملحة اليها في الانتخابات •

في عام ١٩٤٨ صدر قانون تعريف السوداني والمستوطن لعام ١٩٤٨• وقد جاء في القانون : (٢٢)

" ••• يعتبر السوداني هو (أ) الشخص المولود شرعيا في السودان من أب من أهالي السودان الأصليين أو غير شرعي لأم من أهالي السودان الأصليين أو استوطن في السودان لأم من أهالي السودان الأصليين أو استوطن مع اسلافه الذكور من قبل يناير ١٨٩٨ ،

(ب) الشخص المولود في خارج السودان اذا كان مولود شرعي لأب سوداني الأصل أو مولود غير شرعي لأم سودانية الأصل ،

(ج) الزوجة المولودة داخل أو خارج السودان ان كان زوجها سودانيا الأصل وأن لاتحتفظ بجنسيتها السابقة ،

أما المستوطن ، فهو أي شخص لايكون سودانيا بمقتضى المادة (ب)

---

(٢٢) جريدة الرائد ، العدد ٤٤ ، ٤ مارس ١٩٤٨ ، ص٥•

أعلاه ويقتنع السكرتير الادارى باستيفاءه للشروط الآتية :

(١) مستوطن فى السودان (أ) و (ب) ـ ليس حاصلا على جنسية أخرى ،

لكل شخص مستوطن بالسودان أن يدعى ذلك ويطلب من السكرتير الادارى شهادة بذلك ،

" للسكرتير الادارى الحق فى الغاء أية شهادة صادرة اقتنع بذلك أو لأى من الأسباب التى يراها تستوجب السحب أو الالغاء ".

وفى عام ١٩٥٣ أصدر الحاكم العام السير روبرت هاو اعلانا للتعريف هوية السودانى بناه أساسا على مشروع تعريف السودانى لعام ١٩٤٨ . وتبع ذلك انشاء قسم منفصل للجوازات والهجرة تحت اشراف مدير ادارى ليكون مديرا للجنسية ، وانحصرت مهمة القسم فى استصدار شهادات الجنسية .[٢٤] واستمر الحال كذلك حتى عام ١٩٥٧ حينما صدر أول قانون للجنسية السودانية . وعلى عهد عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) ، الحكومة العسكرية الأولى ، انشئت وزارة الحكومة

---

(٢٤) اللواء (م) لمين سعدة ، الخرطوم ١٩٨٥.

المحلية وتم سحب كل الاداريين من مختلف المصالح ومن ضمنهم مدير الجنسية وعين عليها ضابط بدرجة مساعد مدير البوليس لشئون الجوازات والهجرة والجنسية، وتعني الهجرة هنا شئون الأجانب وحركتهم •

لقد تزايد تعداد قوات بوليس السودان على النحو التالي : (٢٥)

١ــ ١٩٥٢/١٩٥٣ ٧٣٠٦ رجل بوليس
من غير الضباط

٢ــ ١٩٥٥/١٩٥٦ ٧٤٦٩ "
الضباط والرتب الأخرى

٣ــ ١٩٥٨/١٩٥٩ ٨٩٨٦ "
الضباط والرتب الأخرى

هذه القفزات لمجموع قوة بوليس السودان موزعة على مديريات السودان التسع ، يعزى الى ما أفرزته الصحوة الوطنية والشعور القومي نحو نيل الاستقلال بالتالي حوجة السلطات الحاكمة الى تجنيد أعداد كبيرة من أفراد البوليـــس لتوطيد دعائم سلطاتها • هذا الى جانب النزاعات السياسية التي تنشب من

---

(٢٥) Harlod D.N.&Other, Republic Of Sudan, P.307

قبل الأحزاب تجاه السلطة وفيما بينها . ويلاحظ تزايد قوة البوليس بصورة طردية منذ عام ١٩٥٤ حينما أرسل مفتش عام البوليس وقتذاك المستر واين A.M.WYNNE رسالة بتاريخ ١٦ يونيو الى مدير مصلحة المخازن والسلاح يعلمه فيها أن القوة الجديدة والتى تحتاج الى زى البوليس ومتاعه ، يزيد عددها على الألف من ضباط الصف والجنود ، وهى سيتم استيعابها ضمن الخطة الرامية للتوسع فى قوات البوليس. (٢٦)

تقريـــر المصـــير :

فى يونيو عام ١٩٥٥ وضح للاحزاب والقوى السياسية المختلفة ، أن فترة الانتقال تقترب من نهايتها ، وحدث خارجيا أن اجتمع بالقاهرة ممثلو بريطانيا ومصر لمناقشة تكوين لجنة دولية لتشرف على تقرير مصير السودان . تلا ذلك أن تم تنحية اللواء محمد نجيب من رئاسة الحكومة المصرية فى يوليو ١٩٥٥. (٢٧)

فى أغسطس اجتمع البرلمان السودانى وأجاز قرارا بجلاء القوات البريطانية والمصرية من السودان ، كما قرر تقديم طلب لحكومة السودان ـ دولتى الحكـــم الثنائى للموافقة على اجراء استفتاء شعبى لتحديد مستقبل السودان ، وقد وافق على ذلك كل من السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى . كما أبدت

---

(٢٦)

(٢٧) M.O.Beshir, Revolution And nationalism in theSudan, P.181

مصر موافقتها في اكتوبر ١٩٥٥ ثم تلتها بريطانيا في نوفمبر من نفس العام ٠

بدأت عمليات جلاء القوات العسكرية والبريطانية من السودان منـــذ نوفمبر ١٩٥٥ ٠ وكان السير روبرت هاو الحاكم العام قد غادر الخرطـــوم منذ مارس ١٩٥٥ ، وخلفه السير أ٠نوكس هلم ، وهو آخر حاكم عام لدولة الحكـم الثنائي بالسودان ٠ وأصدر البرلمان السوداني في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ قـرارا باعــلان استقلال السودان ، وطلب من الحكومتين المصرية والبريطانية الاعــتراف بذلك [٢٨]، على أن تخول سلطات الحاكم العام الدستورية الى مجلـــس السيادة يتكون من خمسة أعـضاء أحدهم من مواطني جنوب السودان ٠

وتم المشهد الأخير لاستقلال السودان في أول يناير عام ١٩٥٦، حين شهد جمع غـفير من المواطنين يتقدمهم السيد اسماعيل الأزهري رئيس الوزراء ، شهدوا انزال العلمين المصري والبريطاني للمرة الأخيرة ، ورفع علم الســودان عاليا في سماء الخرطوم ٠

---

(٢٨) M.O.Beshir, Ibid, P. 182

فترة مابعد الاستقلال :

بعد اعلان الاستقلال ، وفي عام ١٩٥٦ ، كان تعداد قوة بوليس السودان كالآتي :

١٦٩	ضابط
٧٣٠٠	من الرتب الأخرى

وقد تزايد هذا العدد بصورة كبيرة ليصبح في عام ١٩٥٩ كما يلي :

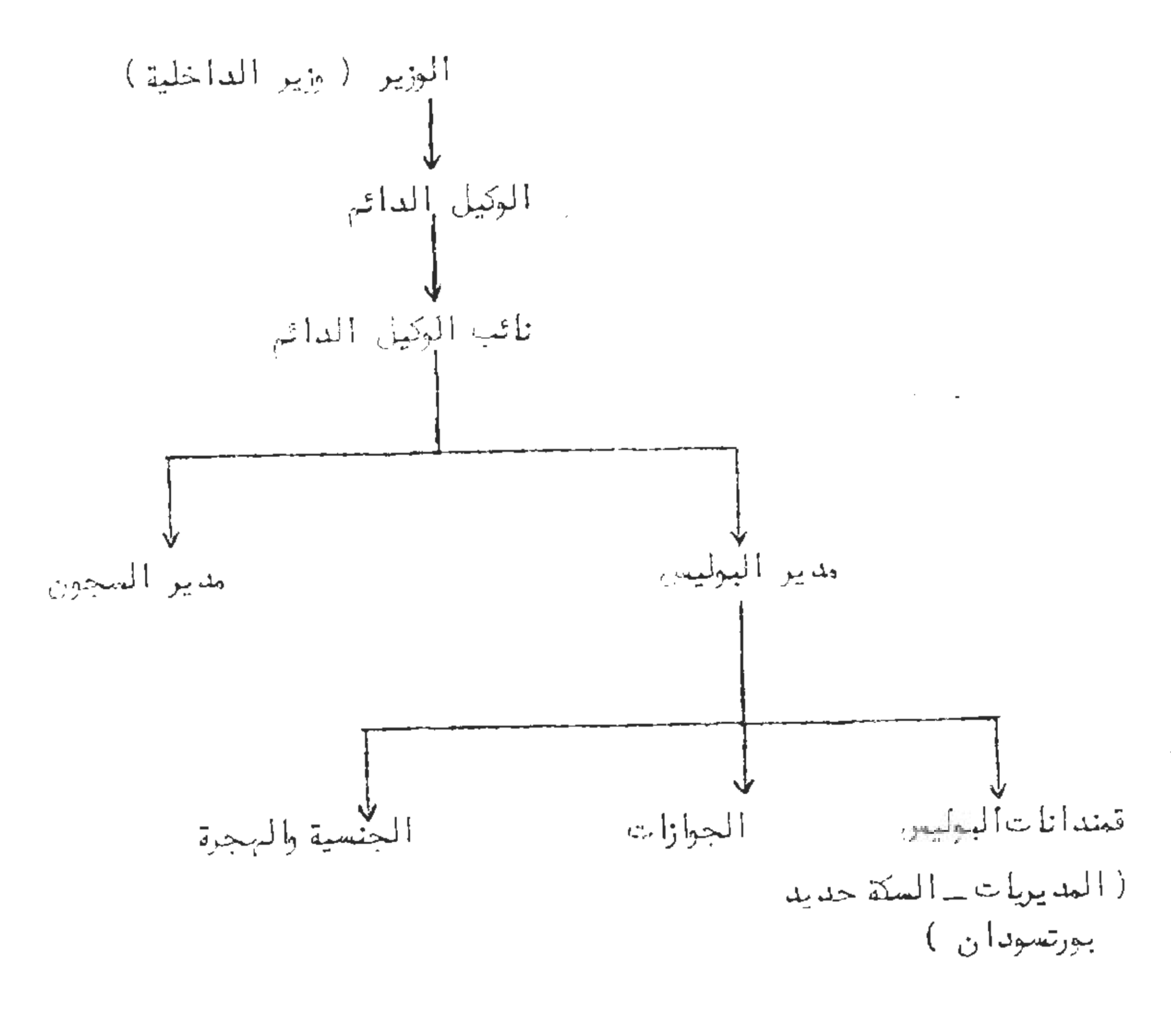
١٨٦	ضابط
٨٨٠٠	من الرتب الأخرى والانفار .(١)

أما قيادة رئاسة البوليس بالخرطوم ، فقد كان أول مدير بوليس سوداني هو السيد أمين أحمد حسين، وكان له مساعدان هما : عثمان جاد الرب وصالح محمد طاهر ، وكلاهما برتبة قمندان (عميد) ، بينما كان مدير البوليس بدرجة "اللواء" . وفي عهد أول حكومة وطنية عام ١٩٥٦ ، أقيل السيد أمين أحمد حسين بعد تولي حزب الأمة السلطة بحجة أن السيد أمين أحمد حسين كان "بمباشي" في الجيش المصري واتهموه ضمنيا بأنه يحمل الجنسية المصرية مما

---

(١) Harlod D.Nelson&Others, Area Hndbook For The Democratic Republic Of The Sudan, (Washington1973),P.306

١٩٥٤ ـ ١٩٥٩



الوزير (وزير الداخلية)
الوكيل الدائم
نائب الوكيل الدائم
مدير البوليس
مدير السجون
قمندانات البوليس
(المديريات ـ السكة حديد
بورتسودان)
الجوازات
الجنسية والهجرة

يفقده الأهلية في تولي منصب دستوري ، وظل المنصب شاغرا لفترة . وكان مدير البوليس بالانابة هو السيد صالح محمد طاهر ، والذي ظل يعمل لفترة تقارب العامين ، حتى تم تعيين السيد عباس محمد فضل مديرا للبوليس وكان خلال فترة السودنة يتولى منصب مدير مصلحة السجون ، ثم عين لمنصب مساعد الوكيل الدائم لوزارة الداخلية وكان أول سوداني يتقلد هذا المنصب.(٢)

وقد حدثت تغييرات في أساليب البوليس كاستخدام الكلاب البوليسية لدى قسم المباحث ونشأة بوليس المرور "الحركة" ، وقسم النجدة ، وانشاء الفرق المتخصصة في مكافحة المخدرات ثم ارتباط البوليس بأجهزة الشرطة العربية والدولية .(٣)

وقد أدى هذا الى خلق ادارات جديدة ، لتصبح ادارات البوليس كالآتي :(٤)

١ــ الادارة

٢ــ الترفيه والاجتماعات

٣ــ التدريب

٤ــ الجوازات والهجرة والجنسية

---

(٢) اللواء (م) لويس سدرة ، الخرطوم ، ١٩٨٥.

(٣) قرشي محمد فاروق ، الشرطة جامة العدالة وعين المجتمع الساهرة وسنده القادرة ، جريدة الصحافة ، ٢٧ ابريل ١٩٨٤ ص٣.

خاتمـــــــة

أما فرع الجنايات ، فكان يضم الأقسام التالية :

١ــ الجنايات بشقيه ، الأمن والجريمة

٢ــ الأمن الداخلي

٣ــ الأمن الخارجي

بعد الاستقلال بذل جهد كبير في تنظيم هذه الأقسام المختلفة من بعض قيادي البوليس الاوائل ، وهم كثر ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ، السيد بابكر الديب والذي أثمرت جهوده بأن قسم ادارة الأمن الى داخلي وخارجي ، وخص القسم الداخلي بنشاطات المنظمات السياسية والأحزاب وتحركات النقابات والفئات العقائدية ، وتحت شعار محاربة الشيوعية ترصد نشاطاتهم واضراباتهم . بينما انحصرت مهام قسم الأمن الخارجي في تعقب ومحاربة التجسس والعملاء . وقد نقل السيد الديب أفكاره هذه لوزارة الخارجية عندما انتدب للعمل فيها ، حينما نادى بضرورة تواجد البوليس في السفارات بالخارج لرصد النشاطات المعادية فنشأ ما عرف مستقبلا بالقنصليات والتي لعبت دورا مهما في سفارات السودان بالخارج في كل من نيروبي والقاهرة ولندن وأديس أبابا وخاصة بعد بداية التمرد (٥) في الجنوب في عام ١٩٥٥.

أما تنظيم البوليس بالمديريات ، فقد ظل العمل بقانون البوليس لعام ١٩٢٨ سارى المفعول والتفويض لقمندانات بوليس المديريات من قبل المديرين جارى العمل به ٠ بينما تعدلت شروط تجنيد البوليس بالمديريات لتصبح كالاتى : (٦)

١ـ أن يكون الشخص سودانيا بالميلاد
٢ـ لا يقل طوله عن خمسة قدم وثمانية بوصات
٣ـ أن يكون صحيح البنية والهندام
٤ـ أن يكون لائقا للخدمة بعد الكشف عليه طبيا
٥ـ أن يكون حسن السير والسلوك
٦ـ يستحسن أن لايكون متزوجا
٧ـ أن لاتكون سنه أقل من عشرين سنة ولا أكثر من خمسة وعشرين سنة ٠
٨ـ لا يقل تعليمه من السنة الرابعة كتاب
٩ـ فترة التدريب لاتقل عن أربعة أشهر

ويلاحظ هنا ، أن شروط الاستيعاب فى العهد الوطنى قد زادت ثم تنوعت فنيا وعمليا ٠ فالشرط الأول اختص بالأهلية وضرورة اثبات ذلك

---

(٦) رئاسة شرطة السودان ، الارشيف ، صندوق ٦٢ ، ملف ٥٢ ـ أ ـ ٥ ـ مجلد ٣٠

بالميلاد ، وكان ذلك بعد صدور قانون الجنسية لعام ١٩٥٧ • أما الشروط الفنية فقد شملت ضرورة الطول المعين "خمسة قدم وثمانية بوصات"، ثم شهادة حسن السير والسلوك والتي تثبتها ادارة المباحث ، التعليم ، السنة الرابعة كتاب وكان وقتها يعد المرء الذي يكمل تعليمه "الابتدائي" من ضمن المثقفين والمتعلمين ، ثم عمر الشخص المتقدم والراغب في العمل بالبوليس حدد مابين ٢٠ ـ ٢٥ سنة • أما الشروط العملية فشملت صحة الجسم واكتمال حسن المظهر بتناسق الأعضاء كاملة وصحتها في أداء جميع الواجبات ، ومع ذلك خضوع المتقدم للعمل بالبوليس للكشف الطبي ، ثم يأتي بعد ذلك مدة التدريب والتي حددت بموجب الخطاب المذكور ضمن اللوائح الخاصة بالبوليس بأربعة أشهر ، وهي عملية وكافية لتخريج نفر البوليس وتأهيله • ولم تكن في السابق مقيدة بزمن أو جدول معين وبرنامج مدروس محدد ، اذ كانت تختلف من مدرسة لأخرى في المديريات المختلفة •

ومن الشروط العملية ، النص بأفضلية استيعاب غير المتزوجين تفاديا لمشاكل السكن للمتزوجين •

أما بالنسبة لضباط البوليس فيما بعد الاستقلال ، فقد تعدلت شروط استيعابهم تباعا ، كما حددت فترة الدراسة بسنتين ، وكانت شروط الالتحاق

هي : (٧)

١ــ أن يكون متقدم الطالب سودانيا

٢ــ أكمل تعليمه الثانوي أو حائز على شهادة الخدمة المدنية

٣ــ أن يكون من صف الضباط مع استيفاء بعض الشروط

وقد اشتمل برنامج تدريب الضباط على دراسة العلوم القانونية والثقافية والعلوم الشرطية، هذا الى جانب طوابير البيادة والسلاح وركوب الخيل ورياضات الدفاع عن النفس، وتمارين لملء وتركيب السلاح .

وفي تاريخ شرطة السودان لفترة مابعد الاستقلال ، نجد أن أول ضابط بوليس يتدرج في الرتب حتى يرتقى رتبة الفريق، هو السيد محمود بخارى ، بينما يؤخذ السيد على صديق أنه أول من استعان بمستشارين قانونيين وفنيين لتطوير البوليس. السيد لبيب سدرة أول عميد " لكلية الشرطة "بعد انتقالها من أم درمان الى الخرطوم وتلاه السيد عبده كاهن وقد جعلا من الكلية مؤسسة متفوقة لتدريس العلوم الشرطية ، وممن أسسوا قسم المباحث الجنائية السادة بابكر الديب وابراهيم خليل وأحمد عبد الله أبارو وزيادة ساتي .وعلى عهد مدير

---

(٧) مقدم شرطة عبد اللطيف حسب الملك ، تنمية القيادة الادارية لضباط الشرطة بالسودان ، بحث غير منشور ، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة، الخرطوم ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

البوليس مكى حسن أبو" شبد قطاع البوليس، ادخال التعليم العالى أو ماعرف "بمعهد تدريب ضباط البوليس" لحملة المؤهلات الدراسية الجامعيـــة وفوق الجامعية • بينما يعتبر السيد مالك امين نابرى أول من أسس ادارة للعلاقات العامة بالبوليس، ويوصف السيد حسين حمو "بأب البوليس" فى جنوب السـودان والسيد محمد ميرغنى مبارك "بأب الانضباط" فى البوليس • ومن رواد التفانــى فى خدمة البوليس المشهورين ، الصول ضرار "أبو شنبا روب" والصول ميرغنى عبد الماجد "مانون" وهما متوفيان • (٨)

---

(٨) قرشى محمد فارس، الشرطة دعامة العدالة وعين المجتمع الساهرة ويده القادرة، جريدة الصحافة ١٩٨٤/٤/٢٧، ص ٣ •

خلاصـة البحث :

لقد تأثرت قوة بوليس السودان من حيث نشأتها وتطورها بعوامـل اجتماعية واقتصادية وسياسية • وقد انعدم التطور التاريخي المتسلسل لهذه القوة مما يجعلها وكأنها ظهرت فجأة ومن غير جذور اذ أن تجربة حفـظ الأمـن في العهد التركي ـ المصري (١٨٢٠ ـ ١٨٨٥) ، كانت قد أفرزت جهازا أمنيا يختلف شكلا ومضمونا عن الذى أقامته دولة المهدية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) •

ان تجربة قوات "الباشبزق" في العهد التركي ـ المصري ، لايمكـن اعتبارها بأية حالة قوات بوليس نظامية ، ولا هي نواة للبوليس الحديـث بالمعنى النظامي العسكري لمثل هذه القوات • ولكنها كانت محاولة امتلأت بالمساوئ والسلبيات وأفادت كثيرا سلطات الحكم الثنائي ـ بعد الفتـح واستعادة السودان ـ في محاولاتها لانشاء قوة للبوليس في السودان • ورغم فظاظة وسوء معاملة "الباشبزق" للمواطنين ، ورغم عدا سيبته من تفويـض وتحجيل بفناء دولة الأتراك المصرية ، الا أن بعض التشكيلات والمسميات قـد ابقيت كما هي واقتبست واعملت في الجيش والبوليس في دولة الحكم الثنائـي رغم تعارض دولة المهدية بين العهدين ولفترة امتدت لأكثر من ثلاثة عشـرة عاما • على انه ، ومن أهم المآخذ التي كانت تحسب على قوات الباشبزق ، خلطها

بين مفهوم حفظ الأمن وادارة البلاد ، مع انعدام تقنين المهام الموكلة اليها وتركيز تلك القوات على جمع الضرائب والأتاوات والجزية والعوائد مستخدمين العنف بكل أنواعه وأساليبه • فترسبت بذلك صورة سيئة فى أذهان السكان والأهلين للباشبزق وكل قوات حفظ الأمن فيما بعد •

بقيام دولة المهدية ، وانتهاجها للخط الدينى السلفى ، كايدلوجية واضحة المعالم ، كان من المتوقع بل من المفترض أن تأخذ الدولة بالنمط الاسلامى فى مفهوم حفظ الأمن وذلك بتكوين قوات الشرطة على نحو ما كان فى عهد عمر بن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين أو كما كان على عهد الأمويين • ولم يحدث شىء من هذا طوال الأشهر التى حكم فيها الامام المهدى بعد سقوط الخرطوم ، وربما كان مرد ذلك الى أن الامام المهدى كان قائد ثورة ، والثورات لاتعرف الاستقرار ولايمكن للقانون فيها أن يترعرع أو ينمو حتى يسود الأمن • كما وأن الناس منذ اندلاع الثورة لم يكونوا بحاجة لحفظ الأمن العام أو النظام ، لأنهم فى حالة حرب وجهاد دائمين • ورغما عن استقرار الأحوال فى بادىء الأمر لخليفة عبد الله بعد وفاة الامام المهدى ، الا أن الأمر صار أكثر صعوبة بسبب مشاكل السياسة الخارجية واعلان الجهاد شمالا وشرقا ثم امتداد المعارضة الداخلية وتصاعد النزاع مع الاشراف ولعدم وجود جهاز أمنى مقتدر تعرض نظام الخليفة الى محاولتين لقلب نظام الحكم قام بهما الاشراف ،

الأولى عام ١٨٨٦ والثانية عام ١٨٩١، واستطاع الخروج منتصرا في هاتين الجولتين ، وسارع في تكوين قوات "الجهادية" ، وهي شبيهة بالكتائب العسكرية المدنية ، ولها مهمة خاصة وأوكل لها ضمنيا حفظ الأمن واقرار النظام .

ان الاختلاف الأيدولوجي بين العهدين ، التركي _ المصري ودولة المهدية ،جعل من العسير بل المستحيل استمرارية نظام أمني واحد لعقد من الزمان في السودان . يعكس ماكان يجري في مصر ، فعلي عهد محمد علي باشا مثلا ،أرسلت مجموعة من الجنود في عام ١٨٦٢ للتدريب النظري والعملي على نظم الشرطة الحديثة في أوربا ، وعند عودتهم أطلق عليهم ولأول مرة اسم "البوليس". وفي عام ١٨٨٣ جددت تلك القوات لتصبح قوة مدنية تتبع لوزارة الداخلية المصرية اداريا ، وحربيا تشرف عليها وزارة الحربية .

عند قيام دولة الحكم الثنائي في السودان عام ١٨٩٨ ، وجدت السلطات الطريق ممهدا لسد الفراغ الأمني الذي خلفته دولة المهدية . تكونت قوة البوليس الجديدة بعد صدور عدة قوانين اجرائية وجنائية حتمت وجود مثل هذه القوة لتنفيذ تلك القوانين وحماية السلطات الحاكمة . وسميت هذه القوة "بالبوليس" والتي سادت السنين السكان ولم تظهر كلمة "شرطة" الا بعد اجازة قانون الشرطة لعام ١٩٧٠ . ولقد تقبل السكان القوة الجديدة والتي فرضت عليهم لانها كانت أقل وطأة من "الباشبزق" بفضل ما لها من نظام

وقوانـين وواجبات محددة • فهى لم تكن قوات فوضوية لاهدف لها ، تقهر وتذل ، وتتعسف ، هكذا بدت هذه القوة منذ نشأتها •

وقد تعددت الجهود والدراسات لتطوير هذه القوة والرقى بهـا وكان من أهمها على الاطلاق ، جهود الخبراء أ• هـ• بلومبيرج ، والمستر جون ايوارت ، ود • أ• هـ • مرشال ، وقد بحث جميع هؤلاء الخبراء أحـوال قوات البوليس من مختلف جوانبها ،فنيا واداريا وعسكريا واجتماعيا ، ثم رفعوا عدة توصيات لم يعمل بها جميعها بل أهمل الكثير منها • ولقد كان غرض الوضع الجديد من خلق قوة حديثة لحفظ الأمن هو خدمة أغراضه والـتى تمثلت فى :

١ـ العمل على تثبيت أقدام السلطة الحاكمة بخطة محكمة تمثلت فى قصر وظائف الحكمداريين ونوابهم والمآمير ونوابهم وقمندانات بوليس المديريات وكبار ضباط البوليس من البريطانيين وقلما كان يعين من المصريين الا فى الوظائـف الدنيا •

٢ـ تعمد الوضع الجديد عند تشكيل هذه القوة أن يفرق بينها عرقيـا وقبليا وذلك من وحى سياسته "فرق تسد" وبخاصة بعد أن تنامى الشعور الوطنى وتبلور فى أوساط الفئات المتعلمة وداخل جهاز الخدمة المدنيـة ومن بين هؤلاء أفراد البوليس • وأهمل فى ذلك أيضا تجاهل تعليم وتدريب

هذه القوة ، ثم وجهها فيما بعد الى اخماد صحوة الوطنيين ضد المستعمر. فقد كان الاختيار للتجنيد يرتكز فى أساسه على القبيلة وتوصية العمدة أو الزعيم أو الناظر .

٣ــ سعى الوضع الجديد فى أوساط البوليس وأفراد القوة بالايهـــام بعدالة المحتلين وذلك بنشر السطحية فى العمل متخذا فى ذلك أساليـب عدة من بينها ، خلط الاختصاصات وعدم الفصل فى السلطات وخاصة أمـر ادارة قوة البوليس لتحديد واجباته واهدافه ، ومن تلك الأساليب أيضـــا ابتداع ما عرف "بثناءات الحاكم العام" وثناءات "مديرى المديريات" ، وهى مجموعة نياشين وانواط جدارة تمنح لافراد القوة عند انجاز مهمة معينة تلخصت دائما فى اخماد تحركات بعض الفئات الوطنية حزبية كانت أو نقابية .

لم تقتصر سياسة السلطات الحاكمة وأهدافها الاستراتيجية تجاه تكوين قوة البوليس على ما ورد من نقاط أعلاه ، بل كانت هنالك مخططات أخرى تنفـذ وبطريقة مرحلية طوال فترات النضال الوطنى فى السودان والتى استمرت منـذ تأسيس مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨ وحتى الاستقلال ، على أنه ، برزت عـدة نتائج من جراء تطبيق السياسة الاستعمارية فى البوليس تجاه السكان ، اثـرت على أداء القوة نفسها ، وكان من أهم تلك السمات وابرزها :

(١) قصور فى أداء قوة البوليس ، لازم القوة منذ نشأتها لاسباب

عدة منها افتقار قوة البوليس للتخطيط والذى بفقدانه
لايمكن أن تتطور الامكانات البشرية والمادية للقوة لمواجهة
الاحتياجات الملحة لجهاز البوليس بنوعيتها ، ومن هذه
الاحتياجات المستديمة كالمبانى للنقاط والمراكز والاقسام
أو الاحتياجات غير المستديمة كالتسليح والعهد واجهزة
المواصلات والنقل .

(٢) بذر بذرة العرقية والقبلية أثر فى قوات البوليس مستقبلا ،
فتفشت الطائفية والحزبية فى أواسط القوة ، وظهرت واضحة
جلية ابان الاستقلال وبعده ، فاهمل القانون ولوائحه
واستشرت المحسوبية والقربى والنسب وصلة الدم فى كل معاملات
البوليس ، فانعدام الاداء الجيد الملتزم جانب الصواب والحق .

(٣) عمق المستعمر بسياساته ـ الجفوة بين البوليس والسكان ،
"فسموا بالانجليز السود" ابان فترة النضال الوطنى ، من جراء
تنفيذهم لسياسات السلطات الحاكمة فى قمع الحركات السياسية
فى وجه المستعمر ، وصار البوليس رمزا للقهر والتسلط والجبروت
للمستعمر فى أبشع صورة .

(٤) أبرزت سياسات الحكم الثنائى تجاه قوة البوليس ، مزية سوء
التنظيم والذى هو أساس متين لانجاح أعمال أى قوة نظامية أو

مدنية • فالبتنظيم تحدد الاختصاصات والمسئوليات ،والتى تشتمل على الضبط والربط وتطبيق اللوائح والنظم والقوانين•

(٥) غياب عنصر المتابعة والاشراف والذى يحتاج الى قيادة مقتدرة ومؤهلة ومتخصصة • وقد رأينا كيف طالبت بذلك مذكرة البوليس لعام ١٩٤٨ ، والتى نادت فوق ذلك بانشاء مصلحة خاصة بالبوليس تحت اشراف ضابط بوليس مؤهل وبسلطات فعلية ومحددة •

(٦) ضعف مستوى التدريب والذى يهدف الى الوصول باعمال البوليس الى مستوى يضمن سلامة القائمين به ويمكنهم من الأداء الجيد ورضاء السكان والسلطات • ونجد مع ذلك انعدام الكادر المؤهل من المدربين مع تذبذب فترات التدريب من مديرية لأخرى •

وبعيدا عن تلك الأهداف التى أرادها المستعمر لقوة البوليس، الا أن التفاعل السياسى بين البوليس والمواطنين تبلور رغم الخناق الضيق والعقوبات الرادعة التى فرضتها السلطات على أفراد قوة البوليس ردعا ومنعا لهم من التجاوب مع احداث البلاد الكبرى والتى انفجرت منذ توقيع اتفاقية عام ١٩٣٦ • فتلاحقت الاحداث وتصاعد الحس الوطنى داخل أوساط البوليس

وزاد من ايقاظه تردى أوضاع أفراد القوة وتدهورها ،فرفعت مذكرة البوليس لعام ١٩٤٨ تطالب بوضع أفضل للبوليس ولم تكن فى كلياتها مطلبية فئوية بل احتوت على بعض الجوانب الوطنية كالتى تمس علاقة البوليس بالجمهور • ثم تبلور ذلك الجهد فى اضراب البوليس عام ١٩٥١ • وبغض النظر عن الاتجاهات أو التيارات السياسية التى ساندت الاضراب ودعمته ،الا أن الحدث نفسه يبقى معلما بارزا وشاهدا قويا على أن قوات البوليس ورغما عما خطط لهـــا بأن تكون آداة قهر ووسيلة تسلط ، استطاعت كسر ذلك الطوق الذى أفرغهـــا من كل محتوى وطنى وولاء نضالى ، لتتبوأ مقعدها وسط التنظيمات النقابيـة والجبهات السياسية التى كانت تقود مسيرة النضال الوطنى وقتذاك •

وفيما بعد الاستقلال ،وعلى عهد السيادة والحرية ، اتسعت مهـــام البوليس لتشمل وظائف ثلاث :

أولا : وظيفة ادارية ،وهى تقليدية وأساسية ، تعنى بحفظ الأمن والنظـــام العام وتامين السكينة والهدوء وملاحقة المجرمين وسلامة الأفـــــراد وممتلكاتهم ورعاية أمن الفرد والمجتمع والدولة • وقد اصطبغ الأسلوب الغالب لتنفيذ هذه المهمة بصبغة استخدام القوة والزجر حتى لا يطال القانون من قبل أحد •

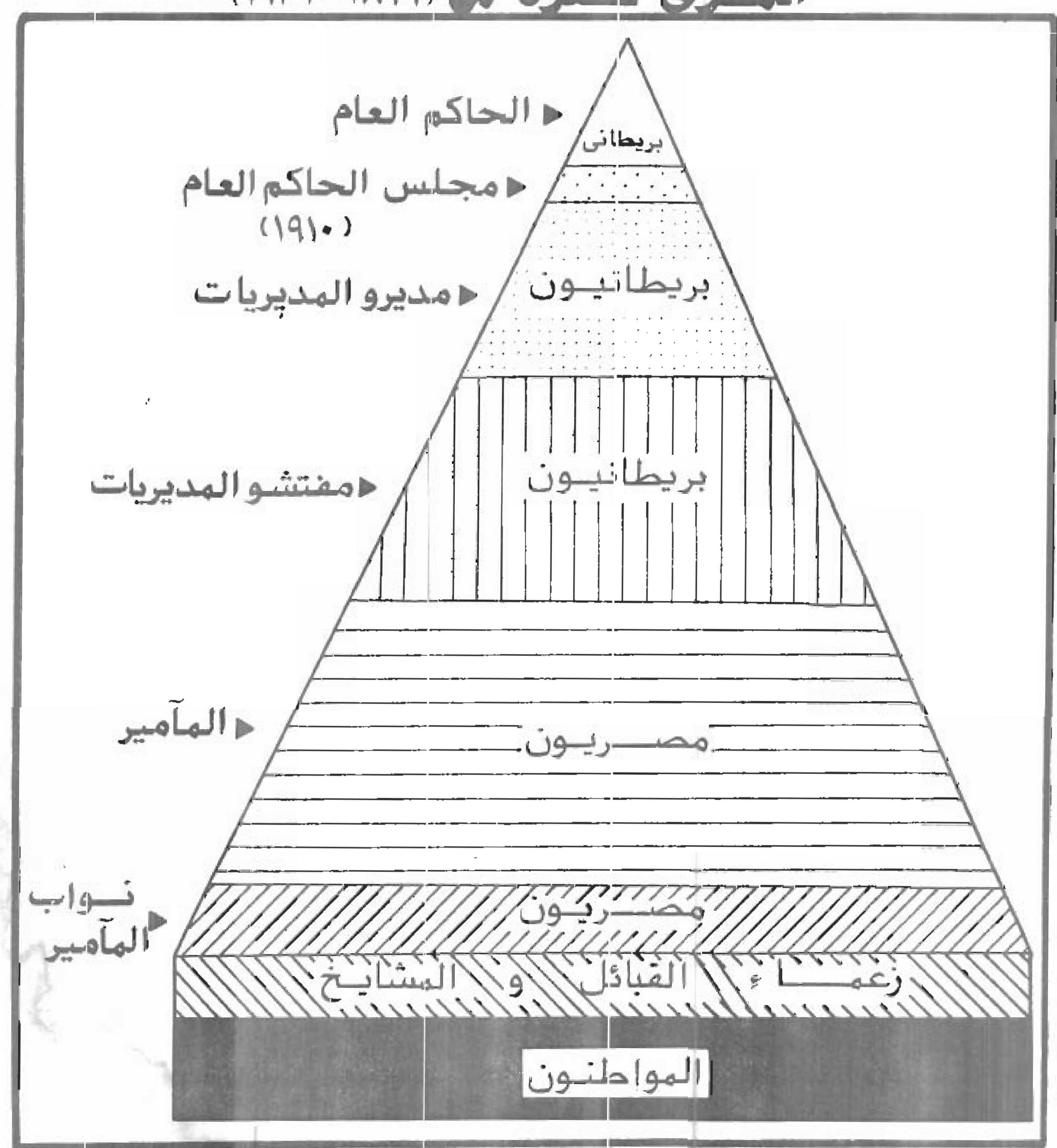
ثانيا : وظيفة قضائية ، ويقوم فيها أفراد البوليس بتنفيذ أوامر الحكـــام والقضاة وممارسة التدابير ذات الصبغة القضائية مثل التحريـــات والتحقيق المبدئي .

ثالثا : وتقترن مع هذه ، وظيفة البوليس الاجتماعية وعلاقته بالجمهور وحتى تتحقق هذه الوظيفة يجب على كليهما توافر مبدأ سيادة القانون واستقـلال الدولة والا تطغى الحرية الشخصية للفرد على القانون والنظـــم والاعراف .

ان تاريخ البوليس في السودان له انعكاسات وآثار منها السلبي ومنها الايجابي والذى نجده ماثل أمامنا اليوم . فقد أثرت قوات " الباشبزق " بممارساتها على السكان والاهليين ، ثم أردفتها قوة البوليس طوال عهد دولة الحكم الثنائي ، واذا اضفنا لذلك عوامل أخرى منها النفسي والذى يجنح فيه الانسان الى الحرية ونفوره مما يحد من سلطاته حتى وان كان الغرض من ذلك تنظيمـه كل ذلك قاد الى تردى أحوال البوليس وتدهورها . وهذه التراكمات عمق في سوئها بعض العوامل التى ترد الى مسلك بعض رجال البوليـــس منها جهل بعضهم بالقانون وسوء الاداء عند التحرى مثلا ، وضعف الامكانات بينما من الجانب الآخر ، نجد تخلف الوعى بين السكان لمهام رجل البوليس الشيء الذى يؤدى لارتفاع معدل الجريمة ثم افسادهم لافراد القوة بتقديم

الرشاوى واغرائهم بالمال والذى يقابلة ضعف مرتبات البوليس • وحديثـــا ،
أثرت رسائل الاعلام من صحف وغيرها فى تفكير الجمهور وزيادة وعيه عــــن
البوليس وبنفس القدر ساهم بعض منها فى نشر مايساعد على ارتكاب الجرائم
ويشجع على ولوج دروبها • ويجب فى كل الأحوال وفى ظل سيادة الدولــة
وحكم القانون تواجد علاقة طيبة بين البوليس والجمهور اذ ان بانعدامـــه
تزداد الحوادث والجرائم ويضطرب حبل الأمن والنظام •

التسلسل الهرمى لنظام الحكم والادارة الانجليزى المصرى للفترة من (١٨٩٩–١٩٣٧)



جدول رقم (٣)

(ملحـق)

THE SUDAN POLICE FORCE

قوة بوليس السودان

His Excellency The Governor-General's Commendation

توصية من حضرة صاحب المعالي الحاكم العام

Number النمرة	Rank الرتبة	Name الاسم
	قصاص أثر	احمـــد الكنان

The Commissioner of Police has brought your name to my notice and I have great pleasure in commending you for :—

حيث انه قد ذكرك لي سعادة مدير البوليس فلذلك يسرني كثيرا ان اثني على :

بقدرتك الفائقة فى اقتفاء آثار قطاع الطرق بعد قيامك من مدنى لمساعدة بوليس الدويم بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٢٥ وتمكنك من معرفة آثار جمال العصابة بعد ان مضت عليهـــما ايام مما ادى الى قبض المتهمين ومحاكمتهم .

THE PALACE,
KHARTOUM.

Dated 17th April 1950

السراى الخرطوم في ١٧ ابريل ١٩٥٠

GOVERNOR-GENERAL OF THE SUDAN.

حاكم عام السودان

" صورة من شهادة ثناء منحت من قبل الحاكم العام لنفر بوليس "

(الملحق هـ)

كشف بالطبنجات التي في عهدة المسئولين الاداريين
لمديرية كسلا للعام ١٩٤٤/١٩٤٥م

التوقيع : خمجل محجوب: قمندان بوليس كسلا
التاريخ : ١٩٤٤/٧/٧

المركز District	عدد الطبنجات No.of Revolvers
ا بوليس رئاسة مديرية كسلا	
• مأمور البوليس	١
• ضابط السجن	
اا مركز البجا	
• مساعد المأمور سنكات Sub Mamur	١
• " " أروما	١
• معاون – عتباي Atabi Dis.	١
• " – قوز رجب	١
• ضابط بوليس	
• صول حلايب	١
ااا مركز كسلا:	
• مأمور Mamur	
• مساعد مأمور	
• ضابط بوليس	١
• صول	
١٧ مركز القضارف أو "المنطقة الجنوبية":	
• مأمور	١
• مساعد مأمور	
• ضابط بوليس القضارف	١
• " " الحدود	١
• " " أبو دليق	١
صول سجن القضارف	
• ضابط سجن القضارف	
٧ مركز ءاكسر:	
• مأمور	١
• ضابط بوليس	١
الجملة	١٢ طبنجة

(ملحق ز)

3 412

goc/13-7

الى قمندان وضباط ورجال البوليس
بمديرية النيل الازرق

بمناسبة تقاعدي من الخدمه بالسودان أود ان أبعث تحياتي واطيب تمنياتي الى بوليس مديرية النيل الازرق فقد عرفتهم وعملت معهم عدة سنوات في الحرب والسلم واعرف جيدا شجاعتهم ومستواهم العالي وان اسفي لقيامي من السودان سيخففه علمي بان هذه السودنه فاتحه عهد جديد عظيم بالسودان وأتمنى ان يكون تعاون الاداره والبوليس متماسكا على الدوام كما كان في الماضي — واتمنى لكم جميعا الرخاء والنجاح •

ت • هـ • ب • مايرز
مدير مديرية النيل الازرق

والمدني يوم ١٩٥٤/١١/١
مصطفى/ص

صوره الى :—

ق قمندان بوليس النيل الازرق
مفتش مركز شمال الجزيره
مفتش مركز جنوب الجزيره
مفتش مركز سنار
مفتش مركز كوستي
مفتش مركز الدويم
مفتش مركز شمال الفونج
مفتش مركز جنوب الفونج
مدير البوليس



المصـــادر الأولية

(أ) دار الوثائق القومية :ـ

(١) ملفات السكرتير الاداري

Civil Secretary Files
CIVSEC NO.

-36/1/3, Report Of Ewarth, Indian Police On The Organization Of Public Security In The Sudan

-99/1/4, Police Training School File, 1925-1936

-5/3/11, Provincial Reports, White Nile Province

(٢) مذكرة أبو سن عن مديرية دارفور (١٩٦٨م)

(٣) تقارير الحاكم العام -Governor General Report, (G.G.R.)

(٤) اجراءات دورات المجلس الاستشاري لشمال السودان للأعـــوام ١٩٤٤م الى ١٩٤٨م

(ب) مقـــابـــــلات :

(١) الصول (م) سيد أحمد الجعلي : واد مدني ٥ مارس ١٩٨٥م.

(٢) الرائد شرطة يوسف عبد الرحمن والسيد محمود جاللين ـــ كوستي يناير ـــ مارس ١٩٨٥.

(٣) اللواء (م) لمين سدرة ـــ الخرطوم ٥ ابريل ـــ مايو ١٩٨٥م.

(٤) الفريق (م) شرطة علي يس ـــ مفتش عام الشرطة السابق ووزير الداخلية ـــ الخرطوم ـــ

(٥) العميد (م) شرطة قرشي فارس ـــ الخرطوم ـــ

(٦) العقيد (م) محمود حامد حماد ـــ الخرطوم ـــ

(٧) الرائد شرطة أحمد حسن الحاج ـ سنار ـ
(٨) الرقيب حسين أبوزيد ـ سنار ـ

(ج) ملفـات قسـم الارشيف ـ رئاسة الشرطة ـ الخرطوم ـ

الموضوع	رقم الصندوق	رقم الملف
ملابس البوليس	٥٤	١٧ـ١ـ٣
قوانين البوليس	٥٤	١٧ـ١ـ١
التجنيد	٩٠	٥٢ـأـ٥ـ٢
"	٩٠	٥٢ـأـ١
شكاوي	١١٦	٥٢ـبـ١
سكن البوليس	٢٢٢	٩ـيـ١
كلية البوليس	٢٧٨	كسـ٥ـأـ١
التوسع في قوة البوليس	٣٤٠	سريـأ/بـ٣٠٢٢٢١ـ٦ مجلد ٤
التقرير السنوي الاداري	٣٧٤	٥٥ـأـ١٣ـ١

تقاريـــــر

(١) تقرير د٠أ٠ مارشال حول " الحكومة المحلية في السـودان ـ الخرطوم ابريل ١٩٤٩م٠
(٢) ورقة عمل حول " المال الخيري بالبوليس " رئاسة شرطة السودان قسم العلاقات العامة ـ أغسطس ١٩٧٨م ٠

(٣) ورقة عمل حول " مشروع موحد لادارة الشرطة العربية " أعـــدها وفد السودان المشارك فى مؤتمـر قادة الشرطة العرب بالرباط ، المملكة المغربية ، ٨ يونيو ١٩٨١م.

المصـــادر الثانـــوية

صحف ومجـــلات

(أ) صحف :

١ــ صحيفة الايام : (١) الحلقة ٣١ ، ١٢ يوليو ١٩٥٧م
(٢) عدد خاص عن استقلال السودان ٢ يناير ١٩٨٦م
٢ــ صحيفة الرائد : (١) العدد ٤١ ، ٢٩ يناير ١٩٤٨م
(٢) العدد ٤٤ ، ٤ مارس ١٩٤٨م
٣ــ صحيفة الرأى العام: ١٤ ديسمبر ١٩٤٥م
٤ــ صحيفة السودان الجديد : (١) العدد ٣٣٤ ، ١٠ يوليو ١٩٥١م
(٢) العدد ٣٣٦ ، ١٢ يونيو ١٩٥١م
٥ــ صحيفة الشعب : (١) ٩ يونيو ١٩٥١م (٢) ١٦ يونيو ١٩٥١م
(٣) ٢٣ يونيو ١٩٥١م (٤) ٣٠ يونيو ١٩٥١م
(٥) ٩ يوليو ١٩٥١م
٦ــ صحيفة الصحافة : ٢٧ فبراير ١٩٨٤م
٧ــ صحيفة الصراحة: (١) العدد ٣٥٧ ، ٩ يونيو ١٩٥١م
(٢) العدد ٢٢٥ ، ٩ يناير ١٩٥٤م

(ب) مقالات :

- بابكر أحمد عبيد : " أعرف بوليس بلادك " مجلة بوليس السودان، الاعداد يونيو ١٩٦٦م ، اكتوبر ١٩٦٦م .
- زكريا أبجكر : الرتب والألقاب العسكرية " مجلة بوليس السودان، نوفمبر ١٩٦٤م.
- عبد الرازق الفضل : " دور العسكريين في الحركة الوطنية " بحث قدم في مؤتمر " الحركة الوطنية في السودان " جامعة الخرطوم ، يناير ١٩٨٦.
- د. عمر بلال صديق " نظرة تاريخية لتطور نظام الشرطة في المجتمع العربي " مجلة المركز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض ، ١٩٨١م .
- نقيب (م) محمد عبد الله محمد : " تاريخ الشرطة في السودان " مجلة التوجيه المعنوي ، العدد الأول ، يناير ١٩٨٠م.
- د.. عوض عبد الهادي : " الشايقية " تاريخهم وثقافتهم حتى العهد التركي " مجلة الدراسات السودانية ، العدد الثاني ، ابريل ١٩٧٢م.
- رائد محجوب ناصر : " الخلفية النفسية والاجتماعية للجيش السوداني " المجلة العسكرية ،العدد ٢٩، الخرطوم ١٩٨١م.

أطروحات لم تنشر :

- القمندان عبد الحليم عثمان وحاتم بابكر دللاوى : " مذكرة عن تاريخ الشرطة فى السودان " فى غير أشغال الشرطة العسكرية " كتيب غير منشور من الحجم الصغير ، مطبعة كلية البوليس ، الخرطوم ١٩٧٦م.
- حسن أحمد ابراهيم : " الى أى حد نجح محمد على فى تحقيق أغراضه بفتح السودان عام ١٨٢١ " ماجستير ، جامعة الخرطوم ، ١٩٦٥ .
- نقيب (م) محمد عبد الله محمد : " تاريخ جهاز الشرطة فى السودان " دبلوم معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ـ جامعة الخرطوم ، ١٩٨١م .
- عقيد (م) محمود حامد حماد : " دور ومهام جهاز الشرطة فى السودان بعد قيام الحكم الاقليمى ، دراسة لمركزية ولا مركزية الشرطة " دبلوم ، شعبة العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ١٩٨٤.
- م قدم شرطة : عبد اللطيف حسن الملك : " تنمية القيادة الادارية لضباط الشرطة بالسودان " بحث غير منشور ، معهد الدراسات العليا ، لضباط الشرطة ، الخرطوم ١٩٧٣ .

الكتـــــــب

أ/ باللغة العربيـة :

ـ د· أحمد ابراهيم دياب : تطور الحركة لوطنيـــة فـى السـودان ١٩٣٨م ـ ١٩٥٣م (الكويت ١٩٨٤م)

ـ أحمد خير: كفاح جيل ، (الدار السودانية للكتب ، الخرطـوم)

ـ د· إلحيد روس السنهورى : تقويم السودان لعام ١٩٤٩ ، (أم درمـان ١٩٤٩م)·

ـ بكرى مكى : تقرير عن المالية والحالة العمومية فى مصر والسودان ، (القاهرة ١٩٠٩)·

ـ د· بشير كوكو حميدة : صفحات من تاريخ التركية والمهدية (الخرطــوم ١٩٦٩م)·

ـ د· جعفر محمد على بخيت : الادارة البريطانية والحركة الوطنية فـى السودان ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ ، (بيروت ١٩٧٢م)·

ـ خضر حمـد (مذكرات) الحركة الوطنية السودانية ، (الشارقة دولـة الأمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ١٩٨٠م)·

ـ سليمان كشه : سوق الذكريات ، (الخرطوم)

ـ عبد القادر الأمين : مرشد السودان الحديث (القاهرة ١٩٥١م)

- علي بلدو : مرشد الشرطة والجمهور ، (القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٩م) .
- عقيد فوزي عبد الفتاح : الموسوعة الشرطية القانونية (القاهرة ، ١٩٧٦م)
- د . محمد ابراهيم أبو سليم : (١) تاريخ مدينة الخرطوم (الخرطوم ١٩٧١م)
  (٢) (تحقيق) منشورات المهدية ، (الخرطوم ١٩٦٩) .
- محمد أحمد محجوب : (١) الحكومة المحلية في السودان (القاهرة ١٩٤٥م)
  (٢) الديمقراطية في الميزان ، (بيروت ١٩٧٣م) .
- مبارك بابكر الريح : ثورة ١٩٢٤م السودانية ، (الخرطوم ١٩٥٤م) .
- د . مكي شبيكة : السودان عبر القرون ، (بيروت ١٩٦٥م)
- د . هنري رياض : موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان ، (بيروت ١٩٦٧) .

ب/ الكتب باللغة الانجليزية.

Abbas,Mekki: The Sudan Question:The Dispute Over The Anglo-Egyptian Condominium,1884-1951,(Faber,London19 1952)

Arkel,A.I.: A History Of The Sudan From The Earlist Times To 1821,(London1961)

Barrier,m.: Republic Of Sudan,(London1961)

Bennet,Cecil H.A.,(Editor): The Laws Of The Sudan,Vol.2, Titels:IV-IX,Printed By The Haycock Press,London

Beshir,M.O.: Revolution And Nationalism In The Sudan,(London1974)

Duncan,J.S.R.: The Sudan Path To Independence,(London1957)

Harlod,M.: The Anglo-Egyptian Sudan,(London1959)

Harlod N.&Others: Republic Of Sudan,(Washington1973)

Hassan,Y.F.: The Arabs And The Sudan,(Edinburgh1967)

Henderson,K.D.D.: (1)The Making Of Modern Sudan,Life And Letters Of Sir D.Newbold,(Faber1963)

(2) The Sudan Republic,(London1955)

Holt,P.M.: A Modern History Of The Sudan,(London1972)

Macmichael,H.A.: A History Of THe Arabs In The Sudan,Vol.1 (London1922)

Mohammed,A.E.: Sudan Defence Force:Origin&Role,(Khartoum 1984)

Percy, F.M.: The Sudan In Evolution, (London 1921)

Robertson, Sir James: Transition In Africa, (London, 1974)

Wingate, Roland: Wingate Of The Sudan, (London 1955)

ABSTRACT

This is a stucy in the history of the Sudan Police Force between 1898 and 1956. It thus covers the period between the inception of the Force to Independence.

The question of Security was a longstanding one, both to the Turko-Egyptian regime and to the Mahdist State. The first task for the Anglo-Egyptian government was how to preserve peace and stabilize the new governmental institutions. The first pioneer regiments which formed the nucleus of the Sudan Police Force, were seconded from the Army in 1905. In 1908 a legislation was issued to organise the newly born force. In order to improve the performance of the force, the legislation of 1908 was subjected to amendments in 1912 and 1925. During this period, foreign experts were especially hired with the idea of making proposals and recommendations towards the modernisation and promotion of the Police Force, but despite these efforts, the performance of the Force remained poor.

In 1928, a significant step was taken by the isse of a police ordinance, which came into force the same year. The ordinance was a complete set of laws, detailed articles, regulations and suplements. It is interesting to note that the Ordinance remained operative up to 1970, although the condiminium authorities were unable to apply it properly. This failure resulted in severe grievances and dissatisfaction among the policemen. The prime causes behind this failure were; mal administration, unjustifiable conditions of services and the absence of discipline and order.

The decade of the 1940s, witnessed the awakening of national consciouness and the escalation of the Sudanese struggle againest colonial rule. The Graduate Congress and other national associations, political parties and trade unions, were the driving force in this struggle to achieve independence. Policemen, being a part of the Sudanese society, were also affected by this general trend which swept the whole country. In 1951, the Police Force went on strike, protesting the political situation and pressing for their own demands. However, It is still depatable whether the policemen were driven in to the strike by their own grievances or whether they were instigated

by certain political groups of the nationalist movement.

After independence in 1956, the police became a basic organ of the state. New provisions for recruiment were adopted. Physical condition as well as education became necessary provisions for recruiment. Thus members of the Police Force began to feel that a Policeman's job was no longer required blind obedience to his "Masters", but it was a constructive, interesting and an important one.

